

شؤون X شجون

مختارات

خلف أحمد خلف

2020

اسم الكتاب: شؤون × شجون (مختارات)

المؤلف: خلف أحمد خلف

كتاب رقمي

لوحه الغلاف: أحمد العجمي

سنة النشر: 2020

البريد الإلكتروني للمؤلف: khalaf48@gmail.com

الفهرس

- 1- كلمة لابد منها 7
- 2- ليس بهذا تتحقق الشراكة في التنمية 9
- 3- (عصي الدمع) .. مخاطبة العقل والوجدان 13
- 4- قبل أن يشدد العود 17
- 5- لجنة الأحوال الشخصية.. وماذا بعد؟ 21
- 6- (بنات الرياض) ... سيرة وانفضحت 25
- 7- أي مضامين فكرية للشباب تدرسها مناهجنا التعليمية؟ 28
- 8- مناقشة حول المضامين التي تدرس لشبابنا 33
- 9- منحوس منحوس حتى لو تقاعد 37
- 10- بعد المعاناة.. مبروك للمرأة البحرينية اتحادها الوليد 41
- 11- معاق أسير بساق الأمل 45
- 12- حديث سائق تاكسي.. ذات مساء 49
- 13- أبعد من انهيارات أسواق الأسهم الخليجية 53
- 14- تخريب روح العمل التطوعي بمؤسسات المجتمع المدني 57
- 15- تحولات طه الخطيرة 61
- 16- دعوة لمواجهة جدية لطائفية العمل الخيري 65
- 17- بدائل تنمية لطائفية العمل الخيري 69
- 18- حين ينثر علينا أمين صالح مكائده الرائعة 73

- 77 19- مقرر موحد للجمعيات الأهلية.. حلم طال انتظاره
- 81 20- ليس بهذا فقط.. يكرّم المتقاعدون
- 85 21- تحاورت الحضارات حين تلامست
- 90 22- إشكالية العمل الاجتماعي وتهميشه 1-2
- 94 23- إشكالية العمل الاجتماعي وتهميشه 2-2
- 99 24- لا بحر في البحرين
- 104 25- استشراف المستقبل.. ذلك الغائب عنا
- 109 26- ما هو برّثاء.. إنما محاولة للتشخيص والفهم (1-2)
- 114 27- ما هو برّثاء.. إنما محاولة للتشخيص والفهم (2-2)
- 119 28- (ريح الجنة).. بحث فيما وراء الزلزال
- 124 29- قضية خليج تبلي الشهيرة.. تنتشر عبر أمواج الأثير
- 128 30- وقفات مع (أوال) في مهرجانه المسرحي الثاني
- 133 31- بلاغ رقم واحد: إعلان السياسة الاجتماعية
- 136 32- (دولة) الوزير!
- 142 33- لكي نتساوى في الإنسانية
- 146 34- انتبه.. أنت أيضاً مسن! (1-2)
- 150 35- انتبه.. أنت أيضاً مسن! (2-2)
- 154 36- بلاغ رقم واحد: بلاغ كاذب
- 37- 37- هدرنا للكفاءات والخبرات المتميزة..
- 163 مصطفى حجازي إنموذجاً
- 167 38- مفارقات متفرقة

- 39- المواطنة (1) 171
- 40- المواطنة (2) 175
- 41- الفساد سبب فوز أمريكا 179
- 42- عرض حال المرأة.. في بلادي! 183
- 43- حفيد الشيخ الأبيض 187
- 44- من أجل المستقبل.. دفاعاً عن فشت العظم 191
- 45- لأجل المستقبل.. تمنيات لجمعية أصدقاء البيئة 195
- 46- مناظرة بين المسرح ومباراة كرة القدم 199
- 47- البحرين بريشة التشكيليين الأوائل 203
- 48- "السوافح.. ماء النعيم".. رواية فريد رمضان الأخيرة 207
- 49- دعوة للانتفاضة على العادة 211
- 50- رسالة إلى سين من الناس 215
- 51- إلى متى يظل المستشار من خارج الديار! 219
- 52- من يحمي المستهلك؟ 223
- 53- استخدامات مبتكرة وأخرى منكرة! 227
- 54- كأس العالم.. احتفاء بإنسانيتنا 231
- 55- نظيران والفارق بينهما شتان 235
- 56- الطريق لتهديب طباع الرجال من النواب 239
- 57- لماذا هذا التجاهل للكوادر المؤهلة؟ 243
- 58- مؤتمرات وندوات ومهرجانات.. أشبه بموالد بلا حمص! 247
- 59- بمثلك تضيء ذاكرة الوطن 251

- 60- طلاق بحكم بطاقة الهوية الإلكترونية 255
- 61- وزارة التنمية الاجتماعية ترد على: ماذا هذا التجاهل الظالم الكوادر المؤهلة؟ 259
- 62- هكذا يدافع الإرهابي عن نفسه! 264
- 63- بالأمس هوتيل رواندا.. واليوم هوتيل لبنان! 268
- 64- اطفئ مفاعلك النووي قبل أن ينهار 272
- 65- لكي لا تنتشب حرائق أخرى 276
- 66- رضاعة التسلية 280
- 67- (مكتوب) باولو كويلو.. ديوان لتبادل الخبرات 284
- 68- بالأمس أطفال التلفزيون.. واليوم أطفال الإنترنت 288

كلمة لا بد منها:

يضم هذا الكتاب مختارات من حلقات نشرتها في زاويتي (شؤون × شجون)، على صفحات جريدة "الوطن" البحرينية، بعيد صدورها في ديسمبر 2005، وعلى امتداد سبعة شهور بدءا من شهر فبراير من عام 2006، عايشت وعايّنت من خلالها وقائع وأحداث ومواقف استثارت الاهتمام والنقاش، وعرفت بإصدارات لأدباء، وفعاليات لفنانين، بلغة صحافية مباشرة موجزة، ولكن في ذات الوقت حرصت أن تمتزج بالتحليل والتعليق، خاصة وأنها كانت في إحدى سنوات العنفوان والفوران والمخاض، التي مرت بها البحرين، بعد إعلان المشروع الإصلاحية في مطلع الألفية الثالثة، حيث كان التطلع المشوب بالتفاؤل هو السائد.

لذلك بقدر ما تشكل قراءة هذه المختارات مجتمعة الآن، من استعادة لأجواء تلك الفترة، فإن من شأن هذه القراءة أن تتيح

إمكانية فهم مسار تلك الأحداث والوقائع، برؤية شاملة وليست متجزأة كما حين نشرت، فتثير تساؤلات حول المآلات التي انتهت ببعضها، وحول حيوية المجتمع البحريني وتنوع قضاياها.

وبمناسبة صدور هذا الكتاب الرقمي الأول لي، فإنني أتمنى على كل من يقرأه، أن يرسل لي انطباعه، على عنواني الإلكتروني: khalaf48@gmail.com، وسأكون له ممتنا، من أجل قياس الأثر، وتأسيس علاقة افتراضية تتناسب مع متطلبات هذا النوع من النشر.

سبتمبر 2020

ليس بهذا تتحقق الشراكة في التنمية

كما يحدث في العادة، أن يستثير موقف تواجهه في الحاضر موقفاً مشابهاً من الذاكرة، فقد تذكرت واقعة طالما كنا نتندر بها ونحن في مرحلة دراستنا الإعدادية، عندما قرر أحدهم أن يغير اسمه الذي لم يكن يعجبه، فأعد حفلاً دعا إليه جميع أصدقائه ومعارفه، وأعلن فيه عن قراره بتغيير اسمه، فما كان من الحاضرين إلا أن باركوا له بالاسم الجديد، ولكنهم بعد أن أكلوا وشربوا من حر مال المسكين، غادروه مصافحين وشاكرين له هذه (العزومة) وهم ينادونه باسمه القديم الذي تولى عنه، كما لو يعلنون عن رفضهم لهذا التغيير رغم كل المصاريف!.

أما الموقف الذي استدعى هذه الواقعة من الذاكرة، فهو التعميم الصادر عن وزارة التنمية الاجتماعية مؤخراً، والذي يطالب جميع الجمعيات الأهلية أن تعيد توفيق أوضاعها وخلال فترة لا تتجاوز الثلاثة شهور من تاريخه، مع قانون الجمعيات الأهلية للعام 1989 سيء الصيت، والذي صدر تحت حراب قانون أمن

الدولة المقبور على أعتاب المشروع الإصلاحي الذي تعيشه البحرين. ولك كل الحق أيها القارئ الكريم إن أنت أبديت استغرابك وتساءلت: أين هو الرابط ما بين هذا الموقف والواقعة المذكورة؟ والإجابة تتلخص في أن الوزارة الموقرة وبعد أن غيرت اسمها من وزارة الشؤون الاجتماعية إلى وزارة التنمية الاجتماعية، قد فقدت فيما يبدو ذاكرتها مع هذا التغيير - ولي عتب بهذا الخصوص فهي لم تدعو العاملين في المجال الاجتماعي إلى (عزومة) احتفاء بهذا التغيير كما فعل صاحب الواقعة - وإلا كيف لمؤسسة حكومية يفترض أنها تمتلك أرشيفها أن تطلب مثل هذا الطلب الغريب.

هل نسيت الوزارة أن ما تطلبه اليوم قد تم تنفيذه خلال العام 1989، من قبل جميع الجمعيات التي كانت قائمة حينذاك؟ كيف يجوز أن تكرر مطالبة الجمعيات بإعادة توفيق أوضاعها مع هذا القانون السيء؟ هل فقدت ذاكرتها أم أرشيفها؟، وإن حدث ذلك أما كان من الأجدى والأكرم لها وللجمعيات أن يقتصر طلبها على موافاتها بنسخة من أنظمتها الأساسية، لتقوم بفرز من لم تنص على تلك الإشارة الملزمة بحكم اللائحة

التفذية الملحة بالقانون إياه، والتي تقول بأن هذه الجمعية قد تم تأسيسها وإشهارها في ذلك العام، رغم أن تاريخ تأسيسها الفعلي قد يكون سابقاً لذلك بأكثر من أربعين سنة من العطاء ممتدة في عمق التجربة الثرية للعمل التطوعي في بحرنا الحبيبة!.

ثم كيف تطلب الوزارة في هذا الوقت من الجمعيات أن توفق أوضاعها مع قانون هو الآن موضع مراجعة ربما تؤدي إلى إجراء تعديلات جوهرية عليه، نتمنى من كل قلوبنا أن تكون أكثر رحمة وحرية وترفقاً مما حظي به القانون المأسوف عليه (قانون الجمعيات السياسية)؟ وألا يستوجب صدور القانون الجديد قريباً إلزام الجمعيات مجدداً بإعادة توفيق أوضاعها معه؟. للأسف فإن مثل هذا الطلب الغريب عندما يضاف إلى مواقف أخرى درجت على اتخاذها وزارة التنمية مؤخراً، يجعلنا نتساءل إن كان من حق أعضاء الجمعيات أن يستكثروا على هذه الوزارة تسميتها الجديدة، تماماً كما استكثروا أولئك الأصدقاء على صديقهم اسمه الجديد، فالوزارة فيما يبدو لم تستوعب حقاً ما تعنيه متطلبات تسميتها الجديدة (التنمية الاجتماعية) من تغيير

جذري في مفاهيم العمل الاجتماعي وقيامه على شرط الشراكة الحقيقية مع مؤسسات المجتمع المدني، وما يتطلبه من علاقة انفتاح وتواصل، لا علاقة سيد بمسود، أو أمر بمأمور!.

12 فبراير 2006

(عصي الدمع) .. مخاطبة العقل والوجدان

من بين المسلسلات التلفزيونية السورية التي تفوقت بمستواها فنياً وموضوعياً في السنوات الأخيرة، ينفرد مسلسل "عصي الدمع" الذي احتقت به الفضائيات العربية بعد عرضه في شهر رمضان الماضي، وذلك لتميزه في تناول موضوع شائك ومختلف بشأنه، هو موضوع الأحوال الشخصية، بكل ما يثيره من ردود فعل متباينة ومواقف متعارضة.

فالمشاهد لهذا المسلسل سرعان ما يتلمس ثراء الخلفية القانونية بل والفقهية التي يعالج بها المشكلات الشخصية والأسرية التي تعاني منها شريحة واسعة ومتنوعة من النساء والرجال، من دون أن يقع كاتب السيناريو في شرك التثقيف والتوعية المباشرة، بل تبقى السيطرة للدراما، حيث تظل لكل شخصية سماتها وتحولاتها ضمن محيطها الثقافي والاجتماعي، وساعد على تحقيق ذلك البناء الفني القائم على أسلوب التقاطع بين مصائر هذه الشخصيات، ومن خلال بطولة جماعية تكاتف

على أداء أدوارها ممثلون مقتدرون، رغم التركيز على شخصيتين محوريتين لتشكلا الرابط بين هذا العدد الكبير من الشخوص. ومن أجل إضفاء لمسات من المتعة في ظل هذا الكم من القضايا والهموم، لجأ المسلسل إلى نوع من المقابلة بين الطرب العربي الأصيل ممثلاً بأغاني أم كلثوم تعاشها شخصية الجدة المتفتحة وتنتشر حولها المعلومات الطريفة والحكايات النادرة، وبين الموسيقى الكلاسيكية المهووس بها المهندس زوج الشخصية الرئيسية، والمتبحر في عوالمها وسير مشاهيرها، لكنه يخفي في أعماقه النظرة الدونية للمرأة كأبي رجل شرقي تقليدي رغم تظاهره. أما من حيث المضمون، وهو ما تركز عليه هذه الوقفة القصيرة، فإن المسلسل يستعرض حالات الاضطهاد التي تعانيها المرأة، باعتبارها العنصر الأضعف في غالبية علاقاتها المختلفة مع الرجل والأسرة والمجتمع، من دون إغفال لبعض الاستثناءات التي تشكل العنصر الإيجابي المقاوم للضغوط المحيطة.

تبرز حكايات المسلسل تنوع أشكال وقسوة الأذى الذي تتعرض له المرأة، وفقاً لمستواها ومستوى زوجها أو والدها الثقافي، حيث يتجسد بصورته المباشرة بالضرب الجسدي أو

السطو على أموالها أو طردها من بيتها، ليتدرج في صورة الأذى النفسي لطبيبة عيون تتراجع عن طلب طلاقها من زوجها حين تتكشف لها فداحة الخسارة التي سوف تلحق بها وبأولادها، كما يتمثل الأذى المعنوي في وصولية محام لقبوله الترافع في قضايا لمتنفذين معروضة على زوجه القاضية، في المقابل نشاهد القاضي المتنور الذي يفضل الاستقالة من منصبه على أن يحكم بغير قناعته وفق قانون يراه منافياً للوجه الإيجابي من الشريعة الإسلامية.

بذلك يتبين بوضوح اهتمام المسلسل بتسليط الضوء على معاناة شرائح عدة في المجتمع السوري، كما هي في بقية المجتمعات العربية المعاصرة الأخرى، وحيث أن معظم هذه القضايا تنتهي إلى مكاتب المحامين ودهاليز المحاكم، فإن الحوارات الدائرة بشأنها لا تكتفي بفضح أوجه العجز والقصور التي يعاني منها قانون الأحوال الشخصية السوري، وإنما تطرح بالمقابل الجوانب المضيئة والبديلة لها ولكن المغيبة من تراث الاجتهاد في الفقه الإسلامي.

كمشاهد لحلقات هذا المسلسل، تلمست مقدار نجاحه في تقديم توليفة من المعالجة الهادفة لهذا التنوع من المشكلات والقضايا في صيغة درامية مشوقة، والتي تفعل فعلها بهدوء في العقل والوجدان، فإن أول ما تبادر إلى ذهني هو المردود المنتظر من عرض مثل هذا المسلسل في تلفزيون البحرين، مقارنة مع مردود حملات العلاقات العامة التقليدية، والتي تستخدم اللافتات والملصقات والنشرات، وتقتصر على شعارات عامة لا تصل في الغالب مضامينها الحقيقية لعموم الناس ولا يتفاعلون معها!.

إنها دعوة موجهة لتلفزيون البحرين لعرض هذا المسلسل المتميز، ترى هل من استجابة؟.

15 فبراير 2006

قبل أن يشتد العود

في مجمع تجاري يعج بالمشتريين والمتفرجين، انتحيت جانباً أنتظر، كما هي عادة معظم الأزواج، زوجتي وابنتي وهما منشغلتان في التسوق، فيما أكون أنا وكما في الغالب كالتائه أقتص لحظات كهذه لأسند ظهري المتعب من تجوال لا ناقة لي فيه ولا جمل، إلى جدار أو أستريح على كرسي إن توفر.

تطوف عيناى في الجُموع، فلا أرى إلا أفراداً نادراً ما تلتقي أعينهم، فالكلُّ شاخص إلى الواجهات بما تعرض وتتفنن في الترويج والتسويق، ولكن سرعان ما يلفت نظري مشهد طفلتين في حوالي الرابعة من عمرهما، تقبض على يد كل منهما امرأة من جنوب شرقي آسيا، وعلى عكس توقعي فإن الطفلتين هما اللتان تقودان المرأتين لما تُحبان. وكان يمكن أن يظل المشهد عادياً، لولا أن حدث تطور مفاجئ لي حين أصرت كلتا الطفلتين على التوجه إلى ألعاب نثرها محل للألعاب قبالاته على الأرض الصقيلة، دعاية وغواية للصغار، فبدأت تتحرك هذه مطبلة

وأخرى متشعبة، وثالثة تتمايل راقصة، فيما توجهت الطفلتان لا للتفرج أو التفحص بل للدوس والرفس في نوبة عنف يبدو من رد فعل المرأتين أنها عادة ملازمة للطفلتين حيث انساقتا معهما وتركتاهما تفعلان ما تشاءان، دون رادع حتى باللفظ أو بقليل من التمتع في الحركة، والأغرب أنّ البائعين اللذين هما وياللمصادفة، من جنوب شرقي آسيا، قد تركا الطفلتين تواصلان وصلة الدوس والرفس دونما احتجاج أو حتى امتعاض، بل لا مبالاة تنير الاندهاش والتعجب.

للهولة الأولى قد لا يلفت هذا المشهد انتباه أحد، ولكنني وجدت نفسي مستغرقاً في تأمله، فالمشهد يبرز أول ما يبرز مدى الخلل الذي يحكم العلاقة بين خادم بالغ وبين طفل قد لا يتجاوز الرابعة، ولكنه يمثل رغم صغر سنه السيد الذي يتطلب تلبية رغباته وكسب رضاه، وهي بذلك علاقة تختلف اختلافاً جذرياً عن العلاقة السوية التي يتوجب أن تقوم ما بين الطفل وبين الكبار الراشدين من حوله، بدءاً بأمه الغائبة المغيبة!.

إن هذه العلاقة السوية المفتقدة هنا، هي أكثر وسائل التنشئة المتوازنة تأثيراً، خاصة لمن هم في هذه المرحلة العمرية، التي يؤكد علماء النفس أنّها مرحلة حاسمة في بناء شخصية الفرد وتكوين ميوله، فمن خلال الاحتكاك اليومي والمباشر وبالأخص بالوالدين، يكتسب الطفل معظم قيمه ويبدأ في تكوين مفاهيمه حول محيطه الاجتماعي الذي يعيش فيه، وقبل ذلك يبدأ في تكوين مفهومه حول ذاته ووالديه وأهله والآخرين وما يستتبع من مفاهيم تتعلق بالصواب والخطأ، بالمستحب وغير المستحب.

قد يبدو التصرف العدواني للطفلتين في هذا المشهد تافهاً في نظر الخادمتين والبائعين، لا يستحق أي ردع أو تقويم مباشر، إلا أنه يحفر عميقاً في نفسية الطفلتين الغضة الآخذة في التشكل، حيث من الممكن جداً أن تبني الطفلتان مفاهيم مغلوطة لحدود "الآخر" وانعدام حرمة التعدي على ممتلكات الغير، وبالتالي تنشأ هذه الذات اليانعة وتشكل هيئتها وشخصيتها على القسوة والأنانية واللامبالاة تجاه الآخرين.

ترى كم من الأمهات والآباء من يعي خطورة هذه المرحلة الحساسة، وبالتالي يحرص على أن يكون ملازماً وموجهاً لطفله في أولى لحظات تفاعله مع محيطه والآخرين من غير أفراد أسرته. بعد هذه التدايعيات، هل يستحق مشهدا كهذا كل هذه الوقفة والتأمل؟ هل هي مبالغة وتحميل الحادثة بأكثر مما تحتمل؟ سؤال أسأله وللقرءاء حرية الإجابة عليه.

16 فبراير 2006.

لجنة الأحوال الشخصية.. وماذا بعد؟

حضرت الأربعاء الماضي، الندوة الحوارية التي نظمتها لجنة الأحوال الشخصية في مقر جمعية نهضة فتاة البحرين، بإدارة نادية المسقطي، والتي استعرض المنتدون فيها ملاحظاتهم النقدية للمشاريع المطروحة لقانون أحكام الأسرة مؤخراً وفقاً للمذهبين السني والجعفري، وخاصة المسودتين الصادرتين من وزارة الشؤون الإسلامية، والمتوقع إحالتهما إلى المجلس النيابي قريباً للنظر فيهما تمهيداً لإصدار القانون الذي طال انتظاره.

ففي حين تركزت مداخلة المحامية زينات منصور على ما يعاينيه البناء القانوني للمسودتين من ثغرات بنيوية وموضوعية، فإن عبد الله حداد أبرز إغفال المسودتين لتأثيرات الحراك الاجتماعي على الأسرة البحرينية، وأوضحت الدكتورة فضيلة المحروس تعارضهما مع الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، كذلك فعل المحامي حسن إسماعيل بإيضاحه مخالفاتهما للاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز ضد المرأة.

لقد استذكرت وأنا أستمع للعديد من التفاصيل التي أوردتها المنتدون والمتدخلون من بعدهم، أجواء الجلسات الأولى لهذه اللجنة عند تأسيسها في الثمانينات، حيث كنت آنذاك أمثل جمعية الاجتماعيين فيها، حينها كان يحيطها التفاؤل وتمتلك زمام الدعوة بكل زخم الدعم من غالبية الجمعيات، بينما تشكو اللجنة حالياً ليس فقط سوء الحال من حيث المزاج العام الغالب ضد تقنين الأحوال الشخصية، وتجاهل اللجنة من قبل الجهات الرسمية وخاصة ممن كان المتوقع أن يكون الحليف لها كالمجلس الأعلى للمرأة وحسب، وإنما كذلك السلبية التي باتت تعانيها اللجنة ممن يفترض بهم أن يكونوا من مناصريها الدائمين!.

كنت أستذكر كل ذلك حين طرحت السؤال المنطقي الذي لا بد وأن يطرأ على ذهن المرء وهو (ماذا بعد كل هذا؟)، ففي تصوري أنه ينبغي على اللجنة وبدلاً من الاستغراق في تفاصيل التفاصيل من خلال محاكمة كل مادة من مواد هذه المشاريع والمسودات المقدمة لتقنيدها وبيان تعارضها مع الواقع الاجتماعي المتغير والمتحول، فضلاً عن تناقضها مع المواثيق الدولية الملزمة

للبحرين، أن تستعيد اللجنة من جديد زمام المبادرة، فتقوم بصياغة قانون مقترح بديل لمختلف تلك المسودات والمشروعات، تبرز من خلاله إمكانية إصدار قانون واحد موحد لكلا المذهبين الكريمين، فضلاً عن استفادته من التوجهات المستتيرة للشريعة الإسلامية، على أن يتم تعميمه على أوسع نطاق وفي مختلف وسائل الإعلام الجماهيرية.

إن طرح هذا القانون البديل إذا ما استهدف في صياغته التوفيق ما أمكن بين القواسم الإيجابية المشتركة بين تلك المسودات، مع الاجتهاد بتطوير الجوانب الأخرى لتتوافق مع الحد الأدنى المقبول من قبل اللجنة كخيار عملي يأخذ بعين الاعتبار حقائق الواقع، وبحيث تكون لنصوصه قابلية التطبيق في ظل الأوضاع الحالية، من شأنه أن يشكل نقلة في مسيرة المواجهة القائمة ليحولها إلى حوار قانوني، يقوم على مقارنة نصوص قانونية بنصوص أخرى بديلة، وليس بمقابلة بين مواقف مبدئية.

إن الأخذ بهذا المقترح الآن وبقدر ما يتيح للجنة المبادرة بتقديم صورتها بشكل واضح ومصاغ بلغة قانونية محددة، غير قابلة للتأويل والتحريف، فإنه كذلك يشكل من جهة أخرى مساهمة في نشر الوعي والتثقيف القانوني بين عموم الجمهور في مجال الأحوال الشخصية، وذلك حين يطرح هذا المشروع بصورة مقارنة وموضوعية دون التركيز على انتقاد الطرف الآخر أو كشف مواقع ضعفه، وإنما يكون الاحتكام والمقارنة بالنصوص وحسب، وليس بالمنطلقات والشعارات العامة.

لا أزعم مطلقاً بأن هذا المقترح سيشكل الحل المثالي لمسيرة المطالبة المتعسرة بتقنين الأحوال الشخصية أو النهوض باللجنة، ففي هذا إغفال لتعقيدات واقعنا الاجتماعي والسياسي، ولكنه قد يشكل مبادرة لبداية حوار أكثر عقلانية وموضوعية.

19 فبراير 2006

(بنات الرياض) ... سيرة وانفضحت

على غرار عنوان البرنامج التلفزيوني الشهير (سيرة وانفتحت) وبتصرف محدود ولكنه مثير، بدأت فتاة بتعميم رسائل (إيميلات بمصطلحات العصر) إلى معظم مستخدمي الإنترنت في السعودية، كل يوم جمعة تحت مسمى (سيرة وانفضحت)

seerehwenfadhat7et@yahoo.com، تفشي من خلالها أسرار وسير حياة أربع فتيات من الطبقة المخملية، بهذه الصيغة صاغت رجاء عبد الله الصانع روايتها الأولى (بنات الرياض).

هذه الرواية أثارت عند صدورها في العام الماضي ردود فعل غاضبة، تتهمها بالتجني على الفتاة السعودية وبتصويرها منحلة أخلاقياً، وكدث كغيري أن أميل لهذا الانطباع، على افتراض أن هناك من يرغب في استغلال الوضع المحافظ للمجتمع

السعودي من خلال تقديم عمل فضائحي، خاصة مع الإقبال الواسع على الرواية التي أُعيد إصدارها بأربع طبعات حتى الآن، لولا تنويه الشاعر الكبير غازي القصيبي أنقذني من هذا الظن الآثم، عندما اعتبرها عملاً يستحق أن يقرأ لراوية ينتظر منها الكثير، وهو تنويه مختصر، ولكنه في تصوري كافٍ كدعوة للقراءة قبل إصدار الأحكام المسبقة بناءً على "السماع".

تصوغ الكاتبة فصول روايتها على شاكلة الرسائل الإلكترونية بكل مواصفات لغة المراهقين من مباشرة تنحو أحياناً إلى اللهجة الدارجة والاستعانة بمقاطع من الأغاني وأبيات من نزار قباني وغيره، إلى جانب أقوال مأثورة عن كُتاب عرب وأجانب، فضلاً عن الاستشهاد بسور من القرآن الكريم والأحاديث الشريفة، تنوع يشي بانفتاح ثقافي، تعيشه الفتاة السعودية اليوم، فهي تقرأ وتشاهد الفضائيات وتتعامل مع الكمبيوتر وتتصفح الإنترنت، وهي تدرس وتتنقل في المراحل الدراسية وصولاً للجامعة بل وتدرس في الخارج، وهي في كل ذلك تعيش العولمة وتتواصل مع أحداث العالم وتعايش متغيراته المتلاحقة، ولكنها في الوقت

ذاته تعيش واقعها الاجتماعي المحافظ، المحدود بالتقاليد المتأصلة في النفوس، وبالأخص ما يتعلق بمفهوم العلاقة بين الرجل والمرأة.

تركز الرواية على أكثر فترات حياة الأنثى حساسية، ألا وهي مرحلة المراهقة المتأخرة في الثانوية وبداية دخولها عالم الرشد، تقدم الفتيات في نماذج متباينة، من الجريئة إلى المترددة، شلة قد تقترب بعض التصرفات "الطائشة" بقصد الخروج على مألوف محيطها المحافظ، ولكنها تبقى شقاوة بريئة من أي شبهة من شبهاة الانحلال الأخلاقي، فهن في الأول والأخير بنات عائلات ملتزمات يحاولن الحفاظ على سمعتهن وسمعة أسرهن، ومع ذلك فإن الكاتبة تلامس ما تسميه بـ"التابو" -المحذور- حيث تبدو العلاقة المتأزمة بين الرجل والمرأة حتى حين يكونا في نطاق العلاقة الشرعية، فيطلق الزوج زوجته العاقد عليها؛ لأنها سلمت له نفسها قبل حفل الزواج، وآخر محب مغرم بها بعد علاقة وثيقة في الخارج، لا يملك لنفسه قرار الاقتران بها رغم ثقافته الغربية ومؤهلاته العالية

لكونها مطلقة، وثالث يطلق زوجته الحامل في أمريكا لأنها دافعت عن كرامتها وتهجمت على عشيقته الأجنبية، ولا تتجح من الفتيات الأربع سوى واحدة أخذت العظة واستوعبت الدرس من مآسي صديقاتها، فتعاملت وفق ما هو مطلوب من الفتاة السعودية.

ولا تكفي الرواية بذلك وإنما تعرض علاقة الصداقة لإحدى فتيات الشلة بـ "فاطمة الشيعية" (عنوان أحد الفصول) القادمة من القطيف لتدرس في إحدى جامعات الرياض، باعتبارها إحدى الاختراقات لمحدور آخر اجتماعياً.

تحاول الرواية أن تفضح واقع المرأة السعودية بالمعنى الإيجابي للفضح، أي الكشف عن المسكوت عنه، بقصد تسليط الضوء عليه لتغييره، وهو ما تؤكد عليه الكاتبة في أكثر من موقع، مما يكسب عملها المصداقية.

22 فبراير 2006

أي مضامين فكرية للشباب تدرسها مناهجنا التعليمية؟

في مطلع شهر فبراير (شباط) الجاري انعقد في البحرين الملتقى السنوي الأخير لمنتدى التنمية الذي يشارك في أعماله مجموعة واسعة من المفكرين والمهتمين في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث توجه ببحوثه ومناقشاته هذا العام نحو قضايا الشباب في دول مجلس التعاون، فكان من ضمنها دراسة يمكن اعتبارها رائدة في موضوعها وهامة في معطياتها ونتائجها، أعدها الدكتور سعيد عبد الله حارب، حول المضامين الفكرية التي يتلقاها الشباب في مناهج المراحل الثلاث الأخيرة (الثانوية) من التعليم العام بدول المجلس.

ركزت الدراسة على هذه المراحل التعليمية لكونها تشكل أهم مراحل تكوين الاتجاهات الفكرية لدى الطالب، بحكم عمره وقدراته الذهنية على استيعاب المصطلحات المجردة وفهم دلالاتها، كالديمقراطية وحقوق الإنسان والعلومة والإرهاب

والتعصب وغيرها، وهي كما يلاحظ باتت تشكل اليوم اللغة السائدة في الشارع البحريني.

ومع تجاوز أية ملاحظات منهجية على دراسة رائدة كهذه، فإنه لا بد من التنويه بأهمية موضوعها، الذي يتطلب مزيداً من الدراسات اللاحقة، لكونها تسلط الضوء على المضامين والمفاهيم الفكرية الواردة في تلك المناهج، حيث تم احتساب عدد تكرارها في كل دولة من دول مجلس التعاون من جهة، وبالتالي المقارنة فيما بينها من جهة أخرى، فجاءت الكويت بالمرتبة الأولى (71) تليها البحرين (51) ثم عمان (41) والسعودية وقطر في المرتبة الرابعة (39) وأخيراً الإمارات (26).

توصلت الدراسة إلى رصد (24) مضموناً تكرر (267) مرة على امتداد دول مجلس التعاون، احتلت (الوطنية) المرتبة الأولى من السلم، نظراً لارتباطها الوظيفي بانبثاق الدولة الخليجية الحديثة، يليها (الجهاد) وهو مضمون بقدر ما هو تراثي وديني ويتصل بالقضية الفلسطينية، فإن مفهومه اختلط بأحداث العنف والإرهاب مؤخراً، وبنفس المرتبة الرابعة جاءت (العلاقة

مع الآخر المختلف ديناً أو لغة أو انتماء أو عادات) التي تعد من سمات الشخصية الخليجية، بعدها (تمكين المرأة) وهو من القضايا المستحدثة، ثم (السلام والتسامح) يليه ويقابله (التعصب) وهما بأبعادهما الداخلية والخارجية يشكلان تحدياً حقيقياً لمجتمعات المنطقة، إلا أن الباحث يشير إلى ضعف معالجتها في المناهج، وفي المرتبة السابعة (الحرية)، التي هي مطلب عام كما هي مطلب تربوي، أما المرتبة التالية فهي (حقوق الإنسان) بما يشكله من مفهوم حديث، وفي المرتبة التاسعة (التكفير والشرك) للتفريق بين المؤمنين وغيرهم، ثم (الشورى) كمصطلح إسلامي يتعدى الجانب السياسي إلى مختلف جوانب الحياة، وفي المرتبة الثانية عشرة جاءت (العدالة)، تليها (الهوية) ثم (الاعتدال) ف (الاتجاهات الفكرية كالصهيونية)، ثم (حق الاختلاف) و(حوار الحضارات) و(الديمقراطية) و(المشاركة) وأخيراً(العولمة) الذي اقتصر ذكرها ولمرة واحدة فقط في مناهج البحرين!.

وإذا كانت مناهج دول المنطقة قد اشتملت هذه المضامين بصورة متفاوتة، بمعنى أن بعضها قد خلا منها، فإن الباحث

يرصد غياباً كلياً لأربعة مضامين هامة كان يتوقع أن يكون لها موقع الصدارة، وهي الانتخابات والعنف والتطرف أو الغلو والإرهاب، ومع التماسه العذر لغياب مضامين الانتخابات، فإنه يشدد على استغرابه من غياب البقية، في ظل انتعاش ظاهرة العنف والتطرف والإرهاب في دول المنطقة كما في سائر المنطقة العربية والعالم، مما يشكل غيابها خلاً في الميدان التربوي، خاصة في هذه المرحلة التعليمية.

وبقدر ما تنتهي إليه هذه الدراسة من نتائج ومؤشرات هامة حول ما تقدمه مناهجنا التعليمية لشبابنا الخليجي من مضامين فكرية، فإن هذه النتائج ذاتها تشكل مدخلاً لتساؤلات حول القصور الفاضح لهذه المناهج، وهو ما يستحق وقفة أخرى قادمة.

26 فبراير 2006

مناقشة حول المضامين التي تدرس لشبابنا

في عدد يوم الأحد الماضي، استعرضنا في هذا الموقع، أهم النتائج التي توصلت إليها دراسة الدكتور سعيد عبد الله حارب حول المضامين الفكرية التي يتلقاها الشباب في مناهج المراحل الثلاث الأخيرة (الثانوية) من التعليم العام بدول مجلس التعاون الخليجي، وانتهينا بأن هذه النتائج ذاتها تشكل مدخلاً لتساؤلات حول القصور الفاضح لتلك المناهج، وهو ما سوف نحاول التركيز عليه في هذه الوقفة.

من أولى الصعوبات التي أشار إليها الباحث، هي صعوبة تحديده لمضمون المصطلح الفكري، خاصة عندما يتعامل معه من خلال مفردة قد تكون دالة عليه أحياناً، وقد لا تكون في حالات أخرى، فتتداخل مع مضامين أخرى، كما هو حال بيت من الشعر يورده مثلاً على ذلك، وبحيث يمكن تأويل مضمونه الفكري على أنه دعوة للحرية أو للعدالة أو للكفاح، وذلك مما

يعتبر من العيوب المنهجية لدراسات المضمون إذا ما اقتصرت على مفردة المصطلح وحسب. وإذا تجاوزنا هذه الصعوبة، فإن التساؤل الذي يتوجب طرحه هو مدى قدرة المدرس في طرح وإيصال المعاني لهذه المضامين بصورة تتناسب مع متطلبات التربية الوطنية، أو استثارة مشاركة الطلاب وإشراكهم في استخلاص هذه المعاني عن طريق الحوار الفعال والمفتوح، خاصة عندما يقتصر طرحها في المنهج كمفردة دون تفسير أو تحديد موقف مدروس من قبل واضعي المناهج، أو دون إرفاق مذكرة تفسيرية يستقي منها المدرس موجّهات تعينه على كيفية عرض ومناقشة حول المضامين الملتبسة كمضمون الجهاد مثلاً، وهو المصطلح الذي طالما تم توظيفه سياسياً وطائفيّاً وفئويّاً على مر التاريخ، وتم استغلاله أخيراً من قبل الجماعات الإرهابية، بمعنى هل يمتلك المدرس القدرة أو الصلاحية لإثارة مناقشة كهذه؟ خاصة وإن للجهاد شروطاً وأحكاماً شرعية ليس بمقدور كل فرد أن يفتي بها على النحو الذي شاع وانتشر.

وينطبق هذا القول كذلك على مصطلحات أخرى كالولاء والبراء والتكفير والشرك، حيث يتوجب التصدي لها بتدريسها بطريقة صحيحة تجمع ما بين دلالتها الشرعية وتطبيقاتها المحدودة. كما يبدو بوضوح أن المناهج الحالية لسنوات التعليم الثانوي الثلاث الأخيرة، متخلفة وغير مواكبة ولا قادرة على معالجة المظاهر السلبية التي يعايشها شباب المنطقة، حيث لا يتلقى الشباب أي محتوى دراسي يعالج ظاهرة العنف والتطرف والإرهاب، رغم ما تحفل به وسائل الإعلام من تغطية مستمرة ويومية لهذه الظاهرة، وإذا كان هذا القول ينطبق أيضاً على ظاهرة التعصب السائدة طائفيًا وعنصريًا وقبلياً، في صعيدها الداخلي، فإن هذه المضامين كذلك تفتقر للقدرة على صياغة موقف إيجابي للتعامل مع الآخر المختلف ديناً ولغة أو انتماء وعادات، خاصة في ظل تزايد التأثير السياسي عابر الحدود، بفعل العديد من العوامل والتي من أبرزها تطور وسائل الإعلام والاتصال اليوم، واتخاذها صيغاً غير مسبوقة كشبكة الإنترنت وغيرها.

أما فيما يتصل بموضوع المرأة فإنه كان من المؤمل أن تقدمها هذه المضامين، على النحو الذي يعزز تمكينها في الحياة، إلا أن هذه المناهج انحازت لتعزيز (المثالية) في رؤية التعليم للمرأة، فهي تقدم كنموذج في الأسرة أو كنموذج تاريخي، لكن الموقع الذي تبرز فيه المرأة بصورة غالبية في المناهج هو الأدب، إذ يحظى الغزل بالمرأة مكانة واضحة في النصوص الأدبية التي يتلقاها الطلبة، فكأن المقصود هو (تشيؤ) المرأة أو جعلها شيئاً منفصلاً، لا كياناً إنسانياً، وعليه فإن الباحث لا يدعو لإلغاء هذه الصور، وإنما إلى إبراز أدوار المرأة في مختلف مجالات الحياة.

1مارس 2006

منحوس منحوس حتى لو تقاعد

لي صديق يظنّ كلّ الظنّ أنه منحوس، رغم كلّ محاولاتي ومحاولات غيري من أصدقائه أن ننفي عنه هذه الصفة التي لا يد له فيها، فهو حقاً وفعلاً منحوس، كثيرة هي المواقف التي تؤكد ذلك، ففي سوق الأسهم الذي جرّب أن يدخل فيه لعله يربح كما يربح غيره، أضعاف ما يربحه في استثمار أمواله المحدودة في فوائد بنكية تضاءلت حتى شحت، حدث ما لا يمكن أن يصدقه إلاّ من عايش المسألة وشهدها مثلي، فصاحبني ما أن يشتري سهماً حتى يبدأ في الهبوط، وما أن يسارع ببيع ذلك السهم خشية خسارة أكبر حتى يتماثل للشفاء ويبدأ في الصعود فوراً، فيتأكد ظنه بأنه النحس ذاته قد تجسد في شخصه هذا الصديق، وبعد مراجعة لوضعه الوظيفي؛ وجد أن استمراره في الوزارة، يكاد يتساوى في مردوده المادي، المتمثل في راتبه الشهري، مع ما يمكن أن يحصل عليه في حال خروجه بنظام التقاعد المبكر، بل إن هذا الخروج سوف يوفر له مخصصات

مالية طيبة، بفضل مكافأة نهاية الخدمة، يداوي بها علله المالية التي يئن تحتها بفعل الديون وأقساط القروض، فضلاً عن أن الزيادة السنوية على الراتب التقاعدي ستكون أوفى وأضمن، فتوكل على الله وخرج على المعاش، كما يقول إخواننا المصريون.

ولكن راحة البال والشعور بالأمان لم يستمرا، (ويا فرحة ما تمت)، إذ سرعان ما خرجت الأنباء لتهدد بقطع الزيادة السنوية عن رواتب المتقاعدين، كأحد الحلول العبقريّة لمعالجة المخاطر المحدقة والعجز الإكتواري، وبهذه الأنباء المقلقة، لم يعد من يستطيع أن يقنع هذا الصديق بأنه ليس (وجه النحس)، فهذا هو ما أن وضع قدمه في التقاعد حتى جلب النحس على جميع المتقاعدين ويكاد يحرمهم من هذه الميزة اليتيمة، التي يواجهون بها ارتفاع الأسعار، وأصبح يتلفت يمناً ويسرة خشية أن يكتشف أحد أنه هو المتسبب في هذه البلية، التي تكاد تحل على رؤوس المتقاعدين.

وفيما كنت أحاول أنا وبعض أصدقائه، أن نؤكد له بطلان اعتقاده بأنه منحوس، محاولين إقناعه بأن كل ما يحدث له هو مجرد مصادفات لا أكثر، تحدث ربما لغيره مرات أكثر، فلا يلوم أحد حظه كما يفعل هو، فإذا بحادث يقع لصاحبي المنحوس، يخرب كل هذه الجهود البناءة!

ففيما هو يقف بسيارته أمام الإشارة الضوئية لأحد التقاطعات، ملتزماً بأنظمة المرور، وإذا بسيارة تندفع بقوة باتجاهه من الاتجاه المعاكس بعد أن صدمتها سيارة أخرى من الخلف، لتهدم مقدمة سيارة صاحبي، الذي بفضل استخدامه لحزام السلامة قدر الله له أن يخرج من الحادث سليماً، وكان يمكن أن يكون هذا الحادث عادياً لا تترتب عليه نتائج ضارة، إلا مضايقات احتجاز السيارة في الكراج للتصليح، لولا مفاجآت برزت عندما جاء شرطي المرور لتسجيل الحادث، فالخطأ كان واضحاً لا يحتاج أي تحقيق، وبأن صاحبي كان الضحية، وهو ما أكده شرطي المرور وهو يطلب منه رخصة القيادة وبوليصة تأمين السيارة، لكي يستكمل التحقيق، فإذا بالأمر تنقلب رأساً

على عقب، فرخصة القيادة المنتهية الصلاحية منذ شهور، وكذلك كانت بوليصة تأمين السيارة، وبهذا خسر صاحبنا أحييته في تصليح سيارته على حساب شركة تأمين المتسبب بالحادث، ولكنّه بالمقابل حصل على مخالفة تأخير تجديد رخصة القيادة ومخالفة تأخير فحص وإعادة تسجيل السيارة بعد هذا الحادث، هل يمكن لصاحبي أن يستمع لي ويقتنع: بأن حظه بريء من سوء تدبيره وأفعاله!.

2 مارس 2006

بعد المعاناة.. مبروك للمرأة البحرينية اتحادها الوليد

لا يملك المتابع للمسلسل الطويل الذي قطعته مسيرة المطالبة المشروعة بإشهار الاتحاد النسائي، هذا المسلسل الممتد عبر خمس سنوات توالى فيها على سدة الوزارة ثلاثة وزراء، وانفصلت خلالها وزارة الشؤون الاجتماعية عن وزارة العمل، ليتغير اسمها لاحقاً إلى وزارة التنمية الاجتماعية، ومع كل ذلك بقي ملف طلب إشهار هذا الاتحاد عالقاً، بين أخذ ورد، دون بارقة أمل في أن تنهي الجهة المختصة في الوزارة هذه البلبلة التي لم يكن لها من منطلق ولا حجة، لمواجهة مشروعية الجمعيات النسائية في طلب يكفلها لها الدستور والقانون والتاريخ المديد والمشرف من العمل التطوعي الرائد، ليس على صعيد البحرين وحسب، وإنما على صعيد منطقة الخليج العربي.

أقول لا يملك المتابع لهذا المسلسل المضني، إلا أن يبارك للمرأة البحرينية وللجمعيات النسائية صدور الحكم القضائي بولادة

الاتحاد النسائي، هذه الولادة الاستثنائية التي تكاد تكون
قيصرية!، والتي بقدر ما تشكل انتصاراً لمؤسسات المجتمع
المدني مجتمعة، وتأكيداً لاستقلالية قضائنا البحريني ونزاهته،
بقدر ما تؤسس لمسلك حضاري يحتكم إليه المتخاصمون.

لذا فمن الخطأ الفادح حقاً أن تلجأ وزارة التنمية الاجتماعية
إلى استئناف الحكم الصادر بهذا الشأن، فهي تمثل إحدى جهات
السلطة التنفيذية المعنية أكثر من سواها باحترام السلطة القضائية
وترسيخ مبدأ القبول بأحكامها، خاصة إذا ما جاء هذا الحكم
الصادر عنها متسقاً مع مبادئ الدستور والمواثيق الدولية،
ومعالجاً لخلل وتخبط طال وتشعب لمصادرة حق أصيل
للجمعيات النسائية، وهي الجمعيات التي كان يتوجب أن تكون
موضع الاحتراف والمساندة، لا موضع التعسف والمصادرة.

ومع الدعوة المخلصة لتجاوز الأجواء السلبية للمحاكمة
السابقة حول الأهداف المختلف عليها للاتحاد النسائي الوليد،
فإننا نعتقد بأن هذه الأهداف تشكل فعلاً علاقة شراكة إيجابية

مع وزارة التنمية الاجتماعية من جهة، ومع المجلس الأعلى للمرأة من جهة أخرى، حيث يعتبر "السعي لإشراك المرأة البحرينية بصورة فاعلة في الحياة السياسية"، وكذلك "السعي للدفاع عن حقوق المرأة وبث الوعي القانوني بحقوقها"، هدفان لا يحتمل أن يقتصر أمر تحقيقهما على جهة واحدة، بقدر ما يشكلان هدفين مشتركين لهذه الجهات الثلاث مجتمعة، يتوجب أن تتكاتف من أجلهما الجهود وتسخر الإمكانيات، فما تواجهه المرأة في هذا المجال لا يمكن أن يعالج من خلال حملات العلاقات العامة، متمثلة بنشر اللافتات في الشوارع تدعو لانتخاب المرأة، وإنما من خلال حملات توعية وتثقيف ومساندة، أما إسقاط النص الذي يشير إلى عدم تضارب نشاط الاتحاد النسائي الوليد مع عمل المجلس الأعلى للمرأة، وهو ما اشتمل عليه الحكم الصادر، فإنه إنما ألغى سابقة كانت ستكون مثار استغراب بل واستهجان أي مراقب أو متخصص في مجال مؤسسات المجتمع المدني، حيث أن الاتحاد والمجلس لا يشكلان في الأصل جهازين متشابهين من حيث طبيعتهما، فالأول

ينتسب إلى فضاء الجمعيات غير الحكومية، في حين يمثل الثاني (المجلس) المؤسسة الرسمية في البلاد التي تعنى بشؤون المرأة، وبذلك فليس ثمة إمكانية لحدوث ذلك التضارب المتوهم، بل المؤمل هو أن تكون العلاقة بينهما مستقبلاً علاقة تكامل وتفاعل تنعكس بالإيجاب على مسيرة المرأة البحرينية، التي هي مرة أخرى، نكرر الدعوة بأن تتقبل وزارة التنمية الاجتماعية الحكم بإشهار الاتحاد النسائي، وأن تبادر بطي صفحة الخلافات.

4 مارس 2006

معاق أسير بساق الأمل

في إحدى جلسات الملتقى السادس للجمعية الخليجية للإعاقة، الذي استضافت أعماله الجمعية العمانية للمعوقين في مسقط خلال الأسبوع الماضي، وقف أحد المتداخلين ليعيد طرح الموضوع القديم المتجدد، فيدعو المختصين للبحث عن تسمية أكثر قبولاً وأقل إحراجاً في تصوره من تسمية (معاق) و(معوق)، منطلقاً من كون هذه التسمية غير لائقة وتتسبب في إحراج فئة لا يكتفى بما ابتلاها الله حتى نضاعف ابتلاءها بمثل هذه التسمية!.

ولم يتأخر الرد الحاسم والشافعي عليه، فقد بادرت الجوهرة عبد العزيز التميمي، من السعودية، والمعاقاة بشلل الأطفال في الأطراف السفلى منذ الصغر، مؤكدة بأنها لا تشعر بالإحراج الذي يشير إليه المتدخل حين يصفها أحد بالمعاقاة، بل إنها ترى بأن ما إنسان على وجه الأرض إلا وهو معوق في شيء، فالإعاقة بهذا صفة إضافية للشخص وليست هي كل شخصيته،

وضربت بنفسها مثلاً، كيف هي جاهدت وكافحت ولم تستسلم لإعاقتها المبكرة رغم كونها نشأت في بيئة أمية غير مؤهلة، فكان أن شكلت لها الإعاقة حافزاً لصياغة شخصيتها التي تعزز بها، فكان أن درست حتى حصولها على البكالوريوس في الخدمة الاجتماعية بتقدير ممتاز، وتزوجت وأنجبت كأي امرأة أخرى، وأسهمت في العديد من الأنشطة والندوات، كما قدمت الكثير من الخدمات لغيرها من المعاقين.

والجوهرة ليست الوحيدة فهناك غيرها كثيرات عديدات، وربما هي تذكرنا بالناشطة الأشهر في البحرين منيرة بن هندي، ولكنها بعرضها لتجربتها الشخصية والعملية، وبمنطقها القوي المتفائل بالحياة، بقدر ما كسبت إعجاب جميع الحاضرين، حسمت بردها العفوي هذا التردد الذي لا زال ملازماً للكثيرين بشأن التسمية الأنسب للمعوقين.

وإذا كانت التسمية المقترحة (نوي الاحتياجات الخاصة) يعتبرها البعض البديل الأفضل، فإنها تسمية تثير من الإشكالات أكثر مما تعالج، فهي تسمية لا يمكن أن تختص بالمعوقين

وحدهم، بل هي تشمل كل فئة ذات احتياجات، وهل هناك فئة ليست كذلك، فحتى الموهوبين، والمسنين، والأطفال مجهولي الوالدين والأحداث وغيرهم، كلهم فئات ذات احتياجات خاصة!.

يكاد يكون معظم من يطالب بتسميات بديلة، هم من الذين تنحصر رؤيتهم للشخص المعوق في حدود إعاقته، أي أنهم على غير ما يظهرون، واقعون تحت سيطرة مشاعر سلبية تحاول أن تلمس حلولاً تعويضية من خلال هذه التسميات البديلة المقترحة، على عكس من يرى بأن تسمية الشخص المعاق هي مجرد صفة للفرد الذي يعاني من أشكال عجز مختلفة، وليس نتيجة العجز ذاته، وإنما بسبب الاتجاهات السلبية غير البناءة والحوازر التي تحول دون مشاركته في الحياة العامة للمجتمع أو الاعتماد على نفسه.

بمعنى آخر، فإن من يقبل بتسمية الشخص المعوق، إنما هو يقبل به كأمر واقع ولكنه واقع قابل بل واجب التغيير، لأنه ينطلق من إيمان بقدرة الإنسان على التغلب على عجزه، والتبشير والترويج لذلك، من خلال التعريف بنماذج إيجابية عديدة،

استطاعت أن تعوض عن جوانب قصورها بتعظيم قدراتها في مختلف مناحي الحياة، وهو ما بات يميز المحافل التي تتعقد للمعوقين، وخاصة الملتقى الأخير في مسقط.

ففي هذا الملتقى، برزت إنجازات الأشخاص المعوقين في مختلف مجالات الحياة، وتأكدت قدرتهم على الوصول إلى مستويات التعليم المختلفة والمعلومات والتأهيل والعمل والمشاركة الفاعلة في منظمات المجتمع المدني، وأشاعت الفتيات المعاقات العمانيات في سماء الملتقى الروح المتفائلة الوثابة، ومن بينهن الشاعرة الواعدة منى الأنصاري التي نقشت في ذاكرة الحضور بصوتها القوي صيحتها: (معاق معاق أسير بساق الأمل).

6 مارس 2006

حديث سائق تاكسي.. ذات مساء

أبكرت في العودة من سفرتي الأخيرة بيوم، فقد حصلت على رحلة طيران مناسبة في المساء، بدلاً من صباح اليوم التالي، لذا قررت ألا أبلغ العائلة عن هذا التغيير، وأن أنتهز الفرصة لأستقل سيارة أجرة من المطار، فهي كما الرغبات الصغيرة تظل تلح عليك، إذ طالما رغبت أن أجلس إلى جوار سائق أجرة من بلادي، أحادثه كما أفعل حين أكون في القاهرة أو بيروت، فالبحرين هي من بلدان قليلة في المنطقة لا زالت تتميز بكون سواق أجرتها من مواطنيها!.

كانت الساعة الحادية عشرة ليلاً، حين جلست إلى جوار السائق، كان رجلاً سبعيني ولكن ببنية قوية، شعرت بأنني محظوظ، فهذا هو من أبحث عنه، إذ ما إن بادرت به بالسؤال التمهيدي عن الطقس خلال غيابتي عن البلاد، حتى اندفع بلا توقف حديثه المتنوع المتشعب ليغطي محطات متناثرة من مسيرة امتدت لأكثر من خمسين سنة متواصلة، فقد كانت بداياته مع

سيارة الأجرة مع تأسيس أول مبنى للمطار من سعف النخيل،
وطائرة أم أحمد ذات المروحتين الكبيرتين، والتي كانت تقل الناس
إلى الظهران، إلى جانب طائرة من الهند وأخرى من بيروت مرة
كل أسبوع، حسب ذاكرته.

من ضمن ما قاله إنه لم يشجع أحداً من أبنائه العديدين على
امتهان "سواقة الأجرة"، فهي مهنة متعبة لا مستقبل لها، ولا
تأمين اجتماعي عليها، فأنت تعيش خلالها ليومك فحسب، بينما
في أي مهنة أخرى يكون لتراكم الخبرة والتدرج والتطور المردود
المالي والأمان النفسي، هل تتصور نحن الذين قضينا عمرنا
كله في هذه المهنة، يفرض علينا اليوم أن نقدم لمسؤول عنا،
ابن البارحة، عذراً في حال تخلفنا عن الحضور لموقف المطار
لأكثر من يومين، وأنا قدمت بالأمس فواتير تصليح هذه السيارة،
بلغت أكثر من ستمائة دينار ساعدني بها ابني الأكبر، أما بقية
الأبناء فكلهم لاهون عني بعيالهم وطلبات زوجاتهم سألتهم كم
زوجة تزوجت، قال ثلاث ثم عاد فصحح المعلومة: لا.. أربع،
الرابعة طلقها ولم تعمر طويلاً معي أما الأولى فكانت من إيران،
وهي كذلك طلقها هناك في العام، 1964 وكان لي منها طفلان

عمرهما سنة وستين، ولكن ضاعت آثارهما منذ ذلك الوقت، ثم انتقل بسرعة إلى الحاضر فبدأ يحدثني عن أبنائه وبناته وممن تزوجوا أو تزوجن، والمهن التي يشغلها بعضهم، كان يبدو فخوراً بهذه الذرية البالغة أكثر من ثمانية عشرة دون أن يستطيع ذكر عدد أحفاده.

كنت بمرور الوقت أشعر بألفة غريبة معه كأنني أعرفه منذ سنين، كان يتحدث عن أشخاص عددين بأسمائهم ومهنتهم، كأنه عين ذاكرة مفتوحة على بلادي، وعندما سألته ما الذي يضايقك اليوم، توقعت أن يذكر مضايقات العمل وشحة الرزق، فإذا به يتساءل: ما هذا الذي يحدث في البلد؟، من أين جاءت لنا هذه الطائفية البغيضة؟، نحن لم نعرف مثل هذه الطائفية، أنا أمي شيعية وأبي سني، وظلت تحبه كثيراً لأنه كان يذهب بها للمآتم، أنا أيضاً أم عيالي الأولى شيعية، وبقيت وفيها لهاً لم أتزوج عليها حتى ماتت، أولادي وبناتي تزوجوا من شيعة وسنة، لم نشعر ولم نكن نميز بين سنة وشيعة، لا في العائلة ولا في الفريق ولا في الأصدقاء، من أين جاءت لنا التفرقة.

كان يسأل مستذكراً الأيام الخوالي، عندما كانت النفوس
صافية متألّفة، وهو يردد: بلدنا صغيرة ما تتحمل مثل هذه الفتن،
والله يحفظنا من شر الطائفية، ووجدت نفسي أكرر معه دعاءه
الصادق.

8 مارس 2006

أبعد من انهيارات أسواق الأسهم الخليجية

الصور المؤلمة والأخبار الفاجعة من حوادث قتل أو موت بالسكتة القلبية، والتي تناقلتها الصحافة في الأيام الماضية بسبب الانهيارات المتتالية لأسواق الأسهم الخليجية، بدءاً بسوق دبي وأبوظبي ثم الانهيار الأكبر في السعودية فالكويت، وانعكاساتها السلبية ولكن المحدودة على الأسواق الأصغر في بقية دول مجلس التعاون، تثير في النفس الألم والأسى، خاصة حين تقرأ أو تشاهد ما تكشفه التحقيقات الصحفية أو التلفزيونية من مآسٍ وكوارث.

فإن تقوم النساء السعوديات ببيع كل مدخراتهن المتراكمة منذ سنوات من ذهب كان مضموناً في خزائنهن، أو قيام بعض الرجال برهن بيوتهم أو الاقتراض من البنوك لشراء الأسهم وهي في أعلى ارتفاعها على أمل كاذب بأن ينالوا خلال أيام أضعاف ما يدفعون ليعودوا بعد ذلك بتسديد ما اقترضوه أو فك رهن ما ارتهنوه، ويتشاركوا مع هؤلاء الذين انقلبت أحوالهم من حال إلى

حال آخر من الرخاء في بضعة أسابيع، كما تراحموا وسافروا وافترشوا الأرض واشتروا بأعلى الأسعار جوازات السفر ليكتتبوا بأسهم جديدة فإذا بالحصيلة بائسة لا تغني ولا تسمن من جوع.

وهكذا وخلال أيام معدودة، أطاحت الرياح العاتية من حملات الترويج وغسيل الأدمغة بأنواع تقليدية من التوفير، كانت فعالة ومؤثرة، درجت عليها عائلات لا تملك ليوم غدها إلا بضع آلاف من الريالات والدراهم، فإذا بها تضيعها في هذه الهجمات المجنونة التي لا عقل لها، بينما الحكومات تنتفج ولا تضع لما يحدث ضوابط أو تنظيم، حيث انطلقت ولا زالت حملات محمومة لا تهدأ من تأسيس بنوك أو شركات جديدة أو توسيع القائم منها.

وحتى نتلمس خطورة الوضع علينا أن نستوعب دلالة بعض الإحصائيات، ففي خلال أسبوعين فقدت الأسهم الخليجية مجتمعة ما يزيد عن 150 مليار دولار من قيمتها السوقية، كما أن ما يعادل ثلث سكان الدول الخليجية والذين يناهز عددهم حوالي 9 ملايين نسمة هم من المتعاملين في هذه الأسواق،

ولكن أخطر هذه الدلالات هو أن حوالي ٨٥ بالمائة من هؤلاء المتعاملين هم مقترضون ومن صغار حملة الأسهم، المضاربين فيها بطريقة لا تستند على استيعاب آليات السوق ولا على تتبع المعلومات الدقيقة عن حقيقة الشركات التي ينجرفون للاكتتاب بها أو شراء أسهمها، ولقد ساهم الارتفاع الهائل وغير المنطقي للعديد من الأسهم، في الفترة القريبة السابقة للانهايار الأخير، على هذا الانجراف غير العقلاني.

كما أن هناك من يقدم صورة أكثر قتامة، تتمثل في التأثير السلبي لهذا الانهايار على عدد كبير من قطاعات الاقتصاد الحيوية، في مقدمتها المصارف وشركات المساهمة العامة، المرتبطة بأداء أسواق الأسهم، مما يجعلها تحت رحمة هذه الأسواق بخيرها وشرها، والخشية كل الخشية كما يحذر المتشائمون من أن يكون هذا الانهايار مقدمة لانهايات أخرى في قطاعات أخرى من الاقتصاد الخليجي. وبغض النظر عن الدعوات المتأخرة التي بدأت تتعالى لإنقاذ سوق الأسهم الخليجية، أو للترويج لنظرية تصحيحها، فإن المؤلم هو الواقع

الاجتماعي المزري الذي باتت تعيشه معظم عائلات ضحايا هذا الانهيار، والتي سوف تضاعف من عدد من هم تحت خط الفقر.

وإذا كانت كارثة سوق المناخ في الكويت، قد بدأت تستدعيها الذاكرة الجمعية وتتخوف من آثارها المدمرة، فإن المطلوب هو مبادرة الوزارات والجمعيات الأهلية المعنية، كوزارات التنمية الاجتماعية والعمل والإعلام وجمعيات الاقتصاديين والاجتماعيين، والصحافة والتلفزيون وغيرها، لأن تتضافر جهودها في حملات مكثفة ومتواصلة للتخفيف من الآثار المحتملة والمؤكدة لهذا الانهيار وتداعياته.

11 مارس 2006

تخريب روح العمل التطوعي بمؤسسات

المجتمع المدني

استدراكاً قبل أن يساء فهم ما أود طرحه، أبادر لأؤكد بأنني لا أتهم لا من قريب ولا من بعيد الجمعيات السياسية بأنها هي التي تقوم عامدة متعمدة بتخريب روح العمل التطوعي في مؤسسات المجتمع المدني، تلك التي لا تشتغل وقد لا تتشغل بالسياسة، فهذا أمر ليس فقط أنفيه بقصد اتقاء هجمة وشر مستطير قد أتعرض له، وإنما وببساطة شديدة لكوني لا أعتقد فعلاً أن الجمعيات السياسية تقصد أو تتعمد ذلك!.

أقول هذا وأنا واثق كل الثقة من حسن نوايا ومقاصد القائمين على هذه الجمعيات، وحتى أكون صادقاً مع نفسي قبل أن أكون صادقاً مع غيري، فإنني أنطلق من قناعاتي المبنية على معرفتي

الوثيقة بعدد من قادة وكوادر بعض هذه الجمعيات، وليس كلّها، ولكن مثل هذه القناعة تصلح في تصوري للتعميم على الجميع.

ما أعنيه على وجه التحديد والدقة بالتخريب هو هذا الإحساس السلبي الذي بدأ ينمو ويتسع ثم يسيطر على المتطوعين المنخرطين في الجمعيات الأهلية غير السياسية، إحساس بأنّ كل نشاط أو جهد مبذول منهم في نطاق هذه الجمعيات، إنّما هو نشاط وجهد غير ذي جدوى أو قليل أو عديم النفع، وأن كل الجدوى والفاعلية والتأثير إنّما هو في الفعل أو النشاط المبذول في نطاق الجمعيات السياسية، فهو الذي تتلقفه الصحافة أو تتفاعل معه السلطة، أو يجد له صدى في غرفتي المجلس الوطني، حيث يتم التداول بشأنه بقوة وحيوية، بالقبول أو الرفض، سلباً كان أم إيجاباً، المهم هو أن يكون صداه مدوياً أو مسموعاً، وأثره محسوساً وملموساً وسواء كان وبمرور الوقت وتوالي الأثر بعد الأثر، بدأ المراقب يستشعر الفتور وهو يغزو نفوس المتطوعين، التي كانت يوماً منطلقة مفعمة بالحماس والمثابرة، فأخذت الأنشطة تتعثر في الجمعيات غير السياسية،

بمختلف مجالاتها، وشيئاً فشيئاً تتوارى تلك الكوادر والطاقات الفعالة وتتغيب، فما إن ترصدها وتحاصرها مطالباً إياها بمواصلة نشاطها الذي عرفته فيها، حتى تتعذر بمشاغل حياتية أو مهنية أو اهتمامات شخصية مفاجئة، فتشعر بأنها إنما تتهرب دون أن تصارحك بأنه ما عادت مقتتعة بجدوى نشاطها أو جهدها، مقارنة بما يلقاه ذات الجهد أو النشاط في نطاق الجمعيات السياسية، التي استأثرت بكل زخم التغطية.

فمن المتعارف عليه أن ثمة فرقاً جوهرياً بين تعامل الجمعيات السياسية والجمعيات غير السياسية مع الإعلام، فهو بالنسبة للأولى مسألة محورية ويومية وحرفية، لذلك يكون الضوء دائماً مسلطاً ومركزاً على كل ما يصدر عنها، صغيراً أو كبيراً، في حين أن الإعلام بالنسبة للأخيرة ليس بذات الأولوية ولا الحرفية.

وللأسف، وأكرر ربما بدون قصد، فإن الجمعيات السياسية تسهم في تعزيز هذا التخريب غير الجميل في نفوس هؤلاء الذين كانوا بالأمس ناشطين مثابرين، وذلك من خلال تبني ذات

الأجندة والملفات التي كانت الجمعيات غير السياسية قد سبق لها تبنيها والاشتغال عليها لفترة طويلة.

ولعله قد يفوت على البعض أن الجمعيات الأهلية غير السياسية، بمختلف تلاوينها وتعدد اختصاصاتها وحقولها، تظل هي التي تنسج الفضاء الواسع والمتنوع، الذي يتنفس به ويترععرع أي مجتمع مدني، فهو المحيط الذي تنمو به الجمعيات السياسية وتنتشر، كما إنه المصدر الذي لا تستغني عنه هذه الجمعيات في قوة اندفاعها واستمراريتها، من خلال ما يرفده في شرايينها من دماء جديدة متجددة.

13 مارس 2006

تحولات طه الخطيرة

تعتبر رواية علاء الأسواني (عمارة يعقوبيان) هي اليوم الأشهر والأكثر مبيعاً بين الروايات المصرية، وقد تم تحويلها مؤخراً إلى فيلم يبدو أنه سيشكل منعطفاً في تاريخ السينما العربية حسب رأي بعض النقاد، فضلاً عما شهده من إقبال كبير من الجمهور، خاصة مع حشد من النجوم يتقدمهم عادل إمام ونور الشريف ويسرا، والذين توزعت عليهم أدوار البطولة ولم تقتصر على أحدهم، وهو ما ينسجم مع تركيبة الرواية وتعدد شخصياتها، ومحاولتها لرسم صورة بانورامية من خلال عمارة تناوبت عليها فئات وشرائح من المجتمع المصري المعاصر، فعكست مراحل من تاريخه الحديث.

لقد قرأت قبل فترة هذه الرواية، ورغم انشغالي لجميع شخوصها، إلا أنني توقفت عند شخصية حاول الكاتب منذ البداية أن يوليها اهتماماً خاصاً ويفرد لها مساحة واسعة من سرده، رغم هامشيتها في محيطها، مما شكل تشخيصاً مدروساً

لتحولاتها الخطيرة، ف (طه) الشاب ابن بواب عمارة يعقوبيان، الذي يجتهد في تحصيله الدراسي وينال أعلى الدرجات التي تخوله للدخول إلى كلية الشرطة، ليحقق حلم حياته فيرى نفسه بعين الخيال ضابط شرطة يتهادى معتزاً ببذلته الرسمية الجميلة وعلى كتفه تلمع النجوم النحاسية، فيغسل كل أنواع المذلة والمهانة التي طالما تعرّض لها والده، ومن ثم تعرّض لها بالتبعية، من قبل سكان العمارة ومحيطه الذي لا يرحمه ويواصل تذكيره وتحقيره بوضاعة موقعه الطبقي وثقته لا تتزعزع بأن الله سوف يكون نصيره لأنه يؤدي كل الفرائض ويخاف ربه في كل شيء، وبفضل مثابرته التي لا تلين استطاع تجاوز كل الترتيبات المطلوبة، إلا أن رئيس الامتحان الأخير الحاسم في "كشف الهيئة" يكون له بالمرصاد حين يكتشف التزوير في الإفادة الخاصة بمهنة والده بتحويله من حارس عقار إلى موظف، والتي دفع لقاءها مائة جنيه لشيخ الحارة، ليعترف بالحقيقة وليطرد شرّ طردة من جنة حلمه!. بعدها يرفع طه التماساً وشكوى لرئيس الجمهورية فيخذه الرد الرسمي بصحة الإجراءات المتخذة بحقه، فيسقط بيده ويلتحق بكلية العلوم السياسية، وهناك

يتعرف على الطلبة الإسلاميين وينخرط في صفوفهم عضواً ناشطاً ومحركاً للمظاهرات، وتلاحقه المخابرات وتعتقله وتعذبه وتهتك عرضه وتذله بأشد صور الإذلال النفسي، مما يزيد من كراهيته للنظام الذي حلم يوماً أن يكون من رجاله، فقد غدا في نظره نظاماً كافراً توجب محاربته بلا هوادة، فيترك دراسته الجامعية، ويكون قد اكتملت حلقات يأسه وكراهيته فيصبح جاهزاً للالتحاق بمعسكر التدريب في الصحراء، حيث يعيش هناك متدرباً ومنتزجاً بأرملة أحد (الشهداء)، بينما هو يتلهف ويتعجل على الانخراط في عمليات الجهاد، حتى يتحقق له ذلك في عملية اغتيال أحد الضباط الكبار، الذي يتعرف عليه طه ويتذكر ما ناله على يديه من تعذيب ومهانة لا تنسى، فيسقط قريباً من مكان سقوط جلاده وهكذا تكون نهاية تحولات طه الخطيرة، من حلم بأن يكون ضابط شرطة يحفظ النظام ويرتقي سلمياً في سلم الحراك الاجتماعي مواطناً صالحاً، إلى حاقد على المجتمع الذي نبذه وخرب حلمه، فأصبح يحمل السلاح وينتهج الإرهاب طريقاً للتغيير!، يذكرني هذا المسار المتعثر لهذه الشخصية، ببرنامج إعادة التأهيل الذي تبناه مركز

ابن خلدون بالقاهرة بإدارة المفكر سعد الدين إبراهيم، قبل أكثر من عشر سنوات، والذي استهدف أمثال (طه)، في محاولة لإعادة تصالحهم مع محيطهم من خلال توفير فرص عمل ومشاريع دخل كريمة، فنجح هذا البرنامج في بث الأمل وصياغة بداية حياة جديدة لهم ولمجتمعهم.

15مارس 2006

دعوة لمواجهة جدية لطائفية العمل الخيري

يظل استشرء الطائفية البغيضة في جسم الجمعيات والصناديق الخيرية في بلادنا، مسألة لم تعد تحتل التجاهل أو التغاضي عنها بعد الآن، فهي كما انتهى الزميل إبراهيم هجرس في عموده (وطني) في عدد (الوطن) الصادر يوم السبت الموافق 11 مارس (آذار) الجاري إلى دعوة وزارة التنمية الاجتماعية بأن تمارس دورها الحقيقي في مراقبة الممارسات الطائفية لهذه الجمعيات والصناديق الخيرية، بدلاً من انشغالها بالصراخ الفارغ بين السياسي والاجتماعي، محذراً بأن الرحم الطائفي ينجب جيلاً طائفيًا.

إذا كنا لا ننفي مسؤولية هذه الوزارة بهذا الشأن، منذ بداية مراجعتها لطلبات تأسيس أي جمعية أو صندوق خيري وحتى متابعتها ومراقبتها الدورية بعد الإشهار، فإن علينا الاعتراف أيضاً بأن طائفية العمل الخيري، وللأسف الشديد، تشكل تياراً عارماً أخذاً بالانتشار من خلال الممارسات والفعل ورد الفعل،

مما يجعل أمر مواجهته يتعدى قدرات الوزارة المعنية حتى وإن امتلكت الإرادة، إنه تيار مجتمعي قد نرفضه وندينه إلا أنه يتسع بمرور الوقت، ويتغذى على السلبية، وأكد أقول على التسليم به وتبريره من كل طرف تجاه الطرف المقابل.

ومع تقديرنا لاتفاق المشاركين في ندوة (آفاق التلاقي الوطني) مؤخراً، على بث ثقافة وطنية تجرم الطائفية في البحرين، فإن المطلوب مباشرة البحث بجدية عن سبل مواجهة طائفية العمل الخيري، من خلال حملة جماعية تقوم في الأساس على تجريم وليس تحريم مثل هذا التمييز في تقديم المساعدات، وذلك بتفعيل أو تطوير التشريعات والنصوص الحاكمة والمنظمة، فضلاً عن محاربة لا هواده فيها من قبل الجهات الحكومية المعنية، تتواكب مع مساندة من المجلس الوطني ومؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها الجمعيات السياسية، وعلى أن يؤازر هذه المواجهة التزام فعال من قبل شركات ومؤسسات القطاع الخاص المانحة بالامتناع عن مساعدة أو تمويل أي جمعية أو صندوق لا ينبذ الطائفية علنا وفعلا.

كما أن هناك العديد من الإجراءات والالتزامات العديدة والإضافية التي يمكن اقتراحها في هذا السياق، ولعل المبادرة إلى اجتماع أو مؤتمر عام، تحضره الجمعيات والصناديق الخيرية بالدرجة الأولى، وغيرها من الجمعيات، قد يشكل خطوة ضرورية لإعلان الرفض المجتمعي الذي طال انتظاره لمثل هذه الممارسات الطائفية التي تزرع في تربة الوطن المزيد من الاصطفاف الطائفي، متخذة من العمل الخيري وسيلة لغاية مناقضة لها، تهدد وحدة المواطنين، بل وتتعارض مع سمو المقاصد النبيلة لتعاليم ديننا الإسلامي، الداعية لتعزيز تآخي المواطنين.

إذ لا يكفي من الآن فصاعداً إبداء الانزعاج أو الرفض اللفظي لهذه الطائفية البغيضة، وإنما المطلوب هو تحرك جماعي قد تبادر بالدعوة له جهة حكومية، ويفضل أن تكون وزارة التنمية الاجتماعية، فإذا ما تعذر ذلك لسبب ما فإن جهة أهلية ولتكن جمعية الهلال الأحمر البحرينية مثلاً، لما تتصف به من حيادية ومصداقية، وبحيث تنطلق من اعتبار مثل هذه الطائفية تشكل نكبة أو مقدمة لكارثة اجتماعية، قد تفوق في

خطورتها النكبات والكوارث الطبيعية التي تتصدى لها، ويمكن أن تدعم هذه الجمعية غرفة تجارة وصناعة البحرين التي يشكل الاستقرار والسلم الاجتماعيين في البلاد بالنسبة لها ضرورة حيوية.

وكما يحارب اليوم الإرهاب، علينا أن نحارب الطائفية ونسعى لاقتلاع جذورها وتجفيف منابع تمويلها وفقاً للمصطلحات السائدة اليوم! وأخيراً قد تكون هذه دعوة تصنف في خانة العصف الذهني أكثر منها تمنيات مستحيلة، لتغيير واقع نقر بأنه معقد وصعب، إلا أنها تظل دعوة، تتضافر مع دعوات غيرها، لا تكتفي بلعن الظلام إنما تحاول إشعال شمعة.

18 مارس 2006

بدائل تنموية لطائفية العمل الخيري

يأتي موضوع اليوم استطراداً لموضوع (دعوة لمواجهة جدية لطائفية العمل الخيري)، والذي تم نشره في هذا الموقع من عدد يوم السبت الماضي، حيث يستحق موضوع الطائفية في تصورنا أكثر من وقفة وأكثر من معالجة.

وربما يكون من المهم تناول طائفية مؤسسة العمل الأهلي الخيري، من زاويتين أساسيتين، تتعلق الأولى بطبيعة العمل الخيري ذاته، من حيث كونه، وعلى الرغم من إقرارنا بأهميته وضرورته الحالية، فإنه يظل صيغة رعائية بدائية، تطالب كل الاستراتيجيات التنموية بتجاوزها أو تطويرها، فهي صيغة تنطلق في الأصل من الشفقة والعطف، وتنحصر في تقديم المساعدات المالية والعينية، التي تعالج قصوراً، أو تلبى حاجة مباشرة وراهنه، في حين تسعى الصيغة التنموية البديلة إلى تهيئة الفرد أو الجماعة المستهدفة؛ للانتقال من خانة المتلقي السلبي إلى خانة

المنتج الفعال، وذلك من خلال استكشاف قدراته والعمل على تطويرها.

إن فطبيعة العمل الرعائي نمطية تقليدية في الغالب، تعزز الروح التواكلية لدى المستفيدين منها، على عكس طبيعة العمل التنموي، التي تقوم على مبدأ تعليم المستهدف كيفية الصيد بدلاً من إعطائه سمكة، وبالتالي فإن من أولويات التحول المنشود في مسيرة العمل الاجتماعي اليوم الحكومي منه والأهلي، هو انتهاج المدخل التنموي، والذي يتطلب من القائمين عليه وكذلك المستهدفين منه قدرات وكفاءات لا تقارن مع ما يتطلبه النهج الرعائي، فالتنمية تتطلب علماً وقدراتٍ وابتكاراتٍ في الوسائل، تتناسب مع الظروف الخاصة والإمكانات المتاحة، ووعياً مجتمعياً داعماً يساعد على إحداث تغييرات مطلوبة.

أما الزاوية الثانية لمعالجة مأسسة طائفية العمل الأهلي الخيري، فهي التي تتعلق بطائفيته، وهو ما يتجاوز المدخل التنموي، انطلاقاً من نظرتة الشمولية والكلية، التي تقوم على الارتقاء بالمواطن، كل مواطن، بدون النظر لموقعه الطبقي أو

المذهبي أو المناطقي، فالانتمية لا يمكن أن تتحقق إلا لصالح الكل وبمشاركة الكل!

ولعله من المفيد أن نقدم هنا مثلاً ملموساً على ما نطرحه تنظيراً، باعتباره البديل الذي نروج له في سياق دعوتنا لمواجهة طائفية الجمعيات والصناديق الخيرية، من خلال التعريف بإحدى الجمعيات التي تنطلق من المفهوم التتموي، وهو ليس انحيازاً لجمعية بعينها بقدر ما هو يعود إلى عامل الصدفة التي جمعتني مؤخراً بالأخ سعيد العسبول، والاطلاع من خلاله على أدبيات الجمعية الأهلية لدعم التعليم والتدريب، التي يرأس مجلس إدارتها، والتي في تصوري تشكل نموذجاً من حيث توجهها التتموي بتركيزها على مساعدة المحتاجين من الطلبة، بتوفير فرص التعليم والتدريب لهم، ومن حيث توجهها لكل بحريني أو بحرينية كمواطن، دون الالتفات لمذهبه أو منطقته، وهي مسألة أجدني أشعر بالأسى عند التركيز عليها هنا وإبرازها على هذا النحو، كما لو كان ذلك امتيازاً أو توجهاً استثنائياً في هذا الزمان الرديء كما يقال!

إن أهمية هذه الجمعية لا تقتصر في تركيزها على توفير فرص التعليم، لما يشكله من شرط ضروري لبناء مستقبل أفضل للفرد كما للمجتمع، وإنما يتأكد أكثر من وضوح رؤاها وأهدافها وخططها المستقبلية، وسعيها الحثيث لتقديم المنح للطلبة أبناء الأسر المحتاجة ومحدودة الدخل، والحاصلين على معدلات تؤهلهم للانخراط في الجامعات والمعاهد في داخل وخارج البحرين، وبهذا فإن هذه الجمعية لا بد وأن تتكاتف مع جهود وزارة العمل، وغرفة تجارة وصناعة البحرين، ومؤازرة جهات استثمارية، وعدد من التجار والممولين، الذين تلمسوا فيها الحيادية والموضوعية، والكفاءة العلمية، وبمثل هذه الجمعية وغيرها لا نحد من استفحال الطائفية وحسب، وإنما نعزز الشراكة الأهلية في العملية التنموية المرتجاة.

20 مارس 2006

حين ينثر علينا أمين صالح مكائده الرائعة

"بينما المساء يضرم المكائد المتناثرة في أرجاء الفراغ كيداً كيداً"، فإن أمين صالح يكد كذلك لقارئه في إصداره الأخير "والمنازل التي أبحرت أيضاً"، فيحاول مخاتلته بنصوص تبدو للوهلة الأولى ألاّ رابط يربط بينها سوى دفتي الغلاف، في حين هو ينثر - والنثر هنا شعر كما هي لغة أمين المميزة، المفتوحة على تدفق صور متتالية مذهشة - ينثر في ثنايا تلك النصوص خيوطاً مموهة لعلاقات ممتدة بين الشخص، كما بين الأمكنة والأزمنة، فتتكشف للقارئ شكل رواية قلق غير مطروق، كأنه غبش فجر وليد لم تتضح معالمه.

هذه ليست قراءة نقدية، ولا أدبية في الأساس، إنما هي محاولة لقراءة اجتماعية - إن صح التعبير - على نحو ما أسعى عادة في تناولي وعرضي للإبداعات الأدبية في هذه الزاوية، ومع الإقرار بصعوبة تحقيق ذلك مع نصوص أمين

صالح بالذات، نظراً للغته المبنية على المغايرة والتدفق الشعري، مما يحول دون الإمساك بمعان وغايات محددة، إلا أنني أركب رهان المخاطرة من أجل مقارنة مأمولة، حتى وإن بدت مجافية لإبحار المخيلة التي يتطلبها مثل هذا النوع من الكتابة.

في هذا الإصدار الأخير، يلامس أمين خيط الحياة غير المرئي الذي يربط بين الكائنات، كأنه يدعونا لأن نتمثل المقولة التي تنصدر روايته: "عيناك مفتوحتان على الضوء.. لكنك لا ترى"، فها هي العجوز التي حاكت حلاماً خجولاً تحكيه للموت، الذي يزورها في هيئة صديق مترفق بها، حتى تذهب معه كأنما هي ذاهبة في نزهة، فإذا بمشهد حلمها يتكرر على ألسنة ومخيلة شخوص آخرين، فالكل في سياق هذا العمل مشدود لكل بخيوط المعاشة الوجودية، حيث تنتقل الأحلام والرؤى بين الكائنات، التي تتلامس مصائرهما وتتداخل.

أما النص المذهل الآخر فهو "عند قناديل تبارك اليقظة"، حيث تحرض رتابة العادة تكرار السلوك، ثبات الطباع شاباً

على المكوث عند طاولته الأخيرة، فيمنح أحلاماً من مخيلته، لشخص يقع عليها اختياره.. خادمة عاكفة على تنظيف وتلميع نوافذ الشقة الكائنة في المبنى المقابل، فإذا بها تغدو أميرة بهية بشوشة المحيّا، ترفل بثوب أبيض، تتوجه إلى الحديقة، حيث أمراء كثيرون جاءوا يطلبون يدها من أبيها الحاكم، لكنها تنتظر الشاب الذي تهواه، وما رأته إلا في الحلم، وفي الحلم تزوجته، أما الثاني الذي يختاره الشاب ليمنحه حلاماً فهو الحلاق الذي يتخلى عن مهنته ويمضي بلا تباطؤ نحو الحقل، الذي حلم بامتلاكه منذ صباه، كذلك بواب المبنى المقابل، الذي يهجر صدفته وحذره المفرط، ليتذوق طعم المجازفة، فينطلق إلى تخوم بعيدة نسيته الخرائط، أما الشخصية الرابعة فهي الشحاذة الصغيرة، ذات الأعوام السبعة، التي ما انفكت تسأل المارة عن الجنة، التي غادرت إليها أمها وتتلهف لقياسها، فإذا بها ترتقي عتبات الفضاء، قاصدة ضفاف السماء، حاملة لأمها قرنفة بيد رعشة، وبعد ثلاثة أيام قضاها الشاب حبيس شقته مريضاً، تزوره هذه الشخصيات التي منحها

أحلامها، فرأت نفسها أكثر إشراقاً وأكثر حرية، وهكذا يفعل
الحلم بالإنسان!.

في نص آخر "نزيل العزلة"، حين يستعيد الرجل الأعمى
بصره، فإنه يكتشف بأنه خان مخيلته، حيث صار يبصر كل
شيء، كما هو وعلى حقيقته بلا سحر ولا فتنة، يرى الواقع في
رتابته، فيفقع عينيه ليستعيد عالمه الذي خسره!.

لم أقصد تقديم ملخص لهذا العمل الجميل، فهو أمر عصي،
وإنما التعريف به لقراءته، فالحلم مضمونه كما هي لغته، متعدد
الوجوه، تبعث شخوصه وصوره وحالاته على المتعة والغبطة،
وكثير من التأمل.

22 مارس 2006

مقر موحد للجمعيات الأهلية.. حلم طال انتظاره

ظل المقر الدائم للجمعية، أي جمعية أهلية، حلمًا نادرًا ما تتوفر له إمكانيات التحقق، فمع استثناءات معدودة، تتواصل معاناة غالبية هذه الجمعيات، حيث يبقى المقر إما في حالة يرثى لها في حال توفره، وإما في بعض الحالات يستنزف موازنة الجمعية ويكاد أن يوصلها إلى حافة الإفلاس، في حين يظل بعضها الآخر يتنقل من استضافة قلقة غير مستقرة من مقر جمعية إلى آخر.

وعلى الرغم من أن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في عقد الثمانينات قد توسطت ونجحت مشكورة في تخصيص قسائم أرض في منطقة البحير وغيرها لبعض الجمعيات المحظوظة آنذاك، على أمل بناء مقرات دائمة لها عليها، إلا أن القليل القليل من هذه الجمعيات من استطاع بالفعل توفير الأموال اللازمة لذلك.

لذا فقد برزت فكرة بناء مقر موحد للجمعيات الأهلية، حيث تم تخصيص جلسة حوار خلال العام 1997 وبتنظيم من جمعية الاجتماعيين البحرينية، لمناقشة تصور مدروس قدمه الصديق عبد الله جناحي، بوصفه حينذاك عضواً ناشطاً في جمعية الاقتصاديين البحرينية وأسرة الأدباء والكتاب، حيث خلاص ذلك الحوار إلى أن فكرة بناء المقر الموحد، ليست هي فقط الحل الاقتصادي الذي يعالج تواضع القدرات المالية لهذه الجمعيات وحسب، والتي تعجز عن تأمين متطلبات بناء مقر لكل منها على حدة، وإنما المقر الموحد هو حل يشتمل على مزايا إيجابية عديدة تعود على مجموعة الجمعيات التي سوف يضمها، سواء من حيث تخصيص الغرف الخاصة بإدارة كل جمعية، أو من حيث المرافق المشتركة ما بين الجمعيات كالقاعة الكبرى النموذجية للمؤتمرات والحفلات، أو قاعة المكتبة، أو المطعم المشترك، أو النادي الصحي وبركة السباحة أو الحديقة التي تشتمل على ألعاب لأطفال الأعضاء، فضلاً عن متاجر أو معارض تابعة للمجمع، تشكل دخلاً إضافياً منتظماً من تأجيرها.

فإذا تجاوزنا كل هذا المردود المباشر والمنتظر من إقامة مثل هذا المقر الموحد، فإن من شأن هذا المشروع في حال تنفيذه أن يحقق للجمعيات المساهمة فيه نقلة نوعية في طبيعة علاقة الأعضاء بجمعياتهم، وعلاقتهم بالعمل التطوعي بوجه عام من جهة أخرى، حيث لن تبقى هذه العلاقة بمفهومها السائد عطاء وتضحية ومعاناة من قبل العضو، وإنما سوف تنتقل إلى مستوى المردود المقابل الذي يتحصل عليه هذا العضو، ممثلاً في امتيازات عضوية للتمتع بكل مرافق هذا المجمع، وخاصة ما يتصل بالترفيه عن أفراد أسرته التي طالما عانت من انصرافه للعمل التطوعي.

إضافة لما تقدم، فإن مستوى الحضور والمشاركة في أنشطة وفعاليات الجمعيات المساهمة ستتطور وستتسع بحكم تواجد الكثير من الأعضاء واستفادتهم واستمتاع أفراد أسرهم، بل وسوف يشكل هذا المقر المشترك بكل امتيازاته عامل استقطاب لأعضاء جدد يشكلون تجديداً وتواصلاً، تحتاجه جمعياتنا أمس الحاجة في الوقت الحاضر.

إن هذه الصورة الوردية ليست حلاً بعيد المنال، وإنما هي إمكانية يتوقف تحقيقها في الأساس على الجمعيات التي لا زالت تحتفظ بقسائم الأراضي المخصصة لها، والعاجزة عن بنائها كمقرات لها، ومبادرتها للاجتماع والاتفاق فيما بينها على معاودة تدارس هذا المشروع ووضع خطة عملية لتنفيذه بما في ذلك استكمال دراسة النواحي القانونية والمالية المترتبة على كل جمعية، وبعد ذلك تقديم طلب موحد ومفصل للوزارات المعنية، حيث يعتمد المشروع على مرونة التصرف بقسائم الأراضي المخصصة لصالح إقامة مجمع موحد.

ترى هل تستطيع هذه الجمعيات أن تخرج من سلبيتها وتأخذ بزمام المبادرة؟ وهل ستدعم وزارة التنمية الاجتماعية وغيرها مثل هذا الحلم؟.

25 مارس 2006

ليس بهذا فقط.. يكرّم المتقاعدون

في بلاد العالم المتقدم يوصف كبير السن بـ (senior citizen)، وهي صفة قد لا يكون لها الترجمة المطابقة في اللغة العربية، إلا أنها تعني فيما تعنيه تقدير أي فرد من هذه الفئة، ليس تقديراً لفظياً معنوياً وحسب، وإنما هو تقدير تجسده منظومة واسعة من الإجراءات؛ من بينها حسومات تصل أحياناً إلى إعفاءات في أسعار التذاكر والسلع والخدمات، وهو ما يفترقه كبير السن أو المتقاعد في بلادنا كما في بلاد المسلمين، رغم كل مزاعمنا ومباهاتنا بما يحث عليه ديننا الحنيف وعاداتنا الأصيلة!.

ويكفي للتدليل على التمييز البغيض ضد هذه الفئة، هو الرفض القاطع الذي يواجهه به أي طلب مقدّم من متقاعد، وليس كبير سن، للاقتراض من البنوك أو الحصول منها على بطاقة ائتمان جديدة، على الرغم من كل ما يقدمه من مستندات تؤكد ارتفاع مقدار معاشه التقاعدي، وهو أمر يدعو أحياناً للسخرية

من واقعه المر حين يحاجج المسؤولين في تلك البنوك بأنه يعتبر زبوناً مضموناً لهم، إذ لا يمكن الاستغناء عنه ولا طرده طالما هو حي، عكس غيره من الموظفين الحاليين!.

في العام 1989 أنشئت في البحرين أول جمعية غير حكومية تعنى بقضايا كبار السن بوجه عام وبالمتقاعدين بوجه خاص في دول مجلس التعاون الخليجي، تحت مسمى (جمعية دار الحكمة) ولقد تحمست شخصياً لولادتها آنذاك، خاصة حين تصورت بأن هذه الجمعية قد تجاوزت المفهوم التقليدي السلبي عن كبير السن المرادف للعجز والشيوخة، حيث ركزت عليه كمتقاعد لا زال يمتلك من الخبرات ما ينتظر استثمارها، وأدواراً يؤديها خدمة وتفاعلاً مع مجتمعه، وأكد ذلك إلى جانب ما توحى به تسمية الجمعية، مشروعها الرائد الذي أعلنت عنه والمتمثل في إعداد قاعدة معلومات عن المتقاعدين، بحيث يتاح الاستفادة من كفاءاتهم وتخصصاتهم كخبراء فكانوا أقرب ما يكونون (خبراء بلا حدود) على شاكلة (أطباء بلا حدود)، فتخيلات كم هي الفرص التي سوف تتاح للمتقاعدين أن يسهموا

من خلالها في خدمة بلادهم، وبصورة علمية متحضرة تعتمد على حسن آلية جمع وتوظيف المعلومات.

وبالفعل فقد كنت من المروجين لهذا المشروع في كل ما قدمته من أوراق أو مداخلات، فيما حضرت وشاركت من ندوات ومؤتمرات عربية وخليجية، ولسنوات حتى توقفت بعد فترة متسائلاً عن مصير هذا المشروع الذي ظل حبراً على ورق، لم ير النور لأسباب لازالت مجهولة، وبدأت أخبار الجمعية تخلو من أي ذكر له.

في مقابل ذلك فقد تزايد تركيز جمعية دار الحكمة على عقد وحضور المؤتمرات العربية للبحث والتداول في قضايا كبار السن والمسنين، وتراجع تماماً ذلك المشروع الرائد حتى غاب في وادي النسيان.

وفي الفترة الأخيرة خرجت علينا الجمعية بخبر إنشاء مقر لها يشتمل على مركز للمتقاعدين، تتوفر فيه القاعات والتجهيزات التي مهما كانت وتنوعت، فإنها لن تحقق بعزلها للمتقاعدين عنهم سواهم ما يأملون، وخاصة التفاعل المنشود

مع محيطهم، ولن يضاهاى هذا المركز فى تصورى فى أهميته
ولا تأثيره للمتقاعدين أنفسهم كما لمجتمعهم، بأهمية ومردودات
المشروع الموعود، مشروع (خبراء بلا حدود)!.

الرجاء كل الرجاء أن تعود جمعية دار الحكمة إلى المفاهيم
المتقدمة التى انطلقت منها انطلاقتها الأولى، والتى تعاملت مع
المتقاعدين من حيث كونهم كفاءات تنتظر الاستثمار والتفاعل
مع مجتمعها، وأن تسعى لتعزيز مكانة المتقاعد وكبير السن
من خلال التعامل معه كـ (senior citizen) حقيقى!.

27 مارس 2006

تحاورت الحضارات حين تلامست

بعد مغيب الشمس، تضرجت السماء بأحمرار الشفق، ورويداً
كان الظلام يسدل عباءته على الكائنات، فتغيب الموجودات
من حولي، أخرج هائماً بحرية لا متناهية، لا صوت من حولي
إلا صوت خطواتي تغوص في رمال الصحراء، كنت أسير وأنا
أعب بأقصى سعة رثتي من نسيم عليل قلما صادفني.

تلك لحظات لا أنساها، سعيت من أجلها بعد أن أطبق ضيق
الأمكنة على أنفاسي فجأة، شعرت بحاجة ملحة لأن أرنو إلى
الأفق البعيد بلا حدود، منذ زمن لم يتحقق ذلك، لذا سعيت من
أجل الحصول على فرصة مبيت ليلة يتيمة في أحد المخيمات،
المنتشرة في الصخير، وكان أن تحقق ذلك بفضل مساعي أحد
الأصدقاء.

في ذلك المساء تحلقنا حول النار، فوقنا السماء بنجومها،
وبدأنا حفل الشواء، كان المخيم مجهزاً تجهيزاً مدهلاً، من مطبخ

بفرن غاز ومياه، وبكل متطلبات الطبخ المتنوعة، إلى حمام بمستلزماته! كانت الخيام كبيرة مفروشة، فيما امتدت الصحراء بمحاذاة تلال مرتفعة، في موقع منعزل، بعيداً عن حركة الشارع العام وضوضائه.

غلبني النوم فلم أشهد الفجر كما كنت أشتهي، لم أندم، كنت مستمتعاً بكل لحظاتي قرب الطبيعة البكر، وفي الصباح كان للشاي في فمي مذاقاً فريداً، مع لقيمات الإفطار؛ لنسرع بعده بالصعود إلى أعلى قمة التلال، المحاذية لمشاهدة الموقع من فوق.

من هناك شهدنا سيارات تتجه لمخيمننا وتدخل باحته وتنزل مجموعات من الأطفال والنساء والرجال، أسرعنا في الهبوط كما لو كنا نتعرض لغزو!، توترنا وتحفرت فينا مشاعر الترقب الممزوجة بشيء من الغضب، كنا نحاول السيطرة على أعصابنا؛ حتى نعرف ما وراء هذه الهجمة، وزاد من اختلاط

هذه المشاعر أن الدخلاء هم هنود، فزال شعورنا بالخطر،
وبقيت دهشتنا لهذه الجرأة!.

بادر كبيرهم للتعريف بنفسه كمدير للشؤون الإدارية والمالية
لشركة صاحب المخيم، مؤكداً بأنه قد حصل على إذن مسبق
منه للمبيت فيه، كان علينا وبسرعة أن نقرر ما إذا كنا سنقبل
مقاسمة هؤلاء الدخلاء بقية النهار وحتى حلول الليل كما كنا
نخطط.

وللمرة الأولى نتواجه معهم، أطفالنا وأطفالهم، نساؤنا
ونسائهم، رجالنا ورجالهم، في محيط كان للصحراء فيه سطوة
الحضور، لا يشاركها سواها!.

قررنا الاحتفاظ بمواقعنا وترك الباقي لهم، وعلى أن يكون
المطبخ بالطبع موقعاً مشتركاً بيننا وبينهم وكذلك كان الحمام!،
وسرعان ما انتشروا في الساحة يلعبون فيما كنا نراقب، فكثرة
أطفالهم ولهفتهم للعب غلبت ترددهم، وسرعان كذلك ما احتلوا
المطبخ، وأخرجوا القدور الكبيرة، وبدأت نساؤهم حملة التحضير

والتقشير لوجبة الغداء، وما هي إلا دقائق حتى تصاعدت الروائح المميزة للطبخ الهندي، وإزاء هذا الوضع لم تتمالك نساؤنا إلا أن يبادرن بالسؤال عن نوع البهارات، وعن نوع الطبخة، التي يجري الإعداد لها، وفي لحظات تداعت التحفظات وانهارت كل الظنون، وانطلقت الأحاديث الضاحكة بين الفريقين، الأطفال مع الأطفال، النساء مع النساء، الرجال مع الرجال، فسادت في أقل من ساعة ألفة بين الجميع.

وفي اجتماع لم يستغرق دقائق، قررنا أن نترك لهم المخيم وننسحب بدون معركة، وبدأنا على الفور لملمة أغراضنا، مخلفين ما زاد من زادنا للرحلة لهؤلاء، الذين ظننا للحظة أنهم دخلاء، فإذا بهم يصرون على بقائنا معهم، مؤكدين أن ما يطبخونه للغداء يكفيننا معهم، ولكننا تحركنا بسياراتنا وهم وراءنا لا زالوا يلحون!.

وهكذا على صحراء الصخير تساقطت في لحظات كل
الحواجز والتوجسات المسبقة، واكتشف الطرفان أسمى وأجمل
ما في الإنسان، أي إنسان "تقبل الآخر المختلف!".

29 مارس 2006

إشكالية العمل الاجتماعي وتهميشه 2.1

تظل الشكوى، مر الشكوى، قائمة من ثانوية العمل الاجتماعي وتهميشه، الحكومي منه والأهلي، نتيجة لمجموعة من الأسباب التي تضافرت على مدى سنوات طويلة، فعلى الرغم من أن طبيعة وغايات هذا العمل تقتضى أن تكون له الأولوية، لكونه يتمحور حول الإنسان بشؤون ومحيطة الاجتماعي بكل ما يثور به من مشكلات وتحديات واحتياجات وتطلعات، فإن النظرة السائدة وللأسف إلى العاملين في ميادين العمل الاجتماعي باعتبارهم من غير المتخصصين، وانسحبت هذه النظرة على الجمعيات والهيئات الاجتماعية، خاصة في ظل المفهوم التقليدي الذي يوكل للدولة وأجهزتها الرسمية بمسؤوليات ومهام العمل الاجتماعي، مما أضعف بالمقابل من دور وفاعلية المؤسسات التطوعية، وما أصبح يسمى مؤخراً بالمجتمع المدني.

ونظراً لعدم تفهم الطبيعة المهنية للعمل الاجتماعي، فقد شاع عن هذا العمل أنه (مهنة من لا مهنة له)، خاصة في ظل سيادة مفهوم الرعاية الاجتماعية التقليدي، والذي حصر العمل الاجتماعي في تقديم المساعدات والمعونات الحكومية والأهلية للأسر المحتاجة بعد إجراء دراسة روتينية حول الحالة أو الأسرة المراد مساعدتها، يمكن أن يقوم بها أي موظفة أو موظف يتولى أعمالاً مكتبية بسيطة من خلال ملء فراغات استمارة نمطية، دونما حاجة لكفاءة معينة، كما هو حال الأعمال التخصصية الأخرى، بل وحتى الإشراف الاجتماعي في المدارس، هو الآخر وقع في شرك هذا الفهم التبسيطي للعمل الاجتماعي، فتداخلت مهام ومسؤوليات المرشد الاجتماعي بمهام المشرف الإداري، وضاع بسبب هذا التداخل تخصصية هذا العمل المهنية.

وبلا شك فإن مناهج تدريس العلوم الاجتماعية والخدمة الاجتماعية في مختلف الجامعات العربية، قد لعبت دوراً في إضعاف الجانب المهني والتخصصي الذي يتطلب الإبداع والابتكار والبحث الميداني، والاستعانة بعلوم الاقتصاد

والإحصاء، وذلك بسبب تغليب الجانب النظري القائم على الحفظ والتلقين، فضلاً عن التخلف المريع في قدرة غالبية أساتذة هذه الجامعات في متابعة النظريات الغربية المتجددة في ميادين العمل الاجتماعي، فضلاً عن ضعف قدراتهم النقدية لهذه النظريات وإسهاماتهم في تبيئة (وتوطين) تلك النظريات لتتواءم مع خصوصيات المجتمعات العربية وظروفها.

ومما زاد من ضعف دور وفاعلية العمل الاجتماعي في الواقع العربي، أنه لم يتم ومنذ البداية ربطه بالجوانب العلمية كضرورة الاقتران بالإحصاء باعتباره الأداة التي تساعد في تشخيص ودراسة الحالات والظواهر الاجتماعية من جهة، وفي استشراف تطوراتها من جهة أخرى، بل ارتهن العمل الاجتماعي لمجموعة من الخطوات الشكلية والنمطية التي أفرغته من كل قدرة على التشخيص أو التنبؤ، أو تقديم اقتراحات أو تصورات مؤثرة كما هو حال الاقتصاديين مثلاً. ولعل أكثر العوامل المؤثرة في إضعاف العمل الاجتماعي، هو افتقاره لقاعدة معلومات وبيانات حول واقع المجتمع العربي، سواء على الصعيد المحلي الوطني، أو الصعيد العربي المشترك، وهو ما

يتوجب الإسراع والسعي لتأسيسها وتحديثها وفق آليات تضمن التجديد والاستمرارية، لتشكل بذلك المرجع الذي يسترشد به الاجتماعي، ويستند عليه في الفهم والتشخيص وفي مختلف مراحل التعامل مع الحالات والظواهر والمشكلات.

كما أن توظيف الاجتماعي في وظائف حكومية بقدر ما شكل في البداية اعترافاً بتخصصه وفرصة لاستثماره والاستفادة منه، فإنه وبحكم ما يحيط بهذه الوظائف من أنظمة إدارية وسياق عمل روتيني، قد أفقر وظيفة الاجتماعي وتضاءلت مع الزمن خصوصيته المهنية، فأصبح الغالب في تعامله مع الحالات هو سمة التكرار والإجراءات الشكلية التي لا تستدعي معرفة علمية ولا تخصصاً، مما أفقد العديد من المشروعات الاجتماعية الرسمية، زخم بداياتها، وقدرتها على تحقيق ما رسم لها من أهداف طموح.

1 أبريل 2006

إشكالية العمل الاجتماعي وتهميشه 2-2

انتهينا في عرضنا لجانب من إشكالية العمل الاجتماعي، والمنشور في هذا الموقع يوم السبت الماضي، إلى أن غالبية المشروعات الاجتماعية التي تنفذها الجهات الحكومية، وخاصة وزارة التنمية الاجتماعية، تفقد بمرور الزمن زخم بدايتها وتضعف قدرتها على تحقيق ما رسم لها من أهداف طموح، وذلك يعود بصورة أساسية إلى أن الإنسان ومحيطه هو محور العمل الاجتماعي، وحيث إن هذا الإنسان يظل دوماً عرضة لتغيرات يفرضها الحراك الاجتماعي من حوله، فإن طبيعة احتياجاته وأولوياته تظل كذلك عرضة للتغيير المستمر، وهو ما يتوجب أن ينعكس على تلك المشروعات وتقييمها بصورة دورية (البعض يحددها كحد أقصى كل خمس سنوات نظراً لتسارع وتيرة التغيير في عصرنا الحالي) للوقوف على مدى ملاءمتها واستمرار قدرتها على تلبية تلك الاحتياجات والتوافق

مع الأولويات المستجدة، وهو ما لا تقوم به الوزارات المعنية إلا بشكل نادر وعلى غير أسس علمية للأسف.

ومع تقديرنا للجهود المبذولة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية، والتي تكلفت مؤخراً بالنجاح في استصدار مساعدات خاصة بالمعاقين، فإن نظام الرعاية الاجتماعية الذي مازال يشكل القسم الأكبر من المشروعات الاجتماعية، بحاجة ماسة إلى تطوير جذري، يبدأ أول ما يبدأ في الفلسفة والمفاهيم التي ينطلق منها هذا النظام، حيث أن تغيير مسمى هذه الوزارة إلى مسماها الأخير بقدر ما يشكل دليل وعي بالمتغيرات التي خضع لها مفهوم العمل الاجتماعي على صعيد العالم، فإن هذا المسمى يفترض أن يجد له انعكاساً وتطبيقاً على مجمل مشروعات الوزارة، وكذلك على طبيعة علاقتها بمؤسسات المجتمع المدني، وخاصة تلك التي يتوجب أن تقوم معها علاقة شراكة حقيقية.

فالرعاية الاجتماعية من المنظور التنموي، ليست مجرد وسيلة من وسائل توزيع الدخل وفق ما ترسخه قيم دولة الرفاه الأبوية وما تشيعه من روح التواكل والسلبية، وإنما هي حق من حقوق المواطنة، ولكنه حق مشروط بشروط الاحتياج الحقيقي والانتفاع المشروع من جهة، وعلى أن يحفظ للمستفيد كرامته ويستمتع لرأيه من جهة أخرى، وأن تستهدف المساعدة في النهاية إلى معالجة الخلل والقصور من خلال تنمية قدرات المستفيد أو تأهيل أسرته أو رعاية أبنائه من أجل تمكينهم وانتشالهم من دائرة الفقر والجهل من جهة ثالثة.

وإذا كان هذا مجرد إشارة سريعة لمدى التغيير المطلوب للمفهوم السائد للرعاية الاجتماعية ليتماشى ويتوافق مع متطلبات التنمية الاجتماعية، فإن علينا أن نتصور حجم المهام الكبيرة التي تنتظر هذه الوزارة من أجل تبني المفاهيم الجديدة في العمل الاجتماعي، والتي يتمثل أهمها في إعادة تأهيل كادرها العامل من إداريين وباحثين واختصاصيين، وهي عملية ضرورية لازمة إذا ما أريد فعلاً تحقيق التغيير المنشود، فهؤلاء

هم الذين سيقع عليهم عبء التغيير وترجمته في أنشطة وبرامج وحتى في نوعية الإجراءات التي لابد وأن تختلف عما هو سائد الآن.

ولا يقتصر التأهيل والتدريب المطلوب على كوادر الوزارة، وإنما سيكون ضرورياً كذلك لجميع المشتغلين في العمل الاجتماعي غير الحكومي، بما في ذلك المنخرطين في الجمعيات والصناديق الخيرية، حيث إن التنمية تتطلب في الأساس محيطاً اجتماعياً داعماً، خاصة في حال الاحتياج لجهود الجميع.

ولعل أكثر الجهات المؤهلة للعب دور فاعل هي المراكز الاجتماعية المرشحة لأن تكون آليات العمل التنموي الحقيقي للوزارة، وهو ما استكشفت أهميته الدراسة الميدانية التقييمية الموسعة التي أنجزتها جمعية الاجتماعيين البحرينية لصالح

وزارة التنمية الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال
العام 2003، والتي تظل توصياتها بانتظار التفعيل والتنفيذ.

5 أبريل 2006

لا بحر في البحرين

استيقظت صباحاً والحلم عالق في ذاكرتي كأنني لا زلت
أمشي فيه، نعم أمشي على شواطئ لا تنتهي تخاصر البحر
وتراقصه على إيقاع موجاته غير المتناهية، لا شيء، لا شيء
على الإطلاق قادر على فك هذه المخاصرة حتى الأفق الذائب
في اللون اللازوردي.

هكذا حلمت، خطواتي كانت تسابق ناظري غير مصدقة،
أن كل الحواجز والجدران والسدود قد انهارت وتهاوت، وانفتحت
للناس كل الناس شواطئ بلادي التي عادت بكرة كما هي ماثلة
في ذاكرة الصبا.

وحضرني على الفور عنوان سطرته غادة السمان في
الستينيات أو السبعينيات (لم تعد الذاكرة تجزم!): لا بحر في
بيروت!.

وإذا كانت هذه الكاتبة التي ملأت الساحة الأدبية والثقافية
حضوراً وتميّزاً بسبب جرأة طرحها للقضايا آنذاك، قد نعت في
صرختها تلك حالة الاختناق التي كانت تعيشها بسبب تضائل
فرص الإطلال على البحر على امتداد جهة الغرب من بيروت،
فإن البحر يحتضن البحرين من جهاتها الأربع، فكيف يتواري
عنا هذا الأزرق الرائع خلف جدران وسدود وسواتر؟.

لذلك فإننا حين نحورّ ذلك العنوان ليكون (لا بحر في
البحرين!) فإنها ستكون مفارقة على صعيد اللغة قبل أن تكون
عنوان شكوى من واقع مرير، أتذكره بحسرة عندما أقف غارساً
قدمي في رمال شاطئ القرم في مسقط، حيث الإطلالة الهائلة
على بحر العرب بأواجه العالية، وعلى امتداد النظر تصاحب
البحر صحبة لا أحد ولا جدار يفرق بينكما، حتى الفنادق

والمنازل الفارهة تنتهي حدودها على بعد أمتار من الشاطئ،
إذ لا أحد ولا مؤسسة تمتلك الشاطئ، فهو ملك للعموم ومفتوح
للمعموم.

إحياءً لإحدى عاداتنا الشعبية والصديقة للبيئة، ذات الأبعاد
التربوية الرائعة، والتي يحتفل بها بمناسبة عيد الأضحى
المبارك، قرر أحد الأصدقاء في العيد الأخير، أن يأخذ طفله
ذات الأعوام الستة لتطوِّح في مياه البحر أضحيتها، تلك السلة
التراثية الصغيرة، المنسوجة من الخوص والملبئة بالعشب
النابت بالرعاية والسقاية على مدى أيام سابقة، ولكونه من سكنة
منطقة سند، وقد قارب وقت الغروب، فقد تصور - خاطئاً - أن
الوصول إلى البحر من أيسر ما يكون، فتوجه بسيارته في
الدروب الفرعية الوعرة، وكل يقينه أن كل الطرق تؤدي إلى
البحر، فإذا بها كلها مسدودة، والطفلة خلفه تستحثه على
الوصول قبل الغروب، وقد بدأ يتسرب إلى نفسها الملل والتعب
من هذا اللف والدوران، وما أن أفلح بالمروق ما بين جدارين
لأملاك خاصة، ووصله إلى البحر، حتى كانت المياه جزراً

بعيداً، خلع نعليه وحمل طفله وسار بها مسافة حتى وصلا إلى مستنقعات، وحين طلب منها أن تقذف بأضحيتها في البحر، رفضت أن تضحي بها قائلة ليس هذا ببحر!.

وإذا كان البحر صار يستعصي على المرتادين العاشقين لنسيمه العليل، فإن الأمر يتعدى ذلك إلى حالات من الحصار والتضييق على رزق الصيادين، فعلى ساحل المنطقة الغربية لم يحظ الصيادون إلا بممر لا يتجاوز عرضه ستة أمتار لينتهي بهم للبحر!، ولعل احتجاجات المالكية وبعدها سترة والمحرق وغيرها من المناطق يدلل على حجم التضييق الذي بات يستشعره البحرينيون، الذين أضحوا يخشون أن تتواصل عملية مصادرة وتخصيص الشواطئ، حتى تطبق عليهم الموانع وتتقطع بهم السبل، في حين يتوجب أن يظل البحر فضاء مفتوحاً ومتاحاً للجميع، تماماً كالهواء والسماء.

كل الخشية أن يتباعد البحر يوماً بعد يوم، فيضطر أحفادنا
لقطع تنكرة والاصطفاف في طوابير طويلة من أجل مجرد
إطلالة على البحر!.

8 أبريل 2006

استشراف المستقبل.. ذلك الغائب عنا

اندهشت وأنا أتأمل صورة قديمة، تعود للعام 1900 في بطاقة بريدية، لأشهر شارع في باريس، إن لم يكن في العالم، فلقد كان شارع الشانزليزيه هو بكل تفاصيله ومعمارهِ، بل وأكاد أقول بكل أشجاره التي تزيّن وسطه وحواشيه، باستثناء أمرين، الأول اختلاف أزياء الرجال والنساء المرتادين أرصفته والجالسين في مقاهيه عما هو في الحاضر، أما الاختلاف الثاني فتمثل في طراز السيارات التي تعبره، والتي تراوحت ما بين مركبات تجرها أحصنة، ومركبات أخرى في أول عهدها بالآلة!.

وبقدر ما يشكل هذا الشارع مجرد نموذج حي على مقدرة الاستشراف بالمستقبل، حيث لم يتطلب الشارع أي تغيير جوهري، رغم مرور أكثر من مائة عام على إنشائه، فإن

مسارات خطوط المترو التي تمتد وتتشابك في أعماق الأرض، وعلى سطحها، لتوفر للمواطن كما للمقيم سهولة ويسر التنقل بين أرجاء هذه المدينة، وبينها وبين بقية المدن، تقدم مثلاً آخراً على المبادرة لمعالجة مبكرة ومبتكرة لصعوبات التنقل التي نشأت فيما بعد بفعل التطور الحضاري وتزايد السكان وانتشار العمران.

إن هذين المثالين على الاستشراف المستقبلي بمتطلبات التخطيط المسبق لتلبية متطلبات التحضر والتطور، تشترك فيهما غالبية دول العالم اليوم، إلا باستثناء دول قليلة، من بينها للأسف البحرين، ففي حين نشاهد على مقربة منا، وفي دول خليجية مجاورة، كيف يتم تخطيط وتنفيذ الشوارع الواسعة ذات المواصفات العالمية بما في ذلك بناء الجسور الدائرية والمتقاطعة، بصورة متوازية ومتزامنة مع بدء إنشاء المجمعات السكنية المستحدثة أو المراكز التجارية الضخمة، بل ومباشرة دبي بتنفيذ أول مشروع مترو الأنفاق في منطقة الخليج العربي، فإننا في البحرين ننتظر حتى تبرز الاختناقات المرورية

وتستغل مشكلاتها لنحاول عندئذ التصدي لمعالجتها بصورة
مكلفة مادياً ومرهقة ومزعجة لجميع الأطراف، من قاطنين فيها
ومنفعين منها وعابرين عليها، ولعل الجسور المرورية التي
أنشئت مؤخراً في منطقة السيف أسطع مثال على غياب ذلك
التخطيط المستقبلي، رغم أن هذه المنطقة من المناطق
المستحدثة، وليست من المناطق القديمة التي قد يصعب معها
مثل هذا التخطيط.

في مقابل تعثر وتأخر الجهات الرسمية المعنية في مجال
التخطيط المستقبلي، فإن أحد أبناء البحرين قد سبق له أن تقدم،
وقبل عشر سنوات، بمشروع (المنامة المعلقة) الذي يربط وسط
العاصمة بخط قطار معلق، يشمل منطقة باب البحرين ويلتف
حول المرفأ المالي الجاري تنفيذه حالياً مروراً بالمنطقة
الدبلوماسية وانتهاء بالمتحف الوطني كمرحلة أولى، على أن
يتواصل لاحقاً ليربط ما بين مناطق البحرين المختلفة، حيث
يؤكد محمد العصفور، رجل الأعمال الشاب وصاحب فكرة
المشروع، بأنه قد عرض مخططاته بهذا الخصوص على

القيادة السياسية، وأثنى على الفكرة الكثيرون حينها، ولكن ظل ينظر إليها كأحدى شطحات الخيال، غير القابلة للتنفيذ آنذاك.

وتمر الأيام والسنوات، فإذا بالحديث يتداول حالياً حول ما هو أشبه بما سبق لهذا الرجل أن اقترحه قبل عقد من الزمان، حيث من المحتمل أن يبادر بالاتصال بالشركات الأجنبية لوضع تصوراتها لمشروع مماثل، غالباً سوف يؤجل تنفيذه كالمعتاد حتى تكتمل المشروعات في هذه المنطقة، مما سوف يضاعف تكلفته المادية وصعوباته المعمارية.

أدعو القراء الأعزاء إلى استشراف المستقبل، وتصور حجم العوائد الاقتصادية والاجتماعية والترفيهية لمثل هذا المشروع عندما يكتب له التنفيذ بمختلف مناطق البلاد، سوف يتحرر مستخدمو القطار المعلق من معاناة الاختناقات المرورية

المتزايدة وقلّة المواقع لسياراتهم، في مقابل تسهيل ذهابهم
وعودتهم، ببسر وبالمواعيد المناسبة لهم، وبذلك يدخلون عالم
الغد الذي تأخر على البحرين!.

10 أبريل 2006

ما هو برّثاء .. إنما محاولة للتشخيص

والفهم (1-2)

في جلسة ضممتي مع بضع الأعضاء بمقر الجمعية التي أنتسب إليها، كان عددنا لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة، استعرضنا الحالة المزرية التي وصلت إليها جمعيتنا في الوقت الحالي، بينما كانت خلال المرحلة الماضية، التي وصفها أحد الزملاء بـ (سنوات المشي على الجمر)، سنوات كبت الحريات السياسية والملاحقات والتهديدات تحت ظلال قانون أمن الدولة المقبور، كانت جمعيتنا في مقدمة الجمعيات الناشطة ليس على صعيد تنفيذ أجندتها الخاصة بها وفقاً لطبيعتها التخصصية، وإنما كانت المبادرة أحياناً والداعمة أحياناً أخرى لأنشطة جماعية وتحركات مشتركة للجمعيات على اختلافها، لمواجهة

ما كانت السلطة آنذاك تحاول فرضه على مؤسسات المجتمع المدني المختلفة، أو ما كان يتصل بالوضع السياسي العام.

في سنوات ما بعد التأسيس لم يكن للجمعية مقر، وإنما كانت مستضافة في مقر جمعيات أخرى، ثم استقرت في مقر كان مستودعاً سابقاً لإحدى الوزارات بجوار السور الشائك للقاعدة الأمريكية بالجفير، حيث كانت توجه إلينا رشاشات الحراسة المتمترسة فوق المقر تمنعنا من دخوله لأيام، خلال حرب تحرير الكويت، ومع ذلك ظلت الجمعية شعلة من نشاط متواصل لا يفتر، ما بين مننديات داخلية وعامة، وما بين إعداد ونشر لدراسات وتنظيم لورش عمل، ومراجعات لكتب ومبادرات لعقد ملتقيات خليجية، وعلى الصعيد الداخلي بذلت جهود مبكرة مع ديوان الخدمة المدنية لتحسين الأوضاع الوظيفية للفئة التي تمثلها الجمعية، كما أسس صندوق لإقراض الأعضاء المحتاجين بدون فوائد، ووضع مشروع آخر طموح لم ينفذ

لمساعدة الأعضاء الراغبين في مواصلة دراساتهم العليا، كل ذلك كان يتم بروح وثابة ومثابرة ويتفاعل مع غالبية الأعضاء.

الآن، وبعد أن تحصلت الجمعية على مقرها الأخير (وأرجو من الله ألا يكون مثواها الأخير!) والمكوّن من شقتين، مقابل إيجار شهري يدفع لوزارة المالية، يستنزف ميزانيتها المتواضعة وشريحة الموارد أصلاً، ويهدد استمرار دفعه بإفلاسها الوشيك، فإن كل المحاولات التي بذلت لإعادة إنعاش الجمعية، ولو بجزء من نشاطها السابق، باءت جميعها بالفشل، ولعل ما جرى في آخر انعقاد لجمعيتها العمومية وانتخاب أو بالأحرى تشكيل مجلس إدارتها الجديد عن طريق الضغط على أعضائها لقبول مناصبهم فيها، يكاد يعطي المؤشر لبداية نهاية محزنة ومؤلمة لكل عضو ساهم في تأسيسها أو شارك في أنشطتها.

ومع أن المهم الاستدراك هنا بالتنويه بأن وضع الجمعية هذا وحتى وقت قريب، لم يكن بهذا الركود المحبط، إذ استطاعت بعض الجهود من استعادة تحفيز عدد لا بأس به من الأعضاء

للمساهمة مجدداً في تنفيذ نشاط الجمعية غير مسبوق، بتكليف من إحدى الوزارات، مما اعتبر إنجازها وبمستواها المتحقق، مكسباً عزز الثقة في قدرات وكفاءات أعضاء الجمعية.

هذه الصورة الطاغية والكئيبة التي تعاني منها الجمعية حالياً تكاد لا تقتصر عليها وحدها، وإنما هي حالة يمكن تعميمها على جمعيات عديدة، مهنية واجتماعية ونسائية، كانت يوماً شعلة النشاط والفاعلية على ساحة العمل الأهلي التطوعي، مما يسمح لنا بالزعم بأن ما أصيبت به الجمعية من فتور وتضعف، ليس مرضاً يخصها وحدها، وإنما هو ظاهرة تتعدها، وهو ما يمكن أن يلاحظه أي متابع، وبالتالي يكون منطلق وقتنا وتشخيصنا لوضعية هذه الجمعية، إنما لوضعيتها كدراسة حالة، تشكل عينة ممثلة لغيرها من الجمعيات التي تعاني نفس ما تعانيه، في مرحلة يفترض نظرياً أن تكون مرحلة نهوض ودعم لمؤسسات المجتمع المدني، لتفعيل دورها

باعتبارها شريكاً مؤثراً لعملية التحول الديمقراطي ومتطلبات
الإصلاح السياسي المنشود.

وللموضوع بقية.

15 أبريل 2006

ما هو برثاء.. إنما محاولة

للتشخيص والفهم (2-2)

كيف لجمعية أو جمعيات كانت شعلة نشاط وفاعلية في زمن المشي على الجمر، خلال الثمانينيات والتسعينيات، يصيبها الفتور والتضعف في المرحلة الحالية التي يفترض نظرياً أن تكون مرحلة نهوض ودعم لمؤسسات المجتمع المدني، والتي تشكل بالضرورة شريكاً فاعلاً في عملية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي؟.

ذلك هو السؤال الذي انتهينا إليه في الحلقة الماضية، انطلاقاً من استعراض تركز على تجربة الجمعية التي أنتسب إليها بوصفها دراسة حالة ممثلة لغيرها من الجمعيات التي تعاني نفس ما تعانيه.

إذا استثنينا العامل الموضوعي المستجد والمتمثل في البروز الطاغي للجمعيات السياسية لأول مرة في البحرين خلال السنوات الأربع الماضية، واستقطابها لغالبية الأعضاء النشطين في الجمعيات الأخرى، وهو ما سبق لنا استعراضه في هذا العمود تحت عنوان (تخريب روح العمل التطوعي بمؤسسات المجتمع المدني)، وإيضاح تأثيراته الملموسة في خفوت إيقاع النشاط في الجمعيات الأخرى، فضلاً عن العامل الموضوعي الآخر والمتمثل بفتح الباب على مصراعيه لقبول طلبات تأسيس الجمعيات على اختلافها، حيث تضاعفت أعدادها خلال ذات الفترة، وإلى درجة بدا معها الأمر وكأنه تعمد من السلطة لتفتيت وشرذمة العمل الأهلي المؤسسي، وليس تدعيمه وتقويته، فازدادت الجمعيات كماً وضعفت بالمقابل كيفاً.

بخلاف هذين العاملين الموضوعيين المستجدين، فإن الأمانة التي تقتضيها الوقفة النقدية هذه، تتطلب عدم إغفال العديد من العوامل الذاتية التي تراكمت وأسهمت في إضعاف

الجمعية موضوع حديثنا، والجمعيات الأخرى غير السياسية، والتي يتلخص أهمها فيما يلي:

أولاً: الجمود في الأهداف ووسائل تنفيذها: إذ نادراً - إن لم يكن منعماً - أن يتم إجراء أي مراجعة دورية للأهداف التي تأسست من أجلها الجمعية، للوقوف على مدى استمرارية ملائمتها للواقع الاجتماعي المتغير، وهي مراجعة ليس القصد منها تطوير هذه الأهداف والوسائل وحسب، وإنما كذلك تحفيز الأعضاء على تدارس مستجدات مجتمعهم وتجديد ارتباطهم به وجمعيتهم والبحث عن بدائل أكثر قدرة على تلبية متطلبات المرحلة، فعلى سبيل المثال فإنه يتوجب الانتقال من صيغة الأهداف العمومية التي تتداخل مع المبادئ والمنطلقات، إلى صيغة تحدد الأهداف المتوسطة أو القريبة المدى، والقابلة لقياس نتائج السعي لتحقيقها سواء كان ذلك عن طريق الكم أو الملاحظة المباشرة أو المدروسة، فبمثل ذلك يتلمس الأعضاء مردود نشاطهم وجهودهم، وتزداد قناعتهم بجداها، ويتحصل رضاهم الجماعي المنشود.

ثانياً: عدم اكتساب أعضاء جدد وخاصة من جيل الشباب: والمفارقة أن هذا العامل يكاد يكون مشتركاً مع الجمعيات السياسية، حيث أخفقت معظم أساليب الجذب التقليدية المبذولة في هذا المجال، فأغلب الأعضاء الحاليين هم من المؤسسين أو القدامى، مما يحرم هذه الجمعيات من الدماء الجديدة التي تنشط شرايينها، وتطور أهدافها، وتزيد فاعليتها.

ثالثاً: الافتقار للتجديد في مفاهيم التخطيط: فبدلاً من التركيز على مشروع نوعي واحد يلبي حاجة مجتمعية واقعية قابلاً للاستمرار ومضمون النجاح، أدمنت الجمعيات في السابق على المباشرة بالتخطيط لأكثر من مشروع كبير وطموح في وقت واحد، دون أن تمتلك وضوح الرؤية والإمكانات البشرية والمادية اللازمة، فيؤدي عجزها عن التنفيذ إلى إشاعة الإحباط بين أعضائها.

وإذا كانت هذه بعض أهم - وليس كل - العوامل التي أسهمت في إضعاف فاعلية الجمعيات غير السياسية في المرحلة الراهنة، فإن المقصود باستعراضها هنا ليس رثاء حال

هذه الجمعيات والبكاء على عتبات مقارّها المهجورة أو خافتة النشاط، وإنما هي دعوة جادة لتفكير جماعي مغاير لتدعيم الجمعيات غير السياسية، لكونها الرافد الأساسي لتنوع وقدرة المجتمع المدني.

17 أبريل 2006

واليتم المبكر وقسوة الظروف المحيطة، مما أدى إلى هروب الفتى نحو أحضان المعاهد الدينية فتوثق علاقته بأستاذه الذي يغرس في نفسه فكرة الجهاد والاستشهاد، وما بين القاهرة، حيث ينشأ محمد المصري، ابن الطبقة الوسطى، والذي يتم تنظيمه في ألمانيا، فيكون هو صاحب فكرة تحويل الطائرة المختطفة إلى قنبلة طائرة، استوحاها من سقوط الطائرة المصرية ومزاعم المحققين الأمريكيين بأن مساعد طيارها هو من أسقطها، حيث يعرض الفكرة على أسامة بن لادن في ضواحي قندهار بأفغانستان، ويحصل على مباركته وتكليفه بالإعداد لها عن طريق تخطيط دقيق وماكر، تطلب تحولاً في تخصصات دراسة عدد من المتطوعين للتدرب على قيادة الطائرات، فكان هو المخطط والقائد الميداني، لمجموعة ضمت كذلك اللبناني والقطري والإماراتي بكل تنوعات بيئاتهم الاجتماعية ومستوياتهم الاقتصادية، مع الأخذ بتوجيه بن لادن بضرورة أن يكون أكثر المشاركين في هذه الغزوة هم من السعوديين

ليضرب بذلك ما أسماه بالتحالف القائم بين حكام السعودية وأمريكا.

ومن خلال عديد من التفاصيل، يعرض لنا الكاتب نكاه التخطيط والقدرة الفائقة على التظاهر والتخفي بقصد التضليل، مع الاستفادة من كل ما توفره الحضارة الغربية من يسر في الاتصالات والمعاملات والإجراءات، وفي المقابل يعرض أجواء الشحن ضد غير المسلم وتكفيره والقبول المبدئي بتصفيته بدءاً من اجتهادات بعض المدرسين في المدارس الابتدائية، وصولاً إلى المعاهد الدينية التي يكفر أساتذتها سراً حتى نظم الحكم القائمة، وبعض مواطنيهم من الشيعة.

والكاتب بهذا يريدنا كقراء أن نغادر الكثير من قناعتنا المستقرة بشأن الأسباب التي تؤدي لانخراط هؤلاء الشباب في مثل هذه الجماعات، حيث لا يمكن أن يصمد القول بأن البؤس الاقتصادي هو العامل الأساسي والوحيد، ففي هذه الرواية، ما يشير إلى تنوع في الطبقات الاقتصادية التي ينتسب إليها

القائمون على هذا العمل الانتحاري، كما أن بعضهم عايش المجتمعات الغربية وأعجب بها لفترة قبل أن ينقلب عليها لتجربة شخصية مريرة أو لقناعة بدأت تترسخ بفعل تفسير مدروس لآيات كريمة من القرآن وأحاديث نبوية شريفة، يتم توظيفها وتوجيهها وجهة تؤدي إلى الزهد بالدنيا واليأس من إصلاح شأن المسلمين إلا بالجهاد باعتباره فرض عين وعماد الدين، ومن خلاله تكتب للمسلم الجنة، وتتحول الدنيا إلى دار ممر والآخرة دار مقر خالد، فتكثر في أرجاء الرواية هذه الآيات والأحاديث وغيرها من الأدعية والمناجاة، التي تستعجل الشهادة والحظوة بحور العين.

كخلاصة تحاول الرواية تشخيص العوامل المؤثرة في انتشار ظاهرة التطرف والإرهاب، بالنتيجة المستندة لمفهوم مناقض لجوهر الإسلام وسماحته ووسطيته، فتقوم على كراهية الآخر المختلف باعتباره عدواً بصورة مطلقة لا تمييز فيها، إضافة إلى جو الإحباط واليأس اللذين يسودان العالم الإسلامي العاجز عن رد الأذى والهوان، وتهميش المواطنين، وخاصة الشباب،

واستبعادهم من دائرة صناعة القرار وتقرير مصير مستقبل
الأوطان.

19 أبريل 2006

قضية خليج توبلي الشهيرة.. تنتشر عبر أمواج الأثير

من منا لم يسمع بقضية الاستيلاء غير المشروع على خليج توبلي وتدميره، هذا الخليج الذي يعتبر من أغنى البيئات البحرية في البحرين حيث اشتهر في الماضي بكونه موطناً لتكاثر الربيان وتوالد الأسماك وانتشار نبات القرم على شطآنه، فإلى جانب جزر حوار، فقد تم تسجيل هذا الخليج عالمياً تحت رمز (أرض رامسار رقم 921) من أصل الأراضي الرطبة في العالم البالغ مجموعها (1401)، والمسجلة ضمن الاتفاقية العالمية (رامسار) باعتبارها محميات طبيعية يتوجب على الدول التي تقع ضمنها توفير الحماية لها وعدم التعدي عليها، وهي الاتفاقية التي وقعت عليها البحرين في العام 1997، الأمر الذي يلزمها دولياً بالحفاظ عليها، وفقاً لبيانات الباحثة خولة المهندي رئيس جمعية أصدقاء البيئة.

إلا أن هذا الخليج الذي تقلصت مساحته الكلية من 24 كلم مربعاً في الخمسينيات إلى ما لا يزيد عن 10 كلم مربعاً في الوقت الحاضر، نتيجة التعدي عليه من قبل البعض، والإهمال وعدم تنفيذ قرار خاص بشأن حمايته، صادر من قبل مجلس الوزراء في العام 1995 ومرسوم ملكي في العام 2002 حيث شكل التهاون من قبل الوزارات والجهات الرسمية (وزارة البلديات والزراعة بإصدارها تراخيص للتعمير والبناء، وزارة التجارة والصناعة بموافقتها لإنشاء أكثر من ستة مصانع، وزارة الأشغال والإسكان ببنائها محطة توكلي لمعالجة مياه المجاري، وزارة الصحة بعدم متابعتها تنفيذ قانون يحظر إلقاء مخلفات هدم المباني ومخلفات المصانع والمواد السامة الخطرة على الشواطئ، وأخيراً جهاز المساحة والتسجيل العقاري بإصداره وثائق الملكية لأراض ضمن هذا الخليج، المحمي بحكم القوانين والمعاهدة الدولية!) وفقاً لتقرير اللجنة النيابية بشأن التجاوزات والمخالفات المتعلقة بردم خليج توكلي.

لذلك فقد استشارت قضية خليج توبلي الرأي العام، وعلى مدى السنوات الماضية، وتابعت وقائعها وتفصيلها صحافتنا، وتبناها المجلس البلدي في كل من محافظتي الوسطى والعاصمة، كما أسهمت جمعياتنا السياسية بالتوعية بأبعادها وعقدت مهرجاناً كبيراً للتنديد بالتجاوزات، التي كانت كذلك موضع اهتمام وتحقيق من قبل لجنة نيابية، ولكن مع كل هذا فقد ظل هذا الجرح نازفاً، وظلت سيارات النفايات تلقي بأكوام حمولاتها الموبوءة كلما حصلت لها على غفلة، وكأن كل هذه المؤسسات الحكومية والمنتخبة، وكل هذه القرارات والقوانين والمعاهدات الدولية، والتحركات الجماهيرية والسخط الشعبي غير كاف.

على خلفية هذا المشهد المحير المتأزم، استمعت بطريق المصادفة، وأنا أقود سيارتي مساء يوم الخميس الماضي، إلى آخر عبارة كان يدلي بها مراسل محطة الإذاعة البريطانية: (لقد شهدت بأم عيني، قبل أقل من عشر دقائق، سيارة نفايات ترمي بحمولتها وتمضي...) ربما لن يصدقني أحد، فقد خمنت على

الفور، ودون أن أكون على علم بمضمون هذه الرسالة الإذاعية،
بأن المتحدث إنما يعني بذلك خليج تولي، وبالفعل فقد كان
تخميني في محله!.

وعلى الأثر أشار مندوب الإذاعة إلى ضيفه، السيد إبراهيم
حسين رئيس المجلس البلدي بالمنطقة الوسطى، لتحاوره
المذيع من استديو الإذاعة وتساءله الأسئلة التي تدور في ذهن
كل من يلم ولو إماماً بسيطاً بمثل هذه القضية، ولتنتقل له
دهشتها من عدم القدرة على التصدي لمثل هذه التجاوزات في
دولة لها وزاراتها وأجهزتها التنفيذية والمنتخبة، فيما كان هو
يعدد الجهود المبذولة وأوجه الدعم التي تحصلت عليها هذه
القضية الشائكة، ولكني كأني مستمع آخر، لم أقتنع ولم أفهم
كيف لازالت هذه الممارسات المخالفة تتواصل.

هل يكون حسم هذه القضية بحاجة لـ (تدويل) كهذا عبر
الأثير!؟

22 أبريل 2006

وقفات مع (أوال) في مهرجانه المسرحي الثاني

لا زالت أحمل الأصداء الطيبة لمهرجان أوال المسرحي الأول، حين سعدت بحضور فعالياته العام الماضي، فلقد اعتبرت فكرة المهرجان حينذاك تحركاً أشبه بانتفاضة احتجاج على السكون المخيم على حركتنا المسرحية منذ فترة، ولازلت أذكر شعوري حين توجهت لحضور مسرحيته الافتتاحية (مجنون ليلى): (ليس مهماً كثيراً أن تكون جميع الأعمال المقدمة في ذلك المهرجان بالمستوى المطلوب، إنما الأهم أن يتواصل تنظيمه سنوياً، فمن خلال استمراريته حتماً ستبرز تجارب متنوعة، كما سنتعرف ونكتشف مواهب جديدة، وربما تنشط الساحة المسرحية وتعود مياهاها للجريان، وتتشجع مسارح أخرى للمشاركة في المهرجان)، وها هو هذا المهرجان الثاني يحمل لنا نحن محبي الفنون والمسرح مؤشرات واعدة، من بينها

مشاركة فرقة المسرح الحديث في الشقيقة الإمارات، وباكورة أعمال مسرح الريف الوليد، إلى جانب دورة الخزاعي التدريبية.

يتيح لنا هذا المهرجان، نحن محبو الفنون والمسرح، وفي صحراء أيماننا القاحلة فنياً، فرصة باتت نادرة للالتقاء بالفنانين والأدباء والمهتمين، وجوه حبيبة غيبتها انشغالات الحياة وطالت فيما بينها القطيعة والانقطاع، مما يشكل مكسباً إضافياً، على الصعيدين الاجتماعي والإنساني، لا بد وأن يحسب ضمن حسنات هذا المهرجان!.

لعل فكرة إعادة إخراج مسرحية (سرور) وافتتاح فعاليات المهرجان بها تشكل دلالة أرجو أن أكون قد فهمتها بكونها لن تكون مقتصرة على هذا العام، وإنما ستكون تقليداً يتواصل في الأعوام المقبلة، فأنا مثلاً لم يتسنَّ لي مشاهدة (سرور) عندما أخرجها الفنان عبد الرحمن بركات في العام 1975 رغم اعتبارها إحدى المحطات المميزة في مسيرة مسرحنا البحريني، فما بالك بأجيالنا المتعاقبة من المهتمين والمحبين، ولكن ما

أرجوه هو ألا يكتفى مستقبلاً على مجرد إعادة إخراج وعرض مثل هذه المسرحية ذات الشهرة والتميز، وإنما أن يتم تنظيم مجموعة من الفعاليات المصاحبة لها، وبحيث تتجاوز تكريم مؤلفها ومخرج وممثلي عرضها الأول، إلى السعي كذلك لإعادة نشر أهم المراجعات النقدية والدراسات حولها، فضلاً عن طباعة المسرحية في حال عدم طباعتها من قبل كما هو حال مسرحية سرور، أو إعادة طباعتها وتوزيعها، وإقامة معرض مصور، إلى غير ذلك من فعاليات تجمع بين التكريم والتوثيق.

مع استمتاعي بالعرض الجميل والجديد لمسرحية سرور من إخراج الفنان عبد الله ملك وتمثيل مجموعة تضم أجيالاً متعاقبة من فناني مسرح أوال، الذين يستحقون منا كل الإشادة على إبداعهم وعطائهم، فإنه لا بد من ذكر ملاحظتين لا تقلان مطلقاً من تقديري لجهود ومكانة المخرج "بو خالد":

الأولى: على عهدة من سألتهم ممن عاصروا المسرحية في عرضها الأول في السبعينات، فإن إضافات الرؤية الإخراجية للعرض الجديد كانت محدودة، وبالتالي فإن إعادة إخراج وعرض مثل هذه المسرحية تشكل إمكانية يتوجب استغلالها لتقديم عروض مغايرة، تعكس بالضرورة التطور الفني المفترض تحصيله بحكم الزمن على مستوى الأشخاص كما على مستوى التجربة المسرحية عموماً.

الملاحظة الثانية: إن التقديم الذي افتتحت به المسرحية، بصوت مؤلفها الشاعر إبراهيم بوهندي، رغم قوة بيانه، جاء مقحماً فنياً، يلخص للمشاهد معاني المسرحية قبل مشاهدتها بنفسه، وهذه مصادرة لحقه في حرية الاستنتاج والاستمتاع!.

بدت مسرحية سرور، والتي تعالج قضايا ومشكلات المجتمع البحريني في السبعينات من القرن الماضي، وكأنها تعالج قضايا ومشكلات حاضرننا، فماذا يعني هذا سوى أن الفن

الأصيل قادر على التعبير عما هو جوهري ومحوري في حياتنا،
رغم اختلاف التفاصيل والزمان.

26 أبريل 2006

بلاغ رقم واحد: إعلان السياسة الاجتماعية

ربما قلة من الناس لازالت تذكر وقع المفاجأة عند سماع بلاغ رقم واحد الذي كان ينطلق من الإذاعة معلناً وقوع انقلاب عسكري في إحدى الدول العربية، في ظاهرة استمرت لفترة بدءاً من خمسينات القرن الماضي، ولكنها لم تتواصل بعد الستينات إلا في حالات نادرة بسبب تراكم خبرة أنظمة الحكم الحالية واتخاذها الاحتياطات الاستباقية اللازمة!.

ولكني شعرت بأنني أعيش حالة شبيهة بذلك، ولكن مع الفارق أن البلاغ رقم واحد هذه المرة لم أسمع من إذاعة عربية، ولم يكن يعلن سقوط نظام وقيام نظام، وإنما هو عرض وزيرة التنمية الاجتماعية في الجلسة الأولى من المؤتمر الوطني للسياسات الاجتماعية في مملكة البحرين، الذي انعقد يوم الاثنين الماضي وتواصلت أعماله حتى اليوم التالي، أما

موضوع هذا البلاغ المفاجئ لجميع المشاركين، ومن بعدهم للعاملين في الحقل الاجتماعي كافة، فهو مسودة السياسة الاجتماعية للبحرين!، وللأسف فإن هذه المفاجأة لم تشمل المشاركين في المؤتمر وحسب، وإنما شملت كذلك الخبراء المكلفين بإعداد أوراق المؤتمر التي عرضت بعد تلك الجلسة، فهؤلاء لم يتسن لهم الاطلاع المسبق على هذه المسودة ودراستها، ومن ثم لم تتح لهم فرصة الإسهام في إثرائها برؤيتهم النقدية وتقييمها بأرائهم وخبراتهم، مما يدعونا لطرح تساؤلاتنا التالية:

لماذا ننادي صباح مساء بشعارات الشراكة والمشاركة والشفافية، ثم نفاجئ من دعوناهم للمشاركة في مؤتمر موسع يفترض أن يجسد هذه الشعارات، بأننا قد وضعنا في سرية تامة مشروعاً لسياسة اجتماعية للدولة تحدد التوجهات العامة وآليات تنفيذها، دون تعاون أو تشاور أو إشراك بقية الأطراف، ولنطالب الحضور على الفور، وفي ذات الجلسة التي عرض فيها ذلك المشروع بأن يطرحوا أسئلتهم أو تعقيباتهم، وكأن ما

عرض عليهم موضوع هين وبسيط ليس له تلك الأبعاد والآثار والالتزامات المتعددة، التي تبرزها التجارب الناجحة لدول أخرى سبقتنا في هذا المجال!.

ما الذي كان يمنع من تشكيل فريق عمل يضم عدداً محدوداً من أبناء وبنات الوطن، ممن تثق الوزارة بقدراتهم التخصصية في المجالات ذات الصلة، وتكليفه بإعداد مشروع السياسة الاجتماعية، وبحيث يجسد ومنذ البداية الرؤية المشتركة لمختلف الهيئات المعنية، حكومية وغير حكومية، مع الاستعانة بخبراء الإسكوا وغيرها من المنظمات الدولية، على أن يتم لاحقاً تعميم هذا المشروع على جميع الجهات التي يفترض لها دور أو مهمة في تنفيذ تلك السياسة، لتقوم بدراسته دراسة وافية متأنية، وبعدها يمكن للوزارة الدعوة لمؤتمر موسع أو حلقة حوارية، يناقش مشروع تلك السياسة في ضوء ملاحظات هذه الجهات، تمهيداً للخروج بصيغة تعبر عن شراكة حقيقية.

إن ما أقترحه وأدعو له ليس بدعة، فهو مثلاً ما تمتاز به التجربة التونسية، التي اعتمدت في جميع مراحل صياغة وتنفيذ سياستها الاجتماعية على التشاور والتعاون بين مختلف مكونات المجتمع التونسي من أحزاب ومنظمات غير حكومية ووزارات معنية، فيما قامت وزارة التنمية الاجتماعية فيها بدور المنسق، مع متابعة مجلس النواب لتنفيذها، تعزيزاً للشفافية والمساءلة العامة.

كما أستند في دعوتي هذه، إلى سابقة محلية قريبة العهد، شهدتها البحرين وأشاد بها جلالة الملك وتبناها سمو ولي العهد، وهي صياغة وإعلان الاستراتيجية الوطنية للشباب للفترة من 2005 - 2009 الصادرة عن روح ومشاركة جماعية ومبادرات شبابية، ومن خلال تشكيل مجموعات عمل تدارست وبلورت

كل محور من محاورها تحت إشراف خبرات وطنية متخصصة،
فإذا كان هكذا تتعامل البحرين مع شبابها، فهل الشركاء
الاجتماعيون فيها أقل مقدرة وخبرة من شبابها؟.

29 أبريل 2006

(دولة) الوزير!

يسرني بأن أقدم باقتراح برغبة، كما هو التعبير الغالب على مجلس نوابنا الموقر، يتلخص في تغيير الوصف الرسمي للوزير من (سعادة) واستبداله بوصف آخر أكثر دلالة هو (دولة)، والذي يوصف به عادة رئيس الوزراء في لبنان، وأرجو ألا يتعجل البعض فيتصور أن الاقتراح محاولة للتقرب من أصحاب السعادة الوزراء، وإنما هو محاولة لتسمية الأشياء بمسمياتها، تمشياً مع الدعوات لاعتماد الشفافية شعاراً للمرحلة التي نعيشها.

أجل، تجسيد الشفافية، هو ما يدعوني لهذا المقترح، حيث أن السادة الوزراء أحوج ما يكون إلى مثل هذا اللقب ليتذكروا دوماً، وفي كل مرة يصافح مسامعهم، أن الله قد جعل الأيام مداولة بين الناس، أي حسب تفسير المنجد للدولة: "صرفها بينهم فصيرها لهؤلاء تارة ولهؤلاء أخرى"، لعل في ذلك ما يدعو لقليل من التريث فلا يقرر كل وزير لاحق أن يخط له طريقاً معاكساً لطريق الوزير السابق، فإذا كان من المبرر أحياناً أن يأتي بمن

يأتمنه ويرتاح له كاتماً لأسراره، فيكون مدير مكتبه وسكرتيه، كما أن من المبرر أيضاً أن يقوم الوزير في بداية توليه لمنصبه بمراجعة شاملة ومفصلة لأوضاع الوزارة وبرامجها وسياساتها من منطلق ضرورة التطوير والتحديث ومواجهة المستجدات والتحديات وما إلى ذلك.

فإن الذي يبقى غير مبرر على الإطلاق، هو أن يسعى الوزير الجديد لبدء قطيعة تامة مع عهد سلفه، وكأنما هو يؤرخ للوزارة لتبدأ من حيث بدأ عهده بها، لاغياً كل ما أنجز وتحقق قبله، مسدلاً عليه أستار التعظيم، مطالباً بتجاهله بدعوى التجديد والتحديث، وهو بهذا كمن يشعر أن الاعتراف بفضل أو نجاح للوزير السابق تقليل من شأن شخصه الكريم.

تلك الصورة السلبية قد تكون مبالغة في بعض أو كثير من تفاصيلها، ولكني أعتقد أنها تلخص حالة شائعة ومعاشة بعمومها ومنطقها، بل هي ملحوظة يتهامس فيها الأبعدون قبل الأقربين، وإذا كنا مع حق الوزير الجديد في إحداث التطوير على الخدمات التي تقدمها الوزارة للجمهور والمجتمع، فإن هذا التطوير لابد أن

يستوعب ما هو سابق عليه فيعالج عيوبه، ومن ثم يبني عليه ليترام ويعلو البناء وتثبت قواعده، كنظام مؤسسي له استمراريته وانتظامه، قد يتجدد، بل هو من الضرورة أن يتجدد لئلا يمتد مع المستجدات، سواء في المفاهيم والسياسات، أو في مستوى وتنوع ما يقدم من خدمات.

ففي إحدى الوزارات الخدمية، وللأمانة لا بد من التأكيد على أن اختيارها هنا كمثل يأتي فقط لكوني مطلعاً على تفاصيل مسيرتها أكثر من اطلاعي على سواها وليس استثناء، فأنا لا استثنى أحداً على حد القول الشهير للشاعر مظفر النواب، كما إنها قد لا تشكل المثال الأبرز على مسلسل التجاهل المتكرر فيما بين الوزراء المتعاقبين، في هذه الوزارة، وفي سياق تحضيرها لاستقبال الألفية الجديدة، تم في العام 1997 وفي عهد وزيرها الأسبق، وضع وصياغة استراتيجية جديدة، ثم تم الإعلان عن استراتيجية أخرى لنفس الوزارة في العام 2004 في عهد الوزير اللاحق عليه، وفي عهد الوزير الحالي تمت المباشرة بسياسة ثالثة جديدة، وقد كان من الممكن القبول بهذا التعدد لو تمت

استفادة كل مشروع من المشروع السابق عليه وتطويره من خلال الاعتراف به ودراسته، وليس تجاهله وتناسيه!.

لهذا كله اقترح بأن يمنح الوزير صفة (دولة)، ولكن مهلاً ..من يضمن ألا تؤدي هذه الصفة إلى الغرور، فوقع (دولة) يبدو أكثر وجاهة وسلطاناً من صفة (سعادة)، وربما تفهم خطأ، فيتسع الفتح حيث نريد الرتق!.

1 مايو 2006

لكي نتساوى في الإنسانية

في إحدى المرات النادرة، وجدت نفسي طرفاً في حديث كان يجري بين بائعين في إحدى المحلات الكبرى المخصصة للوازم الأطفال، فقد استفزني بائع شاب بحريني كان يسخر من زميله الآخر الهندي، لأتدخل مذكراً إياه بأن (بلد هذا الذي يسخر منه، قد أطلقت أقمارها للفضاء وأصبحت إحدى الدول النووية بفضل عقول وجهود أبنائها، قل لي ما الذي لديك أنت في بلادك العربية تتفاخر به على هذا الوافد الكادح)، واكتفيت بذلك لأنه كان أكثر من كاف في نظري حينذاك، ولكن الموضوع ظل يشغلي من حيث إن ظاهرة التعالي على الجاليات الأجنبية، منتشرة بين معظمنا رغم كل محاولات المداراة والإنكار التي قد يمارسها بعضنا، في حين يجدها البعض الآخر أمراً عادياً لا يستحق حتى الالتفات.

وإذا كان الاحتكاك بالوافد الأجنبي قد يتفاوت بحكم طبيعة الظروف والأعمال بين فرد وآخر، فإن وجود الخادمة المنزلية في أوساط الغالبية العظمى من الأسر يمكن أن يشكل فرصة للتعرف على طبيعة علاقتنا اليومية والمباشرة مع هذا الإنسان، المختلف عنا والغريب عن بيئتنا وتقاليدنا، ومع ذلك فهو اللصيق لنا في صباحنا ومساءنا، فتحنا له بيوتنا ليقوم نيابة عنا بمعظم أعبائنا المنزلية، فدخل في نسيج علاقتنا الأسرية، وأصبح الوسيط بين الأم وأطفالها، وأحياناً بين الزوجة وزوجها!.

"الخادمة أهم فرد في الأسرة"، كما عبرت بحق الزميلة عصمت الموسوي في عمودها قبل أيام، ولكنها مع ذلك تكاد، في الغالب، تكون أكثر المتضررين من هذه العلاقة غير المتكافئة، فكثيراً ما تدور حولها الشبهات والظنون، وكنت كثيراً ما أجيب على الأسئلة الصحافية المتحيّزة ضد هذه الفئة، بأن علينا دائماً أن نبحث فيما وراء تعديات وجرائم هؤلاء الخدم عن الأسباب، فقد تكون نتيجة علاقة غير إنسانية تتعرض لها الخادمة، فنجاح أو فشل أي علاقة إنما هي نتيجة مباشرة لتعامل

الطرفين مع بعضهما، فيكفي الخادمة تغربها وبعدها عن أطفالها وزوجها وأهلها وكدحها طوال اليوم، لتقع في وسط يتسلط عليها فيه الصغير قبل الكبير.

بالطبع، لا أقصد من هذا تقديم مرافعة دفاع عن الخادمة المنزلية أو الوافد الأجنبي بصورة عامة، وإنما أقصد من هذا الطرح ما هو أبعد وأعمق في تصوري، والذي يتمثل في ضرورة مراقبة أنفسنا ومحاولة تصحيح بعض مفاهيمنا وسلوكنا تجاه من يشاركوننا العيش على أرضنا، فنحن حين نحسن التعامل مع هؤلاء الوافدين الأجانب لا نكسب فقط مودتهم وبالتالي نضمن لأنفسنا أمانتهم في تقديم خدمات أفضل لنا، وخاصة في الحالات التي تكون فلذات أكبادنا أمانة بين أيديهم في غيابنا كما النصيحة الشائعة للأم العاملة، وإنما لأن هذه المعاملة الحسنة فضلاً عن كونها من صميم تعاليم الإسلام الحنيف التي يتوجب على الدوام تفعيلها وتجسيدها من قبل الكبار ليقبلي بهم الصغار، فإنها تعتبر من أساسيات التنشئة الاجتماعية لنا قبل أن تكون لأطفالنا.

أجل، فإن حسن معاملة هذه الفئة ينبغي أن ينطلق من إحساسنا الأخلاقي بأن كرامة أي إنسان يعيش بيننا هي من كرامتنا، ففي اللحظة التي أقبل فيها أن أسوء لكرامة غيري؛ فإنني أقبل أن يسوء غيري لكرامتي، وكما يقال بأن من يقتل إنساناً بغير جريمة كأنما قتل الناس جميعاً، فكذا هي كرامة الإنسان لا تتجزأ، إذا استطعنا أن نغرس في نفوسنا ونفوس أطفالنا مثل هذه القيمة ونعززها بتعاملنا اليومي مع الوافدين الكادحين بيننا نكون قد أنشأنا أبناءنا على قيم المساواة في الإنسانية التي لا تقبل التجزئة ولا التفضيل.

3 مايو 2006

انتبه.. أنت أيضاً مسن! (1-2)

مخطئ من يعتقد بأنه غير معني بقضايا ومستقبل المسنين في بلادنا، فقط لاعتقاده الواهم بأنه مازال بعيداً عن هذه المرحلة العمرية الحتمية في الوقت الحاضر، سواء كان شاباً في مقتبل العمر أو شاباً في منتصف العمر، فما يميز فئة المسنين عن غيرهم من الفئات التي يطلق عليها خطأ الفئات ذات الاحتياجات الخاصة كالمعاقين مثلاً، هو أنها فئة لا بد وأن ننضم إليها يوماً، إذا ما استجاب الله لدعوات الداعين لنا بطول العمر، إذن فكلنا مسنون اليوم أو غداً أو بعد غد، لذلك يتوجب الاهتمام والاستعداد لهذه المرحلة العمرية الهامة في حياتنا جميعاً بدون استثناء، بل إن العديد من الدراسات تنادي بضرورة الاستعداد المبكر لذلك بالتغذية والرياضة والعادات الصحية وغيرها، ويتطرق بعضها فيطالب الإنسان بالاستعداد لها منذ أول يوم من حياته!.

وما يبرر تخصيص هذه الوقفة لموضوع المسنين اليوم وغداً، هو أن هذه الفئة التي سوف تتشكل مني ومنك عاجلاً أم آجلاً، يستند لتوقعات الخبراء في مختلف التخصصات العلمية ذات الصلة، بأن التغيرات التي سوف تتعرض لها فئة المسنين مستقبلاً، لأبد وأن تنعكس بصورة مباشرة على التركيبة العمرية للسكان، كما ستؤثر على مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فهي بقدر ما تشكل قضية فردية تتصل بالمستقبل الشخصي لكل واحد منا، فهي من جهة أخرى قضية مجتمعية عامة تأخذ أبعادها بفعل التزايد المضطرد في نسبة عدد المسنين، حيث يتوقع سيناريو وضعه (شرباد تولجابوركار) الأستاذ بجامعة ستانفورد، أن يؤدي التقدم الحاصل في مجال تأخير الشيخوخة إلى رفع معدلات الأعمار بواقع عام واحد كل سنة خلال العقدين القادمين (من 2010 حتى 2030)، مما يشكل قفزة نوعية سترتب عليها تأثيرات كبيرة على الاقتصاد العالمي، وستفرض على المخططين إجراء تغييرات استثنائية، من بينها رفع سن التقاعد ليبدأ من سن الخامسة والثمانين!.

وإذا كان هذا السيناريو ينطبق بالدرجة الأولى على الدول المتقدمة صناعياً أو التي يتوفر فيها مستوى الرعاية الصحية اللازم لتحقيق مثل هذه الفرضية، فإن البحرين ستكون مرشحة لمثل هذا التطور، وإن كان بدرجة أقل، إذ من المتوقع أن ترتفع نسبة المسنين فيها (البالغين 65 سنة فما فوق) وفقاً لبعض التقديرات إلى 7٪ بعد أربع سنوات من الآن، وهو ارتفاع ستزداد معدلاته تبعاً في السنوات التالية، مما يفرض المباشرة منذ الآن بوضع الخطط والسياسات الاجتماعية لمواجهة آثار ذلك، ليس من خلال تقديم المزيد من الرعاية المؤسسية الحالية القائمة على التعامل مع المسنين كعجزة، وإنما من خلال صيغ أخرى بديلة أشارت إلى بعضها وزيرة التنمية الاجتماعية في لقائها الأخير بأهالي المحرق قبل أيام، حين أوضحت توجه الوزارة لإنشاء بيوت صغيرة موزعة على الأحياء السكنية لتشكل مراكز رعاية يهارية للمسنين لضمان تواصلهم مع بيئتهم الأسرية والمجتمعية، مع التوجه لإسناد بعض الخدمات الاجتماعية لتدار من قبل

القطاع الخاص أو القطاع الأهلي التطوعي، على أن يتم ذلك تحت إشراف وتمويل الوزارة.

إن هذا التوجه يستحق كل الإشادة فيما إذا وضع موضع التنفيذ، ولكنه يظل بحاجة إلى أن تواكبه حملة تثقيف عامة، تشمل فئات المجتمع، ومن ضمنها الطلبة ومقرراتهم الدراسية، تهدف في المقام الأول إلى تغيير المفاهيم والانطباعات المجتمعية السلبية، التي توصم المسن بصفة العجز، نحو مفاهيم إيجابية بديلة تنطلق من أن مسن الغد مختلف، يمتلك من اللياقة الصحية والقدرات والخبرات ما يظل المجتمع الصحية والقدرات والخبرات ما بحاجة إليها، وهو ما سيكون موضوع وقفننا القادمة.

6 مايو 2006

انتبه.. أنت أيضا مسن! (2-2)

تحديد سن ما فوق الخامسة والستين للداخلين في فئة المسنين، هو تحديد معياري عام، ينبغي أن نأخذه ببعض الحذر والنسبية، إذ لا يمكن أن تشكل هذه الفئة جماعة موحدة متطابقة في صفاتها، وإنما تبقى الفروق الشخصية واضحة وملاحظة بين أفرادها، فهناك من تجاوز السبعين ولن تقدر عمره بأكثر من خمسة وخمسين، يمارس حياته الاجتماعية بيسر وسلاسة، فيما شخص آخر في نفس عمره لا يستطيع الحركة إلا بصعوبة وبمساعدة، ولكن التقدم في العلم والرعاية الصحية والاستعداد الذاتي لمرحلة كبر السن، وفقا لسيناريو عالم الأحياء (تولجاور كار) سيؤدي إلى ارتفاع معدلات العمر، ويجعل من الضروري رفع سن التقاعد من الخامسة والستين إلى الخامسة والثمانين بعد عشرين عاما، وبالتالي فإنه من المتوقع رفع سن تحديد كبر السن إلى الخامسة والثمانين أيضا، وبذلك سيكون في المستقبل

المنظور من نعتيرهم اليوم مسنين، لا يزالون في مواقع عملهم وفي عز عطائهم!.

من هذه الفرضية، يتبين بوضوح أهمية أن نتعامل بنسبية وانفتاح مع مرحلة كبر السن ودون أحكام مسبقة أو مطلقة، ولعل أول خطوات هذا التعامل أن نبدأ بأنفسنا، بأن نغير، وقبل كل شيء، مفهومنا الشخصي عن كبير السن، بحيث لا يقترن عندنا بأنه العاجز والمتخلي عن عمله وأنشطته المعتادة والمنسحب من مجتمعه بانتظار الموت، وإنما هو الذي يتعامل مع هذه المرحلة العمرية كما يتعامل معها المسنون في الدول المتقدمة، كمرحلة إعادة برمجة للحياة والقيام بأي نشاط أو هواية حالت الانشغالات السابقة دونها، قد يفضل البعض السفر أو الانخراط في أنشطة مجتمعية أو خيرية أو ثقافية أو كيفما يريد قضاء وقته الحر والاستمتاع به، بعد أن تخلص من ضغوطات والتزامات العمل، هذه هي القاعدة الذهبية التي يفترض أن تسود بيننا من الآن فصاعدا.

ولكن هل يكفي أن تقرر وحدك اتباع هذه القاعدة الذهبية بصورة انفرادية ليتحقق لك هذا الذي تتمناه وترجوه، أنت تعيش وتتحرك في محيط وبيئة يفترض أن تكون مساعدة ومشجعة، مطلوب منها أولاً أن تغير نظرتها السلبية ومفهومها المحبط لكبير السن، فلا يقتصر على اعتباره العاجز الذي يتلقى المساعدة والرعاية في دار المأوى أو في بيته وحسب، ومطلوب منها ثانياً أن تبادر لترجمة هذا التغيير الإيجابي لمفهوم كبير السن ليكون الإنسان الذي لازال يمتلك القدرة على العطاء والتفاعل مع المجتمع، وتجسيد ذلك على أرض الواقع إلى مبادرات مؤسسية، تتمثل في السعي لتنفيذ مشروعات غير تقليدية تلبى متطلبات المسنين الحيوية وتجذبهم من جهة، ومن جهة أخرى تعبئ طاقاتهم وتستثمر خبراتهم ليتواصلوا مع مجتمعهم ويسهموا في تنميته.

لا يستطيع - ولا يتوجب - لأحد مهما أوتي من سلطة اتخاذ القرار والعلم والخبرة أن يحدد مسبقاً طبيعة هذه المشروعات، وإنما ينبغي أن يكون للمسنين قبل غيرهم إسهامهم الأساسي في تحديد طبيعتها وتنفيذها وإدارتها، فهم بحكم خصائص مرحلتهم العمرية، وبحكم تنوع خبراتهم المتراكمة، أقدر من غيرهم على

مثل هذا التحديد، هم فئة لن تتقبل أن يتم التخطيط لها نيابة عنها، وهذه مسألة في غاية الأهمية والحساسية، يتوجب استيعابها والعمل وفقاً لها، من قبل أي جهة معنية، سواء كانت جهة أهلية كجمعية دار الحكمة، أو جهة حكومية كوزارة التنمية الاجتماعية، وهنا لابد من دعوة الهيئة العامة للتقاعد والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية، لتطوير وتفعيل علاقتهما بالمتقاعدين بتبني ودعم بعض تلك المشروعات التي تعزز دور المسنين في المجتمع.

8 مايو 2006

رداً على خلف أحمد خلف..

بلاغ رقم واحد: بلاغ كاذب

وصل إلى الصفحة رد من وزارة التنمية الاجتماعية على مقال للكاتب خلف أحمد خلف، ونحن ننشر الرد كما ورد:

نود من جريدتكم الغراء أن يتم نشر التوضيح التالي رداً على مقالة الكاتب خلف أحمد خلف "بلاغ رقم واحد: إعلان السياسة الاجتماعية" والتي وردت في جريدة الوطن بتاريخ 29 أبريل (نيسان) الجاري، والتي يتساءل من خلالها عن مدى جدية الوزارة في رسالتها التي تردد فيها الشراكة والمشاركة والشفافية.

ويسعدنا في البداية أن نشكر الكاتب على إعطائه الفرصة لإعادة عرض هذا الموضوع، خاصة وأن موضوع المقالة يتعرض لمؤتمر السياسات الاجتماعية الذي أقيم تحت شعار "الرؤية والتطبيق" يومي 24-25 أبريل الجاري بالتعاون مع

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا). ويعترض الكاتب على أن الموضوع الذي تفاجأ به في المؤتمر هو عرض الوزارة لمسودة سياسة التنمية الاجتماعية التي تم وضعها من خلال إدارات الوزارة المختلفة والتي شكلت قاعدة للحوار بين الحضور والخبراء الوطنيين وخبراء الإسكوا، وأن هذه المسودة لم تعرض على الخبراء قبل عقد المؤتمر لمناقشتها، وموضوع المقالة برمته يحتاج إلى إعادة نظر من الكاتب مع الأخذ في الاعتبار الحقائق الآتية: -

سعت وزارة التنمية ومنذ صدر مرسوم ملكي بتأسيسها في صورة وزارة مستقلة إلى تكوين رؤية واضحة لما نطمح فيه كأهداف للتنمية الاجتماعية في المملكة، ومن ثم تم البدء في وضع خطط لكيفية الانتقال بكافة البرامج والأنشطة إلى مناهج التنمية عبر التعاون مع الخبراء والمنظمات الوطنية والدولية الرائدة، وتم التواصل والتشاور مع عدد من الهيئات والمنظمات الدولية المتخصصة على رأسها البنك الدولي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة

الإنمائي، وتم توقيع اتفاق تعاون مع الاسكوا تقوم من خلاله بتقديم الدعم الفني اللازم لوضع وتنفيذ سياسة اجتماعية متكاملة للمملكة وبالتنسيق مع باقي وزارات الدولة.

انطلاقاً من الاتفاق الموقع مع الاسكوا وتبعاً لمنهاج وضع السياسات الاجتماعية المتبع من قبل الاسكوا، فقد بدأ التنسيق في إنجاز الخطوة الأولى من خلال تنظيم مؤتمر لتدشين المشروع، حيث حرصت الوزارة على أن يعقد المؤتمر في إطار وطني يجمع ممثلين عن كافة وزارات ومؤسسات المملكة الحكومية والأهلية والجامعات ومراكز البحوث والقطاع الخاص.

وبناء على الرغبة في إرساء سبل الحوار عبر التخطيط العلمي وتعزيز مبدأ الشراكة، والمشاركة، فقد تم الاتفاق مع عدد من الخبراء الوطنيين من أجل تحضير عدد من البحوث وأوراق العمل التي تقوم بدراسة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والقوانين والتشريعات ذات العلاقة في مملكة البحرين، كذلك تم إعداد ورقة تحليله لدور المؤسسات الاجتماعية من خلال خبير

من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإضافة إلى عرض أساسيات السياسة الاجتماعية وتجاربها الناجحة من خبراء الاسكوا، وتم تقديم هذه الأوراق ومناقشتها من خلال الحضور بمنتهى الشفافية.

لم يذكر الكاتب أن المؤتمر المذكور والاتفاق مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ومجمل هذا النهج الجديد في التعامل مع تخطيط التنمية في المملكة قد جاء بمحض مبادرة من وزارة التنمية الاجتماعية، وهذا النهج هو الذي يطالب به الجميع وهو أن تمتلك كل وزارة رؤية واضحة وإطاراً لبرامجها وخططها، لذا فمن الطبيعي أن تطرح الوزارة على المؤتمر مرئياتها والدور الذي تتوقع أن تلعبه في إطار السياسة الاجتماعية للمملكة ومن خلال المسودة التي وضعتها تحت مسمى "سياسة التنمية الاجتماعية"، وهنا نتوقف لنذكر الكاتب الذي يعرف جيداً الفرق بين "مسودة سياسة التنمية الاجتماعية" أي التي تختص بالجزء الخاص بوزارة التنمية الاجتماعية، وبين "السياسة الاجتماعية" التي تضع الإطار الأوسع الذي يشمل

التممية الاجتماعية والاقتصادية والتعليم والصحة والإسكان وهو الذي يتقاطع فيه عدد من الوزارات والقطاعات الأخرى بالدولة، وكنا نتوقع من الكاتب بخبرته الطويلة ألا يقع في هذا اللبس الذي يقع فيه غير المتخصصين، وندعوه أن يلقي نظرة سريعة على كتيب المؤتمرين ليعتقن من هذا اللبس.

بخصوص ما ذكره الكاتب عن عدم مناقشة مسودة الوزارة مع المجتمع والخبراء، فيجب أن نذكر أن الوزارة كجهاز تنفيذي له الحق في وضع مرئيات وتصورات لكيفية التعامل مع التحديات التي تواجه المجتمع، وله الحق في عرض هذه التصورات والمرئيات للنقاش ومراجعة المجتمع المعني بها لإحداث التوافق عليها، وهذا ما تقوم به الوزارة بالتحديد، وإذا لم تتقدم الوزارة بمرئيات وبرامج فسوف تظهر الأصوات منادية (ولها الحق في ذلك) كيف تعمل الوزارة دون رؤية واضحة ودون خطط؟ وعلى هذا وبالنظر إلى خطة العمل التي تم وضعها من قبل لجنة الاسكوا في سبيل وضع السياسة الاجتماعية للمملكة، فإن هناك ثماني مراحل متصلة تشكل منهاجاً وضع هذه السياسة

تبدأ بالمؤتمر الوطني (الذي نحن بصدده)، ومن ثم تشكيل لجان قطاعية بالتعاون بين الخبراء المحليين وممثلي المجتمع المدني وقطاعات الدولة خبراء الاسكوا، لمناقشة كافة أوجه السياسة ووضع التصور الكامل لها، وللعلم فإن هذه الخطة قد تم التطرق لها في الجلسة الأخيرة للمؤتمر وأوفت في شرحها الأمين التنفيذي للجنة الاسكوا، حيث ذكرت أن مراحل النموذج الشامل للسياسات الاجتماعية الذي سوف يطبق هو: المرحلة الأولى لتحديد المشاكل والفرص، المرحلة الثانية لتحديد القضايا وأولوياتها، المرحلة الثالثة لوضع القضايا على الأجندة العامة، المرحلة الرابعة لتحديد الغايات والأهداف والتعرف إلى مقاربات بديلة، المرحلة الخامسة لتقييم المقاربات البديلة، المرحلة السادسة لاختيار البدائل، المرحلة السابعة لتنفيذ البدائل المختارة، المرحلة الثامنة لتقييم البرامج.

كذلك فقد مثل المؤتمر فرصة كبيرة للحوار فقد حضره ممثلون عن جميع الوزارات والهيئات زاد عددهم على 160 فرداً، واتسمت جلسات المؤتمر بالثراء والحيوية وأوضحت مدى تعاون وتجاوب ممثلي الهيئات ومنظمات المجتمع المدني مع محاور المؤتمر على الرغم من حداثة التجربة، وتشير مدونات مقرري المؤتمر التي تم تسجيلها على مدار أربع جلسات للمؤتمر عن مدى شفافية وجدية الحوار (والتي سوف نضعها على الإنترنت أيضاً ويمكن للكاتب أن يعود إليها). والوزارة تقوم ومنذ تأسيسها بمد جسور التعاون مع جميع منظمات المجتمع بكافة قطاعاتها واللجان التي سيتم تشكيلها لوضع ومراجعة السياسات بالتعاون مع الاسكوا سوف تتشكل أساساً بمشاركة ممثلين عن جميع القطاعات.

وقد تفضلت وزيرة التنمية الاجتماعية وأكدت على أن هذا المؤتمر هو الخطوة الأولى في الطريق، وأن الوزارة يسعدها تلقي جميع الأفكار والمشاركات من كافة الأفراد والمؤسسات، وأن جميع توصيات المؤتمر، والتي تم وضعها من خلال لجنة

التوصيات المشكلة من خبراء وطنيين وبالتعاون مع الاسكوا، وسوف يتم وضعها على الإنترنت ويمكن للجميع الاطلاع عليها وإرسال مقترحاتهم لإضافتها، (كما تفضلت وذكرت عنوان الموقع الإلكتروني للوزارة)، ألم تكن هذه شفافية؟

وفي الخاتمة يسعدنا أن نعيد ما أعلنته الوزارة مراراً وهو أنها ترحب بكل الأفكار والمقترحات التي تساهم في تطوير العمل التنموي والاجتماعي في المملكة ويسعد الوزارة تبني هذه الأفكار، والأمثلة متعددة، فالوزارة مثلاً تقدمت باسم مملكة البحرين إلى اجتماع مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بجامعة الدول العربية بمقترح وضع يوم عربي للأسر المنتجة، وقد أعلنت الوزير فور الموافقة على المقترح أنه مقترح تقدمت بها الأسر المنتجة البحرينية وتبنته الوزارة، والتي يسعدها أن تساند وتضمن مبادرات وبرامج المجتمع المدني وتعمل جاهدة على توفير سبل دعم هذا القطاع صاحب الدور الاستراتيجي في خطط الوزارة، وأبواب الوزارة مفتوحة دائماً أمام الحوار والنقاش ودعوتنا لكاتب

المقال لإعادة النظر في هذه البلاغات التي عادة ما تظهر بأنها
كاذبة.

قسم العلاقات العامة . وزارة التنمية الاجتماعية

9 مايو 2006

هدرنا للكفاءات والخبرات المتميزة.. مصطفى حجازي

إنموذجاً

"المعروف لا يُعرف" عبارة باتت تقليدية لكثرة ما ردها مديرو مندياتنا عند تقديمهم لشخصية أي منتدى! وسرعان ما كانوا ينقضونها بسرد طويل لسيرته وإسهاماته، عبارة لم تعد تصدق إلا على قلة قليلة في واقع الأمر، من هؤلاء القلة مصطفى حجازي، الذي أجزى لنفسه بأن أزعج وبتقة بأن ما من عربي يهتم بعلم النفس والاجتماع إلا وسمع باسمه أو قرأ له.

سبق حضوره البحرين أصداء كتابه الشهير (التخلف الاجتماعي.. مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور) حصيلة توطين علم النفس وانصهاره بنيران الحرب الأهلية في لبنان، ومعايشة الأوضاع المتردية في سائر بلادنا العربية، كانت الدراسة الرائدة التي شخّصت مأزق الإنسان العربي، ورصدت بالتحليل علاقات القهر والتسلط من ناحية، ورد الفعل عليها من

رضوخ وتمرد من ناحية أخرى، فكان بحق كتاب المرحلة الذي تعاقب إصداره عشر طبعات منذ عام 1976.

احتضنته البحرين بمتقيها قبل أن تحتضنه جامعتها بطلابها، عندما حلّ بها لأول مرة، قبل عقد ونيف، فطاب لنا وله مقامه بيننا، وبقدر ما أسهم في الحقل الأكاديمي والحرم الجامعي أستاذًا متميزًا مؤسسًا ومرشدًا، فقد كان متفاعلا ومساهما في إثراء أنشطتنا الثقافية والعلمية، مشاركا نشطا ومنشطا في فعاليات جمعياتنا الاجتماعية والأدبية والفنية والحقوقية والنسائية، متابعا ومتفاعلا مع قضايا مجتمعا، وبحكم وظيفتي السابقة في مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي، توثقت علاقتي به فعرفته عن قرب صديقا وخبيرا متفردا ليس بصرامة منهجيته العلمية وجدة تناوله وأصالة معالجاته وحسب، وإنما متفردا أيضا في نحت وإبداع لغته الخاصة الجامعة ما بين بساطة المفردة وعمق المعنى، وبأسلوب محاضرتة الأسر وعرضه المحفز لمشاركة متفاعلة مع حضوره وتلاميذه، أنجز لدول الخليج دراسات رائدة استشرافية صارت مرجعا للباحثين

والمعنيين، عن مقومات إعداد الطفولة لمواجهة تحديات الألفية الجديدة، وعن تأثير وسائل الإعلام على التنشئة الاجتماعية، واستعانت به اليونسكو والإسكوا وغيرها من منظمات دولية وجامعات عربية وأجنبية، ومن ضمنها كانت مساهمته المميزة (قبل الحرية والديمقراطية، الاعتراف بالإنسان) الواردة في تقرير التنمية البشرية العربية للعام 2004 ، الصادر عن مكتب الأمم المتحدة الإنمائي.

وفي العام الماضي صدر له كتابه (الإنسان المهدور) ناشرا ملف هدر الإنسان بدءا بهدر الدم والتجريم والتحریم والنفي والإبعاد في الوطن وخارجه، والاستبداد وآليات تحكمه بالسلوك وتدجينه للطاقت الحية، مرورا بهدر الفكر والوعي والشباب والمؤسسات، وانتهاء بألوان الهدر الوجودي في الحياة اليومية، لكنه وكما في كتابه الأول (الإنسان المقهور) يظل دوما يراهن على قدرة الإنسان المقهور والمهدور على الوعي والصمود وتجاوز المحن، من خلال علم النفس الإيجابي، فاتحا في حلقة الليل طاقة تفاؤل تماما كما يفعل العالم الفنان.

ولكن.. قد تتساءل قارئى العزيز، لماذا حديثي عن مصطفى حجازي بصيغة الماضي الذي كان وكان، وكأنه مغادرننا بعد فترة، وعندي لسؤالك إجابة منقوصة، أجل.. فالرجل بعد معاشته الثرية لمجتمعنا، سيغادرننا مع انتهاء العام الجامعي الحالي، أما الأسباب فإنه يرفض التصريح بها ويرجو منا تجاوزها، بما عرفنا عنه من اعتداد العالم بنفسه وبكبريائه، ولكنني في كل الأحوال واثق أيا كانت هذه الأسباب، فهي لا تبرر هدرنا وتفريطنا بمثل هذه الكفاءة المميزة، في وقت تتصاعد من حولنا الوعود الرسمية عن تحولات وشبكة وتغييرات جذرية على ساحة العمل الاجتماعي، فهل ستكون مغادرة حجازي النهائية للبحرين، مثلا لا جديدا لإدماننا هدر الكفاءات والخبرات الذي حذرنا منه في كتابه الأخير!؟.

11مايو2006

مفارقات متفرقة

هذه مفارقات متفرقة في موضوعاتها ذات طرافة، لكنها تستحث التأمل والنظر.

المفارقة الأولى: التجنيس في أمريكا والبحرين:

توارد في الأخبار أن جدلاً دائراً في أمريكا حول مشروع (نحن أمريكيون)، والذي يتمثل بترجمة إسبانية للسلام الوطني الأمريكي، منتجة وموزعة على قرص (CD) للتيسير على المجنسين حديثاً إنشاد هذا السلام بالإسبانية، لكونهم لا يحسنون اللغة الانجليزية التي هي لغة السلام الوطني المعتمدة، ويأتي الرئيس الأمريكي في مقدمة المعارضين للمشروع، حيث شدد على وجوب بقاء كلمات السلام الوطني بلغته الأصلية، وعلى وجوب أن يعرف المجنس هذه اللغة ويتقن التحدث بها.

يا سبحان الله، دولة بحجم أمريكا وجبروتها تحرص على هويتها، وتتمسك بوحدة لغتها، ونحن في البحرين، على صغر

مساحتنا وقلة حيلتنا، وتواضع عدد مواطنينا في وسط هذا الخليط الهائل من جنسيات ولغات المتعاشين معنا على أرضنا، هل يستتكر علينا لو طالبنا بشرط معرفة اللغة العربية كتابة وتحدثاً قبل أن نمنح جنسيتنا لغير الناطقين بلغتنا؟، ألسنا نحن أولى بمثل هذا الحرص والتشدد من رئيس أعظم دولة في العالم؟!.

المفارقة الثانية: بين الاختيار ومغزى المناسبة:

تبركاً بالذكر الحكيم في بداية حفل افتتاح المؤتمر الوطني للسياسات الاجتماعية بمملكة البحرين، في أبريل/نيسان الماضي، اختار المقرئ آيات من سورة الحجرات ليلتو: (يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين).

لا يمكن لكائن أن يعترض على كلام الله جل جلاله، ولكن ألم يكن بالإمكان اختيار آيات أخرى لا توحى بالتشكيك فيما كان يسعى إليه القائمون على المؤتمر من إعلان نيتهم لتحول جديد في مسار السياسة الاجتماعية، والذي يكاد يقابل هنا (النبأ) الذي تشير إليه الآية الكريمة!، ألم يكن في الإمكان منح هذا

التوجه الجديد مباركة وتأييد القرآن، من خلال اختيار ما يتواءم معه، كآلية الكريمة: (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون).

حين ذكرت هذا المفارقة لأحد الأصدقاء تذكر على الفور مفارقة مشابهة شهدتها شخصياً في عام 1985 في حفل افتتاح المؤتمر الثالث للمرأة في الخليج والجزيرة العربية في أبو ظبي، حيث تنصدر أهداف ذلك المؤتمر آنذاك الدعوة إلى تعزيز دور المرأة في المجتمع من خلال تشجيعها على الخروج للعمل في مختلف مواقع الإنتاج، فإذا بمقرئ القرآن في ذلك الحفل يتلو من سورة الأحزاب الآيات الكريمة التالية: (يا نساء النبي لستن كأحد من النساء إن اتقيتن فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض وقلن قولاً معروفاً، وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى) إلى آخرها!.

المفارقة الثالثة: البحريني وغير البحريني في سوق العمل:

بفضل التقنيات الحديثة انتشرت منذ فترة في البحرين كما في سائر بلدان العالم، ظاهرة تبادل إرسال واستقبال الرسائل

الهاتفية القصيرة، وسرعان ما تجاوزت غرضها الأساسي، من إخبار وتبادل للتهاني والتعازي، لتتحول إلى متنفس على الطريقة المصرية الشهيرة للتعليق والسخرية والتنكيت على عجائب أوضاعنا المعيشية والسياسية، وهو مجال يستحق وقفة مطولة قد تتاح يوماً، ولكننا نود هنا أن نهدي القارئ العزيز وكذلك مشروع مكنزي طيب الذكر، الرسالة الهاتفية التالية، التي تغني عن أي تعليق: بحريني يسأل انجليزي: كم راتبك؟

قال: الأساسي 800: دينار وبدل سكن 200 دينار وبدل موصلات 100 دينار، غير البونس وسيارة وتذاكر. وجاء دور الانجليزي ليسأل البحريني: وأنت كم راتبك أجاب البحريني 200: دينار فتساءل الإنجليزي: وهذي بدل شنو (ماذا)؟

رد البحريني: هذي بدل ما أشحت!.

17 مايو 2006

المواطنة (1)

تورد فاطمة المرنيسي في كتابها الشيق (شهرزاد ليست مغربية) حادثة ذات دلالة، ففي مقابلة لها مع الكاتب العام (الوكيل) لإحدى الوزارات التي تقدمت للعمل فيها بعد تخرجها من الجامعة مباشرة وشعورها بأن (المغرب يحتاجني وأن مساهمتي أمر حيوي)، راحت تجيب على أسئلته المتعلقة بتربيتها ودراستها، ولكنها دهشت عندما سألها سؤالاً لم تكن تتوقعه:

- من أي عائلة أنت؟ ومن يكون أبوك؟

فأجابته بكل اندفاع الشباب ومثاليته:

- أنا من "عائلة" جامعة محمد الخامس، وأبي هو الدولة الوطنية المستقلة.

ولك عزيزي القارئ أن تتوقع النتيجة.

ولكنها تعقب على جوابها هذا بأنه كان (طالع من أعماق القلب، القلب الذي نشأ منذ الصغر على الأغاني الوطنية والحلم بمغرب تختفي منه العائلية والقبيلة مفسحتين المجال أمام خلق دولة رائعة، دولة المواطنين)، وتستطرد قائلة بأن جوابها ذاك هو إحدى اللحظات التي تفتخر بها حتى اليوم، لأنها كانت على حق، كان شعورها نابغاً من كونها مواطنة. حلم فاطمة المرنيسي بدولة تختفي منها العشائرية والقبلية، ومن الضرورة إضافة الطائفية إليهما، قد يكون حلماً قديماً شاركها فيه الكثيرون ممن عايشوا ولادة الدولة القطرية منذ عقد الخمسينيات وحتى مطلع السبعينيات، إلا أنه أصبح يشكل في الوقت الحاضر شرطاً لازماً لإعادة تأسيس هذه الدولة، في المغرب كما في البحرين كما في مختلف الدول العربية، لتكون دولة مواطنين لا دولة رعايا.

وإذا كان مثل هذا القول قد ينظر إليه البعض من قبيل التنظير غير الواقعي في ظل مناخ تسوده القبلية وتسيطر عليه الطائفية، والذي يمثل عراق اليوم مثاله الصارخ، حيث تترسخ فيه ديمقراطية الطوائف لا ديمقراطية المواطنين، ويدور الحديث حول

المحاصصة الطائفية والأثنية لتولي مناصبه القيادية، كمدخل لمرحلة يتكرر فيها النموذج اللبناني ويجري ترويجه وتعميمه من ثم على بقية الدول العربية بوصفه العلاج الوحيد للفسيفساء التي تتكون منها المجتمعات العربية، والتي تعايشت فيها هذه الإثنيات والطوائف، وتقاسمت جميعها معاناة الضيم والظلم بقدر أو بآخر، فإذا ما لاحت في أفق الحاضر بارقة الأمل في التغيير والتحول نحو الأفضل، نحو إشاعة وتجسيد شرعة حقوق الإنسان بين الأمم، فإذا بهذه الجماعات والطوائف تكاد تكون بمطالب استرجاع ونيل حقوقها أن تتحول إلى مصدر تهديد لتفكيك مجتمعاتها وليس مصدراً لتماسكها وتعزيز وحدتها في إطار تنوع طوائفها وفئاتها، كما نأمل ونرتجي.

فإن من الواجب ألا تكون المراهنة عندئذ على الطائفية والقبلية، لكونهما تمثلان نكوصاً خطيراً وارتداداً إلى الماضي، وإنما يتوجب أن تكون المراهنة على المواطنة وحدها باعتبارها القاطرة القادرة على أن تقود الدولة الوطنية الحديثة نحو المستقبل، وأن تضمن استمراريتها كدولة عصرية قابلة للتطور

والتنمية، شريطة أن تقوم هذه الدولة على أسس المساواة بين مواطنيها في الحقوق والواجبات المدنية والسياسية، وعلى العدالة وتكافؤ الفرص والشراكة الحقيقية في كل ما من شأنه تقرير مصيرهم، حاضراً ومستقبلاً.

قد تبدو هذه شعارات طوباوية مقارنة بالواقع المعاش يومياً، رغم أن دولاً أخرى استطاعت أن تجسدها واقعاً، وتؤسس عليها ديمقراطيتها وتشيع بين أبنائها روح المواطنة الحقيقية، فإن حلم تحقيق المواطنة في مجتمعنا يوماً ما لا ينبغي أن يخفت في صدورنا، لأنه أمل المستقبل لأبنائنا وأحفادنا، لذلك دعونا نتواصل معه حتى وإن لم تتوفر له فرص التحقق في حاضرنا، ليوصل هذا الحلم كل من يؤمن بالمواطنة طريقاً وحيداً للخروج من نفق الطائفية والقبلية، وأن يسعى لمقارنته بأسلوبه الخاص وتجاربه الشخصية! (للموضوع تنمة).

20 مايو 2006

المواطنة (2)

عاش صديق لي مؤخراً تجربة قد تبدو لأول وهلة عادية ولكنها تركت في نفسه أثراً كبيراً، ففي أحد الأيام اكتشف ضياع رخصة قيادته، فقرر أن يغامر بقيادة سيارته ولكن بحذر وانتباه ليتجنب أي مخالفة قد تعرضه في الطريق لطلب رخصته الضائعة، فحرص على الالتزام بكل قواعد المرور، وخاصة بالسرعة المقررة في الشوارع وعدم تخطي الإشارات الضوئية، بل صار يمنح الفرصة لمن يريد تجاوز سيارته أو الدخول في مسارها، وهي أمور كما يعترف كانت من المستحيلات، فقد اشتهر بتهوره وعصبيته، وضيقه بمن يتجاوزه ينتهي في الغالب بأن يطلق لنفسه عنان التوبيخ وإشارات التنديد والاستنكار!.

لقد اكتشف خلال أيام قليلة من تعويد نفسه على الهدوء والتروي، أنه كان يتخلص شيئاً فشيئاً من شعوره بالإرهاق والتوتر كان يلزمه بعد كل جولة بالسيارة، واكتشف بأن ما يقال في

الشعارات المرورية ليس كما نطلق عليه استخفافاً (كلام شعارات)، شعر بأن للالتزام به تأثير نفسي محسوس، فلا شيء يستحق حرق الأعصاب، فها هو يصل بسيارته إلى حيث كان يصل من قبل متأخراً قليلاً ولكن بفارق مهم، هو أنه يصل بحالة من الاسترخاء والسكينة.

على مستوى الانطباع الأولي، قد نتسرع فنحكم بأنها تجربة عادية، ولكن بتجاوز سبب الدخول فيها، ومحاولة الوقوف أمام نتيجتها المتحققة بالحالة النفسية التي ولدتها لدى هذا الصديق، سنلاحظ أذا تأملنا قليلاً مدى الانسجام الداخلي الذي يتولد من التزام الفرد بالقوانين والأنظمة، والتي هي هنا محددة بقواعد المرور إضافة إلى التحلي بأخلاقيات استخدام الطريق، وهذا في تصوري ما يشكل جزءاً من منظومة القيم التي تتشكل منها ما ندعوه بالمواطنة.

سوف يقول البعض هذا تنظير ومبالغة، ولكن مهلاً، لماذا لا نساير هذا الطرح حتى آخره لنحكم على فساده من صحته، ما

هي المواطنة؟، إنها قد تكون في صورتها العامة علاقة معقدة ومركبة ما بين الفرد والدولة التي ينتمي إليها، علاقة تبادلية: حقوق للفرد على الوطن، تقابلها واجبات للفرد تجاه الوطن، ولكن المواطنة في جوهرها، بتصوري القابل للخطأ كما للصواب، هي أيضا حالة من انسجام الفرد مع القوانين التي تنظم حياته ومعايشته لغيره من أبناء وطنه في علاقة مبنية على التفاهم والتسامح المتبادل، بمعنى أن تكون هناك في أعماق كل منا قوة ذاتية داخلية تلزمننا بالامتثال للقوانين واللوائح دونما حاجة إلى سلطة خارجية تجبرنا أو تراقب هذا الامتثال وتوقع علينا الجزاءات في حال مخالفتنا لها، هذه القوة الداخلية هي ما يمكن أن أدعوه بنواة المواطنة الصلبة، وبالمناسبة هي التي يقوم عليها كذلك الإيمان الحقيقي للمسلم، الذي لا يبتغي من عبادته لله أن يثاب عليها بدخول الجنة وحسب، وإنما هو في الأصل يعبد الله حبا وامتنانا لخالقه، بهذا تكون أشرف العبادات ما كانت بلا غايات نفعية ذاتية، وهكذا تكون المواطنة عبادة أيضا.

ولكي نقارب الواقع أكثر، فإننا يمكن أن نلاحظ كيف يلتزم المواطنون في الدول المتقدمة حين نزورها في مختلف المواقف الحياتية واليومية التي تتطلب مثل هذا الالتزام، حتى ولو أدى ذلك إلى وقوفهم في طوابير طويلة، أو غيرها من مشاهدات تجسدها الأفلام السينمائية والمسلسلات التلفزيونية الأجنبية، في مواقف يستغرب بعضنا من شدة الالتزام لدى فرد يمكن له أن يتهرب أو يتغاضى، ولكنه لا يستطيع لأن نزعة المواطنة الداخلية تظل هي رقيبته وحسيبه، كأن يقف بسيارته وقت الفجر عند إشارة ضوئية والشوارع من حوله خالية تماماً، فقط لأنها حمراء!.

22 مايو 2006

الفساد سبب فوز أمريكا

" في مكان يقبل معظم الأشخاص المال الوسخ، يبدو من يصر على رفضه تهديداً للآخرين واحتمال فضح لهم، فيفعلون كل شيء للتخلص منه، وهم أساساً لم يجدوا حرجاً لكي يقولوا لي ذلك: إذا أردت الحفاظ على رأسك فوق كتفيك، فيجب أن تفعل مثلنا، لا تظهر نفسك أسوأ ولا أفضل منا. وبما أنني لا أريد الموت، لكنني كذلك لا أريد التلوث أو إنزال العذاب على نفسي، أفضل التصرف مثلما تصرفت معكم، أبيع نفسي داخل المبنى، هذا ما قاله الموظف العثماني لبطل رواية (رحلة بالداसार) لأمين معلوف، وهو يعيد له ما أخذه منه من نقود كرشوة علنية أمام بقية الموظفين داخل المبنى، مفسراً موقفه المستغرب في ذلك الزمن الذي كانت تشيع فيه الرشوة.

وبقدر ما يمثل هذا الموظف الحكومي استثناء للقاعدة آنذاك، فإنه من جهة أخرى يكشف بتوضيحاته ومعاناته عن طبيعة الفساد حين يستشري في كل زمان ومكان، حيث لن يقبل

الفاسدون أن يكون بينهم من هو ليس منهم، لأنه سيشكل مصدر الخطورة الدائمة عليهم، حتى لو كان سلبياً (كاف عاف عن غيره)، وتزداد شراسة الفساد وترسخه إذا ما تمكن من رأس الجهاز، فهو عندئذ لن يكون بحاجة للتخفي والتواري وراء إجراءات ملتوية يتفنن فيها صغار الموظفين، وسيحول الفساد إلى نوع من الإجراءات المعترف بها والمتعارف عليها.

وإذا كانت أدبيات وتقارير المنظمات الدولية في ملاحظة الفساد، باتت تميل للتسليم والاعتراف بأن أي مجتمع إنساني معاصر لم يعد معصوماً من الفساد، وأن أي نظام سياسي، مهما بلغت صرامة تشريعات وآليات التدقيق والمحاسبة فيه، لا يمتلك الضمانة المطلقة بعدم إمكانية فساد مؤسساته وقياداته، فإن معيار نجاح مكافحة الفساد قد انتقل إلى نقيض ما هو شائع في عالمنا العربي الذي يرتع في مستنقعات وحلقات متشابكة من الفساد، حيث لا نسمع ولا نشهد إلا فيما ندر اكتشاف حالات الفساد وتقديم الفاسدين للتحقيق والمحاكمة والتشهير بهم، فننتصور مخدوعين بأن مجتمعاتنا نقية خالية من هذا الوباء، بينما أصبح المعيار هو العكس من ذلك تماماً، صار يقاس

بمقدار ما تكتشف من حالات فساد ورشوة، وبمقدار ارتفاع المستوى الوظيفي للمتهمين أو المشتبه بفسادهم أو بتواطئهم واستغلالهم لمراكزهم ونفوذهم، وتعذر فرص النجاة بأنفسهم عن طريق تقديم كبش فداء بديلاً عنهم، وهكذا يكون المقياس على جدية المكافحة، وبهذا تكتسب الدولة مصداقيتها وترتقي في سلم الدول الأقل فساداً في العالم.

وعلينا ألا نقصر مفهومنا للفساد على صورته المادية المباشرة والشائعة، فقد تعددت مجالاته وصيغته بتنوع وتوسع الحياة المعاصرة، فالى جانب الفساد المالي هناك الفساد الإداري والسياسي والتربوي والأخلاقي، فحيثما تكون هناك فرصة لتجاوز قيم المساواة والنزاهة والشفافية، وتكون هناك ثغرات في القوانين والأنظمة واللوائح أو القدرة على تكييفها أو تجاوزها، يكمن فيروس الفساد خامداً ينتظر تهيئة الظروف لينشط ويتحرك ويتكاثر كالسرطان ما لم يواجهه مبضع الجراح في وقت مبكر!.

في السابق كان الفساد غالباً محلي الصنعة والغايات، ولكنه اليوم وبفضل العولمة، أصبح متصلاً بشبكات عابرة للحدود

ويخدم مصالح القوى العظمى وسعيها للهيمنة على مقدرات الأمم، وفي مقدمتها أمتنا العربية، ففي مشهد معبر من فيلم (سيريانا)، الذي يعرض حالياً، يهدد أحد المحققين في عمليات الفساد، مسؤولاً أمريكياً بفضح عملياته القائمة على الرشاوى والجريمة والفساد لكي يفوز بصفقته في إحدى الدول العربية النفطية، فإذا بهذا المسؤول يجيبه متهكماً: (أقول فساداً.. إن الفساد هو سبب فوزنا!).

27 مايو 2006

عرض حال المرأة .. في بلادي!

(يا أمي.. لماذا أنجبتني أنثى في عالم ذكوري؟!) بهذا العتاب الشاكي تلخص المرأة واقع الظلم والتمييز الأزلي ضدها في بلادي، هكذا أتصورها دائماً، واليكم بعضاً من أسبابي!.

في موقع إلكتروني لإحدى الإذاعات الدولية، قرأت ذات مرة تفاصيل يوم من حياة زوجين عاملين في مصر، وهي تكا تتطابق مع حياة أي زوجين في البحرين، وفي أي بلد عربي آخر، فرغم اختلافات تعود لخصوصية كل مجتمع، يبقى العامل المشترك بينها هو المعاناة الأزلية للمرأة.

ففيما تستيقظ المرأة العاملة قبل زوجها في ساعات الفجر، وتتهمك في ترتيب الأمور وتحضير متطلبات الغذاء وتجهيز الإفطار، ثم البدء في ايقاظ الجميع بمن فيهم زوجها العزيز الذي يستيقظ متراخياً ويأخذ حمامه ويتناول إفطاره، فيما هي تلاحق أبناءها وتلبي احتياجاتهم قبل ذهابهم للمدرسة، اتصل كعادتها

لمقر عملها متأخرة منهكة متوترة، وعند العودة من العمل تسارع إلى المطبخ لتباشر في إعداد وجبة الغداء، في حين يأخذ سي السيد حمامه ويتخفف من وعثاء العمل، ويدخل مباشرة بعد الغداء لينال قسطه من قيلولة الظهر، فيما تتشغل هي في غسيل الصحون والثياب أو متابعة الشغالة ، إن كانت محظوظة بشغالة لا تحرق لها أعصابها!، وفي فترة ما بعد الظهر يخرج الزوج إلى المقهى أو حيث يلتقي بأصدقائه، أما الزوجة فهي تقضي هذه الفترة في مساعدة الأبناء في مراجعة الدروس وإنجاز واجباتهم المنزلية، ثم تسرع لتعد وجبة العشاء والتحضير كذلك لليوم التالي، وحين يحضر الزوج ويتناول معها ومع الأطفال العشاء، فإنه في أحسن الأحوال يبقى بعد ذلك، لا ليساعد زوجته وإنما ليسترخي على أريكته مواجهًا التلفزيون، مرفها عن نفسه فيما تكون زوجته وفي أحسن الأحوال جالسة بجواره، ولكنها تقاوم إرهاقها ونعاسه، محاولة قدر طاقتها مجاراته في مشاهداته وتعليقاته، حتى لا يتهمها بأنها ما عادت تلك المرأة التي تشاركه

أوقات مسراته، خشية أن يهجر البيت مساء إلى حيث لا تأمن
على استمرار أسرتها وزواجها!.

هذا عرض موجز ليوم من حياة امرأة عاملة عادية، بمعنى
ليس لها أي أنشطة اجتماعية أو سياسية أو خيرية، أو اهتمامات
قد تتضاعف معها مهامها وهمومها، وهو عرض قد يبدو مبالغاً
فيه، لكننا نعيش يومياً بعضاً منه.

فالمراة هي المراة، هي المبادرة في أي مكان لتولي أمور قد
أصبحت بحكم العرف والتشئة والتقاليد، لا يجوز أن يقوم بها
الرجل بحضور المراة، إلا في حالات نادرة، تشكل استثناءات لا
تبطل هذه القاعدة!، ولا يقتصر هذا التقسيم الجنسي الأزلي على
مجتمعاتنا الشرقية، فرغم تخلص المجتمعات المتقدمة من
ممارسات عديدة مجحفة بحق المراة، فإن هذا التقسيم يكاد يسود
المجتمعات الإنسانية كافة، ومع ذلك فإن الأصوات لا زالت
تتعالى تشكك بقدرات هذا الكائن الرائع، الذي ينشأ منذ نعومة
أظفاره على البذل والتضحية والقبول بالمرتبة الثانية لكونه أنثى،
فالمراة اليوم مطالبة بأن تدخل في سباق منافسة مع الرجل في

ميادين العمل المختلفة لإثبات أحقيتها وقدراتها، وفي ذات الوقت مطالبة بأن تواصل القيام بأعباء أدوارها النمطية كأم وزوجة بصورتها التقليدية المتوارثة عن جداتها.

بعد كل هذا، أتعجب عندما يتعالى احتجاج الكثيرين على دعوات إنصاف المرأة وتطبيق مبدأ التمييز الإيجابي لصالحها، بتنفيذ نظام الكوتة في الانتخابات النيابية، كما أتعجب من تراجع أكبر جمعياتنا الإسلامية عن وعودها بدعم وصولها للبرلمان القادم، متخيلة عن حلم تحقيق سابقة للمرأة البحرينية بموازاة سوابق عربية وإسلامية مجاورة!،

29 مايو 2006

حفيد الشيخ الأبيض

محير منطق المصادفة الذي يبدو بلا منطق، فالمصادفة بحكم اتساع علاقات الإنسان وكثرة تنقلاته بين بقاع العالم، تتزايد احتمالات وقوعها وتتنوع صورها وأحداثها وأشخاصها، ولعل ما حدث لي مؤخرا خلال مشاركتي في ملتقى الإعلام والإعاقة والذي نظّمته مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية احتفاء بمرور عشرين عاما على إصدارها لمجلتها المتميزة (المنال)، يعتبر مثالا على غرائبية المصادفة!.

فعلى هامش الملتقى عرضت مطبوعات خصص ريعها لصالح هذه المدينة الإنسانية، من ضمنها كانت مؤلفات الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، والذي يتميز بإبداعاته الأدبية كما في تحقيقاته التاريخية كمثل نادر للحاكم المتقف المتفاعل مع قضايا مجتمعه وأمته، فكان أن وقع بين يدي روايته (الشيخ الأبيض)

والصادرة في عام 1996، وهي رواية سبق لي أن قرأتها فيما مضى، ثم ضاعت كما تضيع الكتب المتداولة عادة بين أيدي الأصدقاء!، كان السياق العام للرواية لازال يسكن ذاكرتي تحت غلالة من الغموض، لذا سرعان ما اقتنيتها وبدأت مباشرة في تصفحها لعلني أستطيع الإلمام السريع بوقائعها واستعادة أجوائها.

يشير مؤلف الرواية في مقدمته، أن الممثل الأمريكي "باتريك سويزي" عندما زاره ذات مرة، أبدى له رغبته في لعب دور شيخ عربي، فاعترض مدير أعماله بأن ملامحه لا تتطابق مع الملامح العربية، فكانت إجابة الممثل بإمكانية اختلاق قصة عن جندي أمريكي يضيع بين قبائل شمال أفريقيا فيعيش بينها ويصبح واحدا منها حتى يصير شيخا عليها، فما كان من مؤلفنا إلا أن قال له: ما رأيك لو كتبت لك قصة حقيقية، وهكذا كتبت رواية الشيخ الأبيض، والتي تبدأ وقائعها في عام 1805، بإبحار السفينة (ايسكس) من مدينة (سيلم) الأمريكية متوجهة نحو سواحل الجزيرة العربية، طمعا في تحقيق أرباح

مجزية من المتاجرة في البن الذي اشتهرت به تلك السواحل، حيث كان ضمن بحارتها صبي في التاسعة من عمره يدعى جوهانس هيرمان بول، جريا على عادة سكان تلك المدينة آنذاك بأن يدفعوا بأبنائهم في سن العاشرة للعمل كغلمان على ظهر السفن ليشبوا فيما بعد بحارة متمرسين، وعندما وصلت هذه السفينة لميناء عدن في مطلع عام 1806، استغل الانجليز حاجة قبطانها لمرشدين، في تنفيذ خططهم الرامية لعدم تمكين الفرنسيين من إقامة وكالة لهم على جزيرة كمران الاستراتيجية عند مدخل البحر الأحمر، والتي اشترها لهذا الغرض السيد محمد بن عقيل، أحد السادة العلويين في ظفار والتاجر الطموح الباحث عن دور وزعامة في المنطقة، وحين هوجمت الجزيرة وحطمت تحصيناتها ونهبت ممتلكات ذلك الرجل، انتقم من طاقم وبحارة السفينة الأمريكية بقتلهم جميعا باستثناء الصبي بول، الذي ويا للصدفة تشفعت من أجله زوجته ليكون ابنا لها وله بعد فقده لوحيده قبل سنوات، فأبقاه وأسماه عبدالله.

وتمضي حوادث الرواية بتفاصيلها الموثقة بالمراجع والتواريخ، لتعرض لنا مغامرات وتقلبات مواقف السيد محمد وفقا لظروف المنطقة، بمصاحبة ومساندة ابنه بالتبني، والذي كبر وتزوج وأنجب ولدين، ورفض كل محاولات الأمريكان لإرجاعه لموطنه الأصلي، حتى اغتيال والده على يد قبيلة مناوئة، وبعد أن أخذ بثأر أبيه، والذي كلفه فقدانه لولديه، بايعه شيوخ قبيلة القرا شيخا عليهم.

وعودة للملتقى، فبالمصادفة يجلس بجواري الدكتور حامد مرجان، أستاذ الاتصال الجماهيري بجامعة عجمان، بعد عرضه لورقته، فإذا به يمسك بالرواية مؤكدا لي واقعيته، وأنه قام بنفسه بالتحقق من وقائعها، وقبل أن أبدي أي تعليق يفاجئني بالقول بأن أم جدته "سعيدة" هي الأبنة الوحيدة لهذا الشيخ الأبيض!.

31 مايو 2006

من أجل المستقبل.. دفاعاً عن فشت العظم

هل هي لعنة التسابق المحموم بين دول المنطقة، هذا العمران الاستثماري المتكاثر من حولنا بصورة جنونية كالسرطان الذي لا يحده شيء، والمتجني على كل بيئاتنا البرية والبحرية بلا رحمة ولا شفقة، هذا العمران الذي تزدهي به وتروج له ألوان الإعلانات في الصحافة كما في التلفزيون، وترفع راياته ولوحاته أعمدة النور في شوارعنا، تتغنى بمفاتن جماله ومباهج جنانه، مرة عن قربه من مركز المدينة وأخرى عن واحاته الوادعة في أحضان الصحراء، وثالثة عن روعة إطلالاته على شواطئ بحار لا تنتمي لشواطئنا القليلة الفالطة من المصادرة، والمخربة المطوقة بالمخلفات، التي تجرح أقدام أطفالنا إن هم استسلموا لمداعبات الموج!.

وفيما تتقلص مساحات حلم المواطن وتتضاءل فرص حصوله على قطعة أرض لإقامة بيت عمره وسكن مستقبله، تحاصره وتطارده كل يوم إعلانات الفلل والشقق والشاليهات الموغلة في

خرافية الترف والبذخ، لتضيف إلى حرمانه الحاضر والواقع، شعورا قاهرا بالعجز واليأس من غده، فيما تشرع الأبواب أمام الغريب ليتمتع بقدرة القادر بمزايا هذه المستوطنات الاستثمارية، وبضمانة التملك والإقامة المديدة، فتتحول مدننا إلى مدن عالمية لا هوية لها، يستوطنها كل غني من شتى جنسيات العالم، تلك هي النسخة المطوّرة من هجمة الاستعمار التي تحملها لنا العولمة وسوقها عابرة الحدود، الاستعمار الذي لن يكون لنا بعده خلاص ولا تحرير، حسب رؤية المفكر الكويتي عبد الله النفيسي هل هذه تداعيات سوداوية متشائمة، أم قراءة استشرافية لواقع جديد يجري فرضه بالقوة على الأرض لتكتمل معالمه بعد سنوات معدودة ومنظورة؟!.

وبالمقابل تعتري الحيرة والتردد وزارة الإسكان وأجهزتها المعنية باختيار مواقع لمدن إسكانية جديدة للمواطنين، فلم يعد ضمن تصرفها من الأراضي الخارجة عن الاستيلاء والحيازة الخاصة ما يكفي، فتتطلع نحو البحر كحل وحيد لتدفن المزيد من سواحلها، كما هو الحال في المحافظة الشمالية، بينما تخطط الآن لمدينة إسكانية ولاستثمارات عقارية تقوم على دفن وتسوية

فشت العظم، هذا الذي تقول عنه صديقة البيئة الأولى خولة المهندي، إنه يشكل أكبر ثاني الفشوت البحرينية مساحة، وأغنى فشوت الخليج على الإطلاق وأكثرها انتعاشا بالشعاب المرجانية ذات يوم مضى، الشعاب التي تشكل منظومة متكاملة من الحياة البحرية، من المأوى والحماية والتغذية والظروف المناسبة لتكاثر كائنات بحرية عديدة تقف عليها كائنات بحرية أخرى وتتعايش معها في سلسلة من العلاقات المركبة، إلى جانب الطحالب والأعشاب البحرية والتكوينات الرملية والصخرية، هذه البيئة المتنوعة والحيوية ليست صخورا لا حياة فيها ولا أرضا بورا تبحث عن مستثمر، إنما هي ثروة وطنية، حيث تصل نسبة ما يصطاد منها حاليا 60% من المجموع الكلي لحصيلة البحرين من الأسماك مما يجعل منها المصدر الرئيس للثروة السمكية، كما سيؤدي دفان هذا الفشت إلى إلحاق الضرر البالغ بجميع المصائد الأخرى القريبة وصولا إلى جزر حوار في الجنوب.

إنني إذ أتضامن مع خولة المهندي في مطالبتها بموقف صريح من متخذي القرار وبموقف مدافع واضح وقوي من جميع مؤسسات المجتمع المدني، وأؤيد كذلك الدكتورة منيرة فخرو في

دعوته لتشكل لجنة من هذه المؤسسات للدفاع عن هذا الفشت المهدد، والذي اسمته بحق بالجنة البحرية.

فإن قضية فشت العظم باعتقادي ينبغي أن تكون منطلقاً لحملة توعية مجتمعية أشمل لكيفية حفاظنا على البيئة، يكون عنوانها (مواطنون من أجل المستقبل) تستهدف تغيير مفاهيمنا وسلوكياتنا المتساهلة مع كل أنواع الهدر والتخريب البيئي، وتكشف فداحة خسائرنا بالماضي وخطورة التحديات لمستقبل أحفادنا.

ولنا عودة للموضوع

5 يونيو 2006

لأجل المستقبل..

تمنيات لجمعية أصدقاء البيئة

مع التهئة بإعادة انتخاب المجلس الإداري لجمعية أصدقاء البيئة البحرينية مؤخرأ، وما تعبر عنه من تأكيد ثقة برئستها وأعضائها الإداريين، فإنني أتمنى على الجمعية في بداية دورتها الجديدة أن تتبنى مطالبة عاجلة لمعالجة خلل عدم تمثيل البيئة بمندوب متخصص عنها في اللجان الحكومية كالتجديد الحضري للمدن والقرى بوزارة البلديات والزراعة، وفي اللجان المشتركة التي تدرس وتجزز طلبات البناء لضمان شروط الحفاظ على البيئة المحلية، أما فيما يتعلق بانطلاق حملتها للتحذير من المخاطر البيئية والاقتصادية المتوقعة من دفن فشت العظم لإقامة مدينة إسكانية جديدة، وفتح الباب على مصراعيه لمشروعات استثمارية عقارية وسياحية في هذه المنطقة التي تمد البحرين حالياً بأكثر من 60% من ثروتها السمكية، فضلا عن

تأثيراتها المباشرة على مستقبل صلاحية بقية المصائد القريبة منها، في حال إذا تم مثل هذا الدفان بطريقة تؤدي لتدمير البيئة البحرية.

أتمنى على الجمعية أن تكثف جهودها وتوسع من دائرة أنصارها وحلفائها المستهدفين من جهة، وأن تتوع من جهة أخرى من أساليب وصيغ خطابها الموجه في هذه الحملة، وأنا قبل أن استرسل في التمني أعلم بحكم خبرة المتطوع العتيق ما يعنيه أن يأتي أحد من الخارج ليعدد مقترحات تبدو وجيهة في الطرح والتصور النظري، لكنها صعبة التطبيق لقلّة الإمكانيات البشرية والمادية، ناهيك عما يكتنف العمل التطوعي من عدم ضمان الالتزام. ولكنه وكما يقال لأبد مما ليس من بد!، فهذه الجمعية في تصوري تنفرد اليوم بأهمية قصوى واستثنائية لكونها خط الدفاع الأول عن البيئة وهي بذلك تتحمل مسؤولية التوعية بضرورة حمايتها ليس فقط من جور الجهات الحكومية أو قطاعات البناء والاستثمار العمراني، بل وحتى من قبلنا نحن كمواطنين في ممارساتنا اليومية، وسلبيتنا التي تفضحها تجارب

ناجحة لتفاعل مواطني الدول المتقدمة، في نطاق أسرهم ومدارسهم ومواقع عملهم وفي مختلف ميادين حياتهم، من حيث تعديل هذه الممارسات وفي تربية النشء الجديد على احترام البيئة والتعامل معها كصديق وليس كمعدٍ.

وعودة لمقترح توسيع دائرة الأنصار والحلفاء المستهدفين للحملة المنشودة، فإنه يمكن التركيز على أن مخاطر دفن فشت العظم سوف تمس مستقبل كل مواطن بالمعنى الحقيقي وليس المجازي، مما يتطلب أن يتصدر هذا الموضوع قائمة أولويات مؤسسات المجتمع المدني، وبدون استثناء، من جمعيات باختلاف مجالات تصنيفها وأنشطتها ونقابات وجهات وفئات أخرى كالصحافيين وكتاب الأعمدة فيها (وما أكثرهم اليوم!)، كما يتوجب السعي لإشراك بل وتوريث مجلسي النواب والشورى في هذه الحملة لتشكيل جماعة ضغط شعبي واسعة ومنظمة تتصاعد بنفس وتيرة التحضيرات والإجراءات المتخذة من قبل الجهات الرسمية المعنية بتنفيذ مشروع دفن الفشت، على أن يتم توجيه دعوات المشاركة لهذه الجهات ومتابعتها بصيغة فعالة

غير تقليدية، كما يمكن طلب الإسناد الفني من المنظمات الدولية المدافعة عن البيئة ذات المصداقية والحيادية عن البيئة.

أما على مستوى التنوع في صيغ وأساليب الخطاب الموجه من هذه الحملة، فيمكن اللجوء إلى المباشرة في تقدير وترجمة المخاطر المترتبة على دفن الفشت في مختلف الميادين والتعبير عنها بالأرقام والإحصاءات كلما أمكن، وعلى عرض آثاره السلبية على البيئة البحرية بصورة موجزة وملخصة قابلة للاستيعاب السريع من قبل مختلف فئات المواطنين، كما يمكن التذكير بكوارث بيئية سابقة عصفت بالبحرين، كنضوب العيون الطبيعية الشهيرة وانحسار رقعتها الزراعية، أو تلك التي لازالت تعاني منها في الوقت الحاضر كخليج توبلي وتزايد نسبة ملوحة المياه، بهدف تحفيز الذاكرة المجتمعية لزيادة القلق على مستقبل البلاد والأحفاد!.

7 يونيو 2006

مناظرة بين المسرح ومباراة كرة القدم

في عام 1966، حين لم أكن قد بلغت العشرين عاماً بعد، كنت حينها أوصل دراستي في الصف الثاني الثانوي من المنازل، ومع ذلك التحقت كأول محرر يتقاضى أجراً شهرياً في جريدة الأضواء، باكورة مشاريع رائد الصحافة البحرينية الحديثة المرحوم محمود المردي، كنت أكتب في مختلف المجالات، بدءاً بالقصة القصيرة وقضايا الأدب والمسرح، وفي إعداد التحقيقات الصحفية حول مختلف القضايا الحياتية ومشكلات الناس اليومية بما في ذلك تغطية احتجاجات القصابين على سوء أوضاعهم، وانتهاء بالكتابة عن مباريات كرة القدم، ليس بالحرفية المتعارف عليها، وإنما بطرح انطباعاتي كمشجع لفريق العربي آنذاك، متربصاً ومهاجماً فريق التاج المنافس لأسباب - أعترف الآن - غير رياضية!، ليس هذا مجال خوض تفاصيلها، إنما هي من الذكريات التي بقيت حية في ذاكرتي، لكونها شكلت إحدى المجالات التي اختلفت فيها مع رفيق مهنتي الوحيد، كان صديقي المرحوم محمد الماجد أديباً متميزاً بأسلوبه الفريد، لكنه

رغم رفقتنا الأدبية في كتابة القصة والمقال، ورفقتنا الصحفية في تغطية قضايا ومشكلات الناس آنذاك، كان ينتقد ولعي بكرة القدم، مما دفعني على إثر مجادلة بيننا حول الموضوع، إلى نشر مقالة تقوم على مناظرة بين المسرح الذي نلتقي على محبته وبين المباراة في كرة القدم التي نختلف عليها، أعدد من خلالها مجموعة من العناصر المشتركة بينهما، وأنتهي إلى أن المباراة فيها من خصائص المسرح الشيء الكثير، العجيب أن هذه المناظرة ظلت حاضرة في ذاكرتي رغم تبدل الكثير من قناعاتي بشأنها منذ ذلك الوقت، ولقد فكرت في إعادة نشرها ولكني للأسف لم أستطع العثور على نصها في أرشيفي القاصر.

لذا فإنني اليوم أحاول عرض خطوطها العامة تزامنا مع هوس كأس العالم الذي بدأنا نعيش أيامه الأولى، كتبت أقران بين المسرحية ومباراة كرة القدم، فالجمهور يحضر ويشاهد ويتفاعل هنا وهناك، ومع ذلك يفترض إلا يتدخل في سير أحداث ما يشاهد، فهو في الحالين متفرج تحكمه القواعد والأنظمة، هنا مخرج يدير الحدث وله الكلمة الأولى، وهناك في الملعب حكم يدير المباراة وله الكلمة النهائية، هنا وهناك مساحة مكان يتوجب

ألا يتجاوزها الممثلون واللاعبون والمتفرجون، كما أن هنا وهناك زمان محدد لتقديم المسرحية كما للعب المباراة، هنا أبطال مسرحيون يتميزون بأدائهم ويتفوقون على زملائهم، وهناك أبطال لاعبون يبرزون بمهاراتهم ويسجلون أو يمنعون من تسجيل الأهداف، هنا يلعب القدر والمصادفات بمصائر شخوص المسرحية، وهناك كذلك للقدر والمصادفات دور في تغليب طرف على آخر، بل في الملعب تنفرد مسرحية المباراة المشاهدة بنهايتها المفتوحة على المجهول ليس بالنسبة للجمهور وحسب، بل وحتى للاعبين والمدربين والحكام، عكس المسرحية التي يعلم بأحداثها ونهايتها المخرج والممثلون والكادر الفني، وكما في المسرحية هناك متعة ومسرة أو تراجيديا محزنة، كذلك في المباراة، ولكن بصورة أكثر دراماتيكية، فجمهور المسرحية قد يوحدته شعور واحد، بينما في المباراة ينقسم الجمهور إلى جمهور تغمره البهجة وشعور الانتصار، مقابل جمهور تخيم عليه مشاعر الحزن والهزيمة، وهي في الحالتين مشاعر نحتاجها من أجل كسر رتابة حياتنا اليومية.

للأمانة، لا يمكنني الجزم بأن كل هذا المقابلات قد ذكرتها
في تلك المقالة المفقودة، ولكنني أزعم بأنها كانت محاولة مبكرة
ومبتكرة لإظهار عدم تعارض حبنا للمسرح مع حبنا لكرة القدم،
لازلت آمل بتصديقها أن يتحول 1% فقط من عشاق الكرة
المستديرة لعشق المسرح كذلك!.

10 يونيو 2006

البحرين بريشة التشكيليين الأوائل

فقدت الحركة التشكيلية البحرينية واحدا من أهم روادها المؤسسين في الأسبوع قبل الماضي، الفنان ناصر اليوسف، ومع خبر رحيله تداعت على النفس مشاعر الحزن والأسى لغياب هذا الإنسان النبيل في أخلاقه ومواقفه، وتداعى معها شريط من الذكريات والخواطر، فقد تعرفت على الفنان المرحوم في نهاية عقد الستينات، يوم كان صاحب مكتبة الطالب في شارعنا الشهير بالمنامة، شارع الشيخ عبد الله، وحسبما تسعفني ذاكرتي الخوانة، فقد كان اهتمامه الأول منصرفا لتوفير أدوات ومستلزمات الرسم، وانشغاله الأساسي للترحيب والالتقاء بأصدقائه الفنانين، لكن ذلك لم يمنعه من الالتفات لشاب مثلي في مقتبل العمر، حين تابع بداياتي الأدبية المنشورة في جريدة الأضواء، ولا زلت أذكر تشجيعه لي بالكتابة عن ديوان الشاعر الكويتي محمد الفاييز (مذكرات بحار) بما تسجله في قصيدة واحدة موزعة على مذكرات من تصوير رائع وبالغ الشاعرية

والشمولية لمعاناة غواص وبحار الخليج وأحلامه، حين أهديت له إعجابي الشديد به، مفصحا عن نيته على المباشرة في التخطيط لمجموعة من اللوحات تستوحي أجواء ومذكرات هذا الديوان، مقترحا علي أن نتعاون معا في إصدار مشترك، وإذ كنت اليوم أشعر بالأسف لإخفاقي في مسابقة طموح هذا الفنان الأستاذ آنذاك، فإنني لأحفظ له شعور الامتتان لتلك اللحظات التي لا أنساها، والاعتزاز بمسيرته الفنية وتحولاته الثرية التي كشفت بمرور الأيام وتغير الأحوال عن امتلاكه لإرادة صلبة وقوة بصيرة لم يحدها فقدانه البصر عن المواصلة والمثابرة في تأسيس وتأصيل الحركة التشكيلية في بلادنا.

وكم كانت مكانة هذا الفنان الراحل كبيرة في نفوس أصدقائه ومحبيه، فعبر الكثير منهم عن عظيم حزنه لرحيله، خلال ما نشرته الصحافة المحلية، في الأيام الماضية، من شهادات وتعاز، فقد كانت كذلك صدمة الخسارة الكبيرة مناسبة لتقديم عدد من المقترحات، من بينها سرعة إجراء وتوثيق المقابلات مع أفراد هذا الرعيل الأول والمؤسس أطل الله أعمارهم، وهو ما تبادر

إليه جريدة الوطن ابتداء مع الفنان عبد الله المحرقي، وما نشرته قبل فترة للفنان كريم العريض، إلا أنني أتوقف عند مقترح تكرر طرحه بإقامة معرض دائم لأعمال هذا الرعيل المؤسس، يحتضنه متحف البحرين.

وإذ لا يملك المرء إلا أن يدعم مثل هذا المقترح وينضم للمطالبين بسرعة تنفيذه، فإنه في تصوري يظل بحاجة إلى بلورته بصورة تجعله متكاملًا مع تاريخ البحرين الحديث، بمعنى أن يؤرخ المعرض لبدايات مؤسسي الحركة التشكيلية في البلاد مركزًا على لوحاتهم التي توثق لواقع البحرين في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، والتي استوحوها من بساتين وقرى البحرين وعيونها العذبة وجزرها وشواطئها البكر، قبل أن يجور عليها ويدمرها طوفان التحديث بغاباته الإسمنتية ومجمعاته السكنية والتجارية، وهي المرحلة التي يجمع هؤلاء المؤسسون على مشاركة غالبيتهم فيها، ومن بينهم الفنان الراحل، وبذلك يقوم هذا المعرض المقترح بالتوثيق من جهة لبواكير حركتنا التشكيلية، ومن جهة يوثق وبريشة فنانينا الأوائل لبيئة البحرين

ومواقعها آنذاك، والتي اندثرت واستبيحت بحكم ما يسمى ظلما بالتطور والتحديث، وهو ما تجنبت الوقوع فيه دول أسبق منا في حضارة الفن والعمران!.

إن مثل هذا المقترح يتطلب تضافر جهود عديدة، أولها الجهة الرسمية بقرارها السياسي، مدعومة بموازنة يحسب ضمنها مكافآت مجزية تقديرا للفنانين مقابل اقتناء لوحاتهم في المعرض، وتعاون بين الجمعيتين الشقيقتين للفنانين التشكيليين، وبدعم من القطاع الخاص، وبمشاركة من أصدقاء البيئة والمؤرخين، فيخلد (معرض البحرين بريشة التشكيليين الأوائل) إبداعات الرواد في توثيق ماضي البلاد.

12 يونيو 2006

"السوافح.. ماء النعيم".. رواية فريد رمضان الأخيرة

بدءاً بروايته (التنور) 1994 و (البرزخ 2000) وأخيراً . وربما ليس انتهاءً. بروايته (السوافح..ماء النعيم) الصادرة هذا العام عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر ببيروت، يبدو فريد رمضان كما لو نذر نفسه وإبداعه لمهمة استعادة أجواء الخمسينيات منتقلاً من حارة البوخميس وقرية البسيتين بالمحرق إلى حارة النعيم في عمله الأخير، مستذكراً من زمن لا يبعد كثيراً عنا قياساً بعمر الشعوب، ما امتاز به هذا الوطن بمختلف أطرافه، من روح التآلف والتسامح والانفتاح على كل لاجئ إليه، وطن توحدت طوائفه ومدنه وقراه تحت هيئة الاتحاد الوطني في تلك الفترة، في إنجاز تاريخي فريد، من المفارقة المؤلمة ألا توحى معطيات الحاضر بإمكانية تكراره في ظل تشرذم القوى الوطنية، بل على العكس تلوح في أفق المستقبل المنظور نذر اصطفاط طائفي ومناطقى بغيض.

قد يؤدي تلخيص وقائع هذه الرواية لقارئ لم يقرأها إلى فقدان الكثير من ثراء شخوصها ودلالات أحداثها، فأنت أمام عمل فكّكه مبدعه لتعيد أنت قارئه تركيبه، فالنهاية تبادلت موقعها مع البداية كأنما تنهياً مع كل صفحة تقرأها ليس لحدث آت وإنما في بعض الأحيان تغدو القراءة تنويعاً لأبعاد ذات الحدث من زوايا متفاوتة تبعاً لرؤية كل شخصية من شخصياتها الثلاث المحورية، شخصيات محدودة ولكنها ثرية بخلفياتها ومشاعرها وعمق معاناتها، فخاتون الطفلة العراقية التي تبارز فتیان البصرة على مياه شط العرب بشقاوتها، لتكون بعد وفاة جدتها، إحدى خادمت مرقد الإمام الحسين في كربلاء، حيث يتلاقى قدرها مع قدر إسماعيل، الإحسائي الذي هاجر أبوه برفقة جده إلى البحرين عام 1870 هارباً من انتقام أمير!، فإذا بالجد يموت في عرض البحر ويدفن في مقبرة النعيم كما لو كان يؤسس لامتداد جديد لذريته في هذه البقعة، فيكون حفيده إسماعيل المولود يوم وفاة أبيه، القلاف والنجار الماهر، الذي يقايض والد خاتون بنافذة خشبية من صنعه كمهر لها ليحملها معه، عائداً بها للبحرين،

"مهرة ناضجة، ويتسع حوضها للذبران" هكذا تفاخرت بها أمه، لكنها تصاب بالشلل إثر سقطة لتبقى قعيدة حبيسة سلة من سعف النخيل، فتموت كل أمنياتها ولا يبقى لها إلا انتظار كفنها المرسل لمرقد إمامها الحسين لمباركته، مرفقاً بخطاب شكوى واستغاثة ضرّتها والحانية عليها خديجة، الزوجة الثانية، التي كان مهرها إسقاط إسماعيل دينه عن أبيها، ليأخذها تحت جناح ظلمة ليل إلى منزله لتخدمه وتخدم أمه وترعى ضرّتها وتلد له أولاده وبكرهم حسين العليل بفقر الدم المنجلي، والذي يموت في سجن القلعة بعد اعتقاله في حادثة البلدية الشهيرة في عام 1956.

أقر بأنه تلخيص قد يخل بفنية وقيمة الرواية، لكنني أرجو أن يحفز على قراءتها، كما إنه ملخص ضروري للإمام القارئ بأجوائها، وبجانب من محاولة قراءة اجتماعية لأبعاد هذا العمل، ففي البعد الأول، يشكل الاحتفاء السنوي بذكرى استشهاد الأمام الحسين في شهر محرم، إضافة إلى الإيمان الديني المترسخ في النفوس، فرصة متجددة لتتداخل الأحزان الفردية، وتدوب في

بحر الحزن العام العارم، فتتضاءل المعاناة اليومية مقارنة مع مضامين هذه الذكرى، فيشكل ذلك نوعاً من المعالجة والمواساة الجماعية، والتي تنعكس في تقبل بسطاء الناس لواقعهم المرير وتسليمهم السلبي بأقدارهم، وهو ما أجادت الرواية توظيفه في أجواء نصوصها ومشاهدها، أما البعد الآخر فهو تعريفها لمورثات خرافية وممارسات تطبيب شعبية سائدة في تلك الحقبة، وتصوير بعضها وفقاً لمفاهيم وخيالات شخصيات الرواية، وإبراز أخرى في عوالم فنتازية.

16 يونيو 2006

دعوة للانتفاضة على العادة

يتندر صديق بأن زوجته دائماً ما تدخل معه في جدل عقيم متكرر، حالما يقود سيارته على طريق اعتاده ويراه مريحاً ومختصراً، بينما تراه هي متعرجاً وطويلاً، والغريب أنها تصر في كل مرة على إبداء الملاحظة ذاتها، وإن اتخذت أشكالاً أخرى، مرة بالتأفف وإبداء ضيقها، ومرات تتفنن بغمز ولمز لولع زوجها لكل ما هو مخالف.

و"العادة غلابة" كما علق صديق آخر عندما اكتشف ذات مرة وهو يوصلني بسيارته إلى بيته بينما كان يقصد توصيلي إلى بيتي، بسبب استغراقنا بحديث ذي شجون: "بأن حمارتي (ويعني سيارته) هي السبب، فقد اعتادت هذا الطريق!".

هذه أبسط مظاهر العادة وأكثر وضوحاً، ولكنها أعقد وأكثر تنوعاً، فهي التي نمتلكها جميعاً في كثير من تصرفاتنا اليومية فنؤديها بتلقائية، وفي الغالب بدون وعي منا أو حتى تفكير،

ونحن بها نختصر الجهد الفكري وأحياناً العضلي إضافة للوقت، ويعتقد البعض بأن العادة أصلح ما تكون للإنسان في مجال أوقات وأساليب تناول الغذاء، ويتطرف آخرون فيؤكدون بأن ذلك ينطبق كذلك على نوع الغذاء!، حيث يؤدي إلى انتظام عمليات الهضم وتعود الجسم على نوعية معينة من الأغذية إلى صحة أفضل وعمر أطول والله أعلم!.

وإذا كان تمكن العادة من الإنسان يشكل من حيث جوهرها نوعاً من البرمجة والتخزين الذي اشتهرت وتفوقت به لاحقاً التقنيات الحديثة كالهاتف مثلاً، حيث لا تحتاج لاستدعاء رقم صديق إلا لضغطة زر وحسب، فإن العادة تشكل أساساً من أسس تنظيم المجتمع منذ أن احتاج الإنسان لتنظيم حياته الاجتماعية، كما لا يستغني عنها التخصص وتقسيم العمل منذ بداية تعرف البشرية لحاجتها للعمل الجماعي من جهة، وللاستفادة من القدرات الفردية لكل فرد في الجماعة، فمصانع كبرى كمصانع السيارات والأجهزة الالكترونية وغيرها تقوم على تفرد كل مجموعة من العمال على تأدية حركات محددة بشيء

من التكرار والعادة، وإن تتميز بأنها عادة موجهة ومحكومة
بضرورة دقتها وتناغمها مع إيقاع حركة المجاميع التالية من
العملية الإنتاجية.

ومع كل فوائد وضرورات الاعتياد لحياة الفرد والجماعة، فإن
العادة عندما تستشري وتستعد الفرد، وتتجاوز تلبية متطلبات
احتياجاته اليومية، لتتحكم في طريقة تفكيره وأسلوب حياته، فإنها
بمرور الوقت وبدون أن يشعر، تقوده إلى نوع من البلادة وانعدام
الإحساس بالمتعة بكل ما هو حوله وبما يفعله، لذلك فنحن
جميعاً بحاجة إلى انتفاضة بين فترة وأخرى على ما استعبدنا
وتعودنا من عادات!، فبمثل هذه الانتفاضة ليس فقط نجدد قوة
إرادتنا وقدرتنا على التغيير، وإنما نطور أيضاً شخصيتنا حتى
لا تظل مملة ومكشوفة من قبل المحيطين بنا، لكن الأهم أننا
بها نكتشف كمّاً من المباهج والمتع من حولنا تضيع علينا بحكم
العادة، قد تكون مباهج صغيرة ومتعاً بسيطة، ولكنها تعطينا
إحساس التغيير وتنشط فينا حواس النظر والسمع والشم
والتذوق، إنها تخرجنا من حالة السرحان والغفلة عما يحيط بنا

من جمال الطبيعة حتى ولو تمثل بزهرة يتيمة في حديقة بيتنا،
وإذا كانت الدعوة لهذه الانتفاضة لا ينبغي أن تقتصر على
عادتنا اليومية البسيطة، وإنما تكون كشرارة صغيرة تنطلق لتطال
كل ما يستحكم بنا من عادات حياة وأنماط علاقات وأساليب
تفكير منذ زمن، لم نقف يوماً أمامها موقف المتسائل، فإننا
سنظل بحاجة أكبر لأن نتعود على تكرار قيامنا بهذه الانتفاضة
حتى تصبح لنا عادة!، وهو ما دعانا إليه ابن عربي بقوله (خرق
العادة إذا لم يتحول إلى عادة لا يعول عليه).

17 يونيو 2006

رسالة إلى سين من الناس

أجل.. أنا أشعر بمدى الظلم الذي لحق بك، كما استشعره
غيري عشرات ممن سمعوا خبر التعيينات الأخيرة فوقع عليهم
وقوع الصاعقة، فرغم أنت الذي أقصيت عما أنت أحق به من
سواك، ولسنا نحن المتعاطفين السامعين لخبر الإقصاء، فقد كان
ظلاماً ساطعاً كسطوع الشمس، لا أحد يمكنه نكرانه بقدر لا أحد
يمكنه تبريره، فما أبشع الظلم حين يكون هكذا صريحا، يعشي
الأبصار لشدة سطوعه، ويخلخل في النفوس كل أمل ورجاء في
أي تغيير منتظر نحو الأفضل عزيزي سين من الناس، هذه
ليست رسالة إليك، فأنت تقبلت الأمر بروح الموظف الملتزم
الذي عرفناك منذ سنوات، وبما عايشه فيك من هم حولك من
تفانٍ وانغماس في العمل حتى فيما بعد ساعات الدوام وفي أيام
العطل، ثابت وأعطيت بسخاء، ولكن بصمت وبدون ادعاء،
ولأن عطاءك كان متميزاً فقد عرفك الجميع بهذا العطاء وحسب،
فكانت محبتهم لك خالصة وتقديرهم لشخصك كبيراً أيها الصديق

الذي تعرفت عليه، أول ما تعرفت عليه، حين كنتُ مدرساً وكان هو طالب أدّسه علم المنطق وأصول الفلسفة في نهاية مرحلة الدراسة الثانوية في بدايات سبعينات القرن الماضي، ثم في أواسطها وبعد تخرجه من الجامعة زاملني في أول التحاقه بالعمل، وشارك معي وبحماس الشباب وطموحه مرحلة التخطيط والتأسيس لأولى مشروعات العمل الاجتماعي الرسمي، كما كان من المؤسسين معي لجمعية الاجتماعيين البحرينية في أواخر ذلك العقد السبعيني الزاخر بالأمني كما بالمنجزات.

مخطئ من يظن أن هذه الرسالة إنما هي مواساة شخصية من صديق لصديق واقع عليه الضيم والظلم الفادح الواضح، إنما هي مرثية لكل الأيام الجميلة الموعودون بالعيش فيها ولم نعشها بعد، مرثية لكل قيم المواطنة بما نعتقدها ونفهمها ونؤكد عليها من مساواة وتكافؤ في الفرص بين المواطنين دونما تفرقة بحسب المذهب أو معتقد الرأي أو الجنس وغيرها من منظومة عدم التمييز الواردة في دستورنا كما هي واردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وألاً يكون الاختيار إلا وفقاً للكفاءة

وشرط تميز الخبرة التي تقررها الاختبارات الموضوعية التي كثيراً ما يجري التشدد بها هذه الأيام.

إنها ليست رسالة شخصية، إلا بقدر ما تنطلق من معاناة فرد أو أفراد، إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير وأخطر، عندما نؤمن بأن مبادئ وقيم المواطنة كل لا يتجزأ، وأنها ليست شعارات ولا مجرد كلمات نقولها في مقابلة تلفزيونية أو نسطرها على صفحات الجرائد، فهي إن ظلت هكذا فلن تجد لها في نفوس جيلنا الحاضر كما في نفوس أجيالنا القادمة أي أثر يذكر، فالعبرة دائماً أبداً هو أن يتحقق لهذه المبادئ والقيم تجسيداً وتطبيقاً ملموساً أو مشاهداً على أرض الواقع، فما بالك حين يكون هذا التطبيق والتجسيد ليس فقط قاصراً أو ناقصاً، وإنما الأدهى والأمر أن يأتي متعارضاً ومتناقضاً تماماً لكل ما تدعو له وتقوم عليه مبادئ وقيم المواطنة من ضرورة الالتزام وبكل الشفافية بتوفير وتجسيد فرص المساواة وتكافؤ الفرص والاختيار وفق الكفاءة والكفاءة دون سواها!.

إن مخالفة هذه القيم، بكل هذه الوضوح الصارخ، من شأنه إشاعة اليأس في محيط الأكفاء من موظفي الوزارة المعنية، اليأس من حصولهم على ما يستحقون من تقدير وفرص تقدير وترقية في المستقبل، فالذي حدث لسين من الناس أمامهم، سيكون تأثيره أقوى من كل ما ستقدمه ماكينة العلاقات العامة من تخريجات لما حدث، فحين تتهاوى القيم والمبادئ بمعاول الأفعال لن يرفعها من جديد معسول الأقوال!.

19 يونيو 2006

إلى متى يظل المستشار من خارج الديار!

لا زلت أذكر هيئة ذلك الخبير الانجليزي، الذي كان في أواسط السبعينيات يذرع ممرات المقر القديم لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، والذي ورثته عن القوات البريطانية بعد انسحابها في عام 1971، باعتباره كان مقرأً إدارياً لتلك القوات، حيث شاعت طرفة بين أواسط الموظفين آنذاك بأن هذا الخبير قد تخلف دونما سبب معلن عن الانجليز المنسحبين!، ومما زاد من تمكن الإشاعة/الطرفة من النفوس هو عدم تواصل هذا الخبير مع غالبية الموظفين ربما بسبب حاجز اللغة، إلا أنه ظل يذرع الممرات، سارحاً في ملكوته الخاص، متنعماً دوماً بلحن خافت، مرتدياً في الصيف والشتاء ذات القميص الأبيض بنصف كم وربطة العنق نفسها، وقد بدأت تتآكل بفعل تعاقب الغسيل والكوي عليهما بلا رحمة، أما السبب الأكثر مدعاة للاستغراب

حينها فقد كان التجديد السنوي له رغم غموض شخصه وإبهام إسهاماته.

وتزامن في ذات الفترة وجود خبير مصري، كان على عكس ذلك الخبير الانجليزي تماما، ليس فقط من حيث تواصله مع الجميع، وإنما لنشاطه الذي لا يهدأ، ومقترحاته ومشروعاته المتعاقبة، المثيرة للجدل والنقاش، والتي يرتفع حولها الصوت وحدّة القول والاختلاف، ولكنها تبعث على الحيوية والجدية في البحث والتحليل، ثم زار الوزارة خبراء آخرون، عرب وأجانب، بمدد قصيرة ومهام محددة، لكنها كانت فعّالة ومفيدة، كان الموظفون البحرينيون نظراء لهم مجتهدين، أنجزوا تحت إشرافهم خطط عمل خماسية وثلاثية، وأسسوا لمشروعات وبرامج، فقد كانت فترة التحولات الهامة على صعيد المجتمع وعلى صعيد تأسيس الوزارة واستكمال هياكلها الإدارية والفنية، ووضع سياستها المستقبلية بشراكة حقيقية مع موظفيها بقيادة وزيرها حينذاك الشيخ عيسى بن محمد آل خليفة، طيب الذكر والأثر.

وإذا كانت حداثة نشأة دول مجلس التعاون الخليجي ووزاراتها في تلك المرحلة التأسيسية قد برّرت الاستعانة بالخبرات الخارجية، فكانت وفودها إلى المؤتمرات العربية والدولية تضم بعض هؤلاء المستشارين، فإن ذلك قد تضاعف حتى انعدم تماماً في السنوات الأخيرة، باستثناء البحرين التي انفردت بوفد ضم مستشاراً غير بحريني في الدورة الأخيرة لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في ديسمبر/كانون الأول الماضي، وليس لي من حق أن أعترض على هذا التفرد بين وفود الدول الخليجية، لو كانت بلادنا فعلاً تخلو من الخبرات التي لا تماثل بل وتتجاوز بكفاءتها العلمية كفاءة ذلك المستشار المتواضعة، والذي تم إنهاء التعاقد معه بعد ذلك بشهور قليلة، ففي الوقت الذي تفخر به تلك الدول بخبرات أبنائها فتعيّن بعضهم بصفة مستشارين في وزاراتها، وهو ما تفعله أيضاً وزارات أخرى في البحرين كوزارة الإعلام، فإن وزارة التنمية الاجتماعية تواصل إصرارها على شغل هذا المنصب من الخارج، وكما لو كانت تحرص كل الحرص على ألا يكون لهذا المستشار أدنى خبرة أو معرفة

مسبقة بالأوضاع الاجتماعية للبلاد، في حين أن المرجو هو عكس ذلك تماماً.

حاشى لله أن أعترض على جنسية المستشار، وإنما الاعتراض على معايير وأسلوب الاختيار، فقطاع مثل قطاع الشؤون الاجتماعية تحديداً، لا ينبغي الاكتفاء فيه بالخبرة العلمية التي لا ننفي أهميتها وضرورتها، وإنما يتطلب بجانب ذلك مقارنة ومعايشة لقضايا المجتمع البحريني وخصوصياته واستيعاباً لحساسياته وفهماً لخلفياته، وهي مقارنة لا يمكن التحقق منها إلا إذا كان قضي الخبير المندوب لهذه المهمة فترة تقارب عقداً من الزمان عرف خلالها البحرين وعرفته بممارساته وتفاعله مع شؤونها، كأن يكون أستاذاً جامعياً فيها، أو يكون من أبنائها المتميزين بخبراته العلمية المعترف بها من قبل منظمات دولية وعربية.

21 يونيو 2006

من يحمي المستهلك؟

لقيته مهموماً ولما سألته عما يكدره، قال: هو القهر من العجز والحيرة بما يتوجب عمله، فأنا اشتريت جهازاً كهربائياً لرياضة المشي والجري قبل أربعة شهور، استعداداً لفصل الصيف بعد أن قرر الطبيب ضرورة المشي اليومي لي ولزوجتي، وبعد جولة ومعاينات وقع اختيارنا على جهاز تميز برخص سعره عن غيره، والأهم طول مدة ضمان صيانتة إلى حولين كاملين كما لو كان رضيعاً حتى يفطم، ولكنها فرحة لم تدم إلا شهراً أو أقل حتى أصيب بالسكتة الحركية، وعندها دخلنا ما نسميه بمسلسل العذاب الذي لا ينتهي، فلا هناك مصلى متخصص ولا ورشة معروفة تستطيع أن تتعامل معه، وكل ما تستطيعه هو أن تحفظ معدل ضغطك حتى لا يرتفع، وكما يقول المثل الشائع (يا من اشتري له بحلاله عله)، وبدلاً من أن أهول على الجهاز يومياً، صرت أجري هنا وهناك للتخلص من هذه البلوى، قل لي لمن أذهب ولمن أشكو هذا الهوان الذي اشتريته لنفسي لثقتي بأن

هناك ما يلزم التاجر بتعهداته للزبون بخدمة ما بعد البيع، فقهرى من الاستمرار في خداعي أكثر من قهرى على ما خسرت من مال.

وقبل أن يسمع مني قولاً يريحه ويهدأ انفعاله، فإذا بصديقنا الثالث يقبل علينا معذراً عن تأخره، لاعناً هذا الذي يظل يطارده لأيام حتى يعطيه موعداً فينتظره فلا يأتي، ليعود فيكرر معه اللعبة نفسها، متهرباً من القيام بتعهدده بمعاودة رش الأماكن التي بدأت طلائع النمل والحشرات تطل برأسها مستكشفة من جديد المواقع التي سبق قصفها بغارات من المبيدات في أنحاء المنزل وزواياه، والتي يبدو أنها لم تكن فعالة ومؤثرة كما تزعم إعلانات هذه المؤسسة التي ابتلي بالتعامل معها استعداداً لمقدم هذا الصيف، الذي يخرج من شدة حرارته مل ساكني الأرض السفلى.

وهكذا بدل أن تتحول جلسة نهاية الأسبوع مع هذين الصديقين إلى جلسة ترويح للنفس وتنفيس عن ضغوطات الحياة ومشاكلها، وذلك بالبعد عن تحليلها بجدية، والتسابق بالسخرية والتتكيت عليها، كما اتفقنا في بداية مسلسل جلساتنا هذه، وجدت

نفسى وفي هذا الجو من الكآبة والشكوى، إن علاج السخرية هذه المرة لن يكون مجدياً، فكان لابد من خرق اتفاقنا والدخول في تساؤلات أراها جد مشروعة ومهمة، وبالأخص لمن تعنيه مباشرة: هل هناك فعلاً لوائح وأنظمة تلزم من يعلن من الوكالات التجارية والمؤسسات الخدمية عن مثل هذه التعهدات والضمانات لفترة ما بعد البيع، بضرورة تنفيذ تعهداتها بدون مماطلة أو تسويق، إذا كانت مثل هذه اللوائح والأنظمة التي تحفظ حقوق المستهلكين قائمة وسارية المفعول، وهذا ما نأمله ونتمناه، فهل هي شاملة ومفصلة بحيث تغطي كافة أو أغلب حالات التعامل اليومية؟، وهل يتم تطويرها وتحديثها لتتماشى مع مستجدات العالم في هذا المجال؟، وهل تقوم الجهات المعنية في وزارة التجارة بالتحقق الدوري من التزام الوكالات والمؤسسات بتعهداتها مع زبائنها؟

في حال وجود هذه اللوائح والأنظمة، لماذا لا يتم توعية المواطنين بها باعتبارها ضامنة لحقوقهم في خدمة ما بعد البيع، ونشرها ضمن حملة عامة لتثقيف المستهلك، خاصة مع التطور المتنامي لحقوق المستهلكين في العالم، والإقرار بحقوقهم في

حالات كثيرة استرجاع أموالهم في حال عدم مطابقة السلعة أو الخدمة للمواصفات التي تم البيع على أساسها. أما إذا لم تكن مثل هذه اللوائح والأنظمة قائمة وسارية، وهذا ما لا نرجوه فالمصيبة عندئذ أعظم!.

24 يونيو 2006

استخدامات مبتكرة وأخرى منكرة!

كثيراً ما يعاب علينا بأننا مستهلكون سلبيون لمبتكرات تقنية الاتصالات الحديثة، وبالأخص التلفون النقال، بينما من يدقق قليلاً سوف يكتشف كم هي واسعة ومتنوعة مجالات استعمالنا وطرق استفادتنا من هذه الأجهزة، وبأساليب مبتكرة ولأغراض وغايات ربما لم تخطر ببال أو مخيلة من صممها وصنعها!.

وإذا كان من بديهيات القول أن هذه التقنيات الحديثة ما هي إلا وسيلة تتشكل كصفات ومضامين استعمالها حسب احتياجات وثقافات مستخدميها، فإن الاعتماد على التلفون النقال على وجه الخصوص، قد جعل منه المرافق الدائم لكل منا، وبحيث باتت مفارقتة أمراً مستحيلاً لدى الكثيرين، فلم يعد صديقك أو رئيسك في العمل مثلاً يقبل منك عذراً بأنك لم تتسلم مكالمة التي لم ترد عليها، أو رسالته القصيرة التي تقتحم غضباً

عنك سجل هاتفك، فيسجّل عليك اتصالاً له بك، حتى وأنت نائم أو غافل!.

لهذا كله فقد شاعت بين الناس ظاهرة تبادل الرسائل التلغونية القصيرة، والتي تتناول موضوعاتها مختلف القضايا والاهتمامات، من تذكير بمسائل يومية ومواعيد احتفاء بمناسبات وغيرها، إلى نوع من التعليقات والعبارات الطريفة والنكات السياسية والاجتماعية وحتى الجنسية، إلى توجيه دعوات لحضور اجتماعات وندوات وملتقيات واعتصامات ومظاهرات، وبقدر ما تعددت موضوعات هذه الرسائل تعددت كذلك الجماعات والجهات التي ترسلها أو تتراسلها، فمن جمعيات سياسية أو مهنية أو دينية أو مجالس بلدية أو صناديق خيرية أو شلة من الأصدقاء، إلى جانب المؤسسات والشركات التجارية التي لا ترحمك من إعلانات تدشينها لجديد سياراتها أو تخفيضات لأسعار بضائعها وغيرها كثير مما لا يحصى، وإذا كان بعض هذه الرسائل يصل إليك وتتبادل به مزاحك وبطلبك ويلبي بعض حاجاتك للمعلومات أو التذكير أو الترفيه، وهو ما

يتوجب أن ندعمه ونعززه خاصة لتطوير الجمعيات لوسائل دعوة أعضائها للحضور وحثهم للمشاركة في فعاليتها، فإن غالبية هذه الرسائل التلفونية يتم غصباً عنك، ولا تستطيع الفكاك من اقتحامها لهاتفك بدون إرادتك، حيث لا يسعفك تواضع خبراتك التكنولوجية على التصدي لها وإغلاق مجال الاستقبال أمامها، إنه عالم علاقات جديد خلقته هذه التقنية، عالم استوحى منه أحد الأدباء أسلوباً مبتكراً لكتابة خواتمه باعتبارها هي لغة العصر.

في زيارتي الأخيرة والقصيرة للكويت، عايشت سخونة صيفها اللاهب، كما عايشت سخونة أشد وغير مسبوقه في تاريخها، حيث اشتدت حمى حملات الدعاية الصاخبة لمرشحي الانتخابات النيابية آخر الشهر الجاري، وبقدر ما شدتني أحاديث الأصدقاء وتعليقاتهم حول ظواهر كثيرة مستجدة وأولها نزول المرأة مرشحة وناخبة ومدى توفر فرص تأثيرها وفوزها، فقد استوقفني على وجه التحديد الأحاديث المتناقلة عن ارتفاع بورصة شراء الأصوات، والذي بدأ بمائتين دينار ليتضاعف بمتواليات عجائبية، وكان شاغلي هو التساؤل حول كيفية تأكيد

المرشّح من التزام من اشترى صوته بأن يصوّت له فعلاً وهو في حجرة الاقتراع السري، التي يفترض ألا يتلصص عليه أحد وهو يختار مرشحه في استمارة الانتخاب ليطويها ويخرج ليلقيها في الصندوق أمام الجميع، كان تساؤلي هو كيف يضمن من سوف يدفع له ثمن صوته من صدق شخص يبيع صوته الانتخابي!، مع كل ما تعنيه هذه العملية من انحطاط أخلاقي، فكان الجواب أبسط مما توقعت، إنها التقنية الحديثة، حيث يسلم جهاز تلفون نقال مجهز بكاميرا ليوثق بالصورة التزامه بوعده، وبعد مشاهدتها والتحقق من صحتها يتم تسليمه المبلغ المتفق عليه ثمناً لتصويته، بالله عليكم هل كان يتصور من صمّم هذه التقنية أن تستخدم هذا الاستخدام الجهنمي في تدعيم ونشر ديمقراطية شراء الذمم والضمان.

26 يونيو 2006

كأس العالم.. احتفاء بإنسانيتنا

خلال مشاهدي مباراة هولندا والبرتغال في تصفيات الدور الثاني من أولمبياد كأس العالم لكرة القدم، المقامة حاليا في ألمانيا، أثار اهتمامي هدير المدرجات استياء، حين اقتنص أحد لاعبي هولندا الكرة منطلقا بها صوب مرمى الخصم، وسط دهشة الجميع، والسبب هو أنه تصرف خلاف لما أصبح عرفا سائدا يقتضي ارساله الكرة لخارج ملعب الخصم، لمواصلة اللعب مجددا بعد توقفه في هدنة مؤقتة لاستكمال معالجة لاعب مصاب.

اللاعب الهولندي لم يخالف القانون، ولكنه خالف عرفا رياضيا فاستحق كل هذا الاستهجان، حتى من قبلنا نحن المشاهدين في بيوتنا، بهكذا تصرف رياضي تضرب هذه اللعبة مثلا مستجدا، يضاف لمجموعة مثلها وقيمها، التي استعرض بعضها كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، في مقالة قارن

فيها بين إخفاقات منظمته الدولية ونجاحات الفيفا، الاتحاد الدولي لكرة القدم، وعبر عن حسده الشديد لاستقطاب هذه المسابقة الكروية كل هذا الاهتمام الكاسح، معددا جملة من مزاياها ابتداء من زيادة عدد الدول المنضوية لعضويتها عن عدد الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، متمنيا لو كان حماس وتنافس هذه الدول في الحصول على مواقع متقدمة في جدول حقوق الإنسان أو الارتقاء بمعدلات حياة الأطفال أو غيرها من مؤشرات التنمية المتعثرة في عديد من بقاع المعمورة، يكون بنفس مستوى حماسها وتنافسها في كأس العالم هذه!.

ورغم كل ما تشيعه هذه المسابقة الدولية من حالة استثارة جماعية في أوساط الناس، وتدخل على أنماط حياتهم الروتينية تغييرات كبيرة، لعل أجملها تلك التي نتلمسها نحن في تجمع أفراد الأسرة في جلسة مشاهدة واحدة بما يتخللها من تعليقات وأنس الاجتماع العائلي الذي أصبح متباعدا، وأحيانا مفتقدا، فإن لعبة كرة القدم وتطور قوانين الحفاظ على روحها الرياضية، يمكن في تصوري أن يكون مجال دراسة أكثر تعمقا مما أبداه

الأمين العام للأمم المتحدة في مقارنته الرائعة والمختزلة، حيث يتطلب الأمر إجراء مقارنة حول القواعد الأساسية التي تقوم عليها كل من هذه اللعبة الشعبية ومسابقتها العالمية الدورية، وبين القواعد التي تقوم عليها لعبة الدول السياسية كما تجسدها هيئة الأمم المتحدة ومجلسها الأمني، فمع التسليم ببعض الانحياز في توزيع حصص الدخول في منافسات كأس العالم لصالح دول القارة الأوروبية بحكم أقدميتها، على حساب بقية القارات وخاصة أفريقيا وآسيا، فإن قواعد المساواة مضمونة وشفافة للجميع من حيث عدالة ظروف التنافس على أرض الملعب، سواء ما يتصل بعدد اللاعبين وتبادل الفريقين لموقعهما بين شوطي المباراة، وإدارة حكم ساحة وحكام مساعدين له وآخرين مراقبين عليه، يضاف تسليط أحدث ما أنتجته تقنيات الرصد والتوثيق بكاميرات النقل المباشر وزوايا الإعادة البطيئة الفاضحة في ذات اللحظة لكل خطأ أو تحيز مقصود وغير مقصود.

قد يتدخل القدر والحظ فيؤثران على مجريات بعض الأحداث والنتائج، ولكن يبقى التأثير الحاسم لمهارات لاعبي كل فريق وقدرات مدربيهم وحوافز إدارييهم، وقبل كل ذلك لسيادة روح الأداء الجماعي بينهم وانتفاء الأنانية وتحملهم جميعا مسؤولية الفشل، واشتراكهم في جني ثمار النجاح، وبهذا تتساوى فرص فريق الولايات المتحدة الأمريكية وفريق غانا فيفوز الأخير!، فأين من هذا كله مجلس الأمن الدولي، باحتكار الدول الكبرى فيه لتصويت الفيتو، والكيل عند معالجة قضايا الأمم بمكيالين يشكلان عنوان التعارض الصارخ مع كل قيم العدالة والمساواة، لذلك ليس بالغريب هذا الاحتفاء الإنساني العارم بمسابقة كأس العالم لكرة القدم، فهي تكاد تكون التجسيد الوحيد للتنافس السلمي العادل بين شعوب الأرض قاطبة.

1 يوليو 2006

نظيران والفارق بينهما شتان

في اللغة يعني التناظر التماثل، فقد تسمع عن شخص ما فتستدعي من ذاكرتك شخصا آخر يتماثل معه في صفة أو موقف أساسي، وتبدأ بالبحث والتقصي عن أوجه أخرى من الاتفاق والاختلاف بينهما، إنها رياضة نفسية تأملية، اقترح على القارئ العزيز أن يشاركني فيها من خلال الموقفين التاليين، مؤكدا أنني لا أكثرث لمضمونهما السياسي بقدر مضمونهما الحضاري.

نظير بين كبرياء وكبرياء

منذ ان قرأت في الصحف قصيدته العصماء، التي دبجتها عبقريته الشعرية، في بداية أيام محاكمته التي انقلبت لاحقا إلى مسلسل هزلي يقق المرارة، وأنا كما شأن الكثيرين يملكني الشك في مقدرة صدام حسين المزعومة على كتابة ما هو منسوب له من روايات صدرت في عهده وأشيع أنها بقلمه، وترتفع نسبة هذا

الشك أضعافا مضاعفة، عندما يتاح لي الاستماع لمستوى مداخلته أو مشاهدة تصرفاته في المحكمة.

ولكن ليس هذا هو موضوعنا، فالموضوع هو أنك عزيزي القارئ لو حاولت عقد مقارنة بين صدام ونظيره سلوبدان ميلوسوفيش، الرئيس الصربي السابق الذي كان يحاكم أمام أول محاكمة جنائية دولية من نوعها، تتعدت تحت علم الأمم المتحدة، عن جرائم الحرب التي اقترفها يوم كان في السلطة، فسوف تلاحظ أن أوجه الشبه كثيرة بينهما، أهمها أن كلا من الرئيسين السابقين قد أطاح به الغرب، بغض النظر عن تسبب في ذلك، فهما نظيران في وضعهما الأول ومصيرهما الأخير بين قضبان المحاكمة، ولكن ما يميز به الرئيس الصربي السابق عن الرئيس العراقي السابق، هو شخصيته الوقورة وتصرفه كرجل دولة سابق، إضافة إلى اعتداده بشخصه وكبريائه، الذي دفعه في الأخير إلى ترجمة رفضه لهذه المحاكمة المهينة لشخصه ولكل ما يمثله حسب وجهة نظره من رمز وزعامة، فأثر الموت منتحرا باختياره، على أن يواصل امتثاله ذليلا أمام محاكمة كان يراها

سياسية، وهو تماما ما يصرح به على الدوام نظيره العربي صدام حسين، فهل سيطول انتظارنا لخطوة مماثلة منه؟!.

نظير بين وعد ووعد

في عام 1969، استقال الزعيم الفرنسي شارل ديغول، عن رئاسته للجمهورية، وفاء لعهد قطعه على نفسه، في حال ما إذا لم يتحصل قانون مثير للجدل على نسبة القبول التي يطلبها، في استفتاء شعبي أصر أن يجريه للقانون، وأعتبر هذه النسبة تصويتا على مدى شعبيته هو وليس على القانون وحسب، وحين جاءت نتائج الاستفتاء مخيبة له، رفض كل محاولات إثنائه عن ذلك وذهب لبيته، معتبرا أن تفويض الشعب الفرنسي لزعامته قد تآكلت قواعده، وأنه ما عاد يحق له أن يقود البلاد، رغم كل تاريخه المجيد وانجازاته العظيمة، فتخلد بعد وفاته بتسمية أهم أحزابها وشوارعها ومطاراتها الدولي باسمه، أما نظيره العربي الذي كاد أن يتحقق قبل أيام قليلة ماضية، فهو الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، عندما أعلن عن عدم نيته، وتحت أي ضغط، للترشح لولاية رئاسية جديدة، بعد حكم دام لمدة سبعة وعشرين

عاما، حقق فيها وحدة التراب اليمني، ورغم تهليل بعض الكتاب العرب حينها لهذا الإعلان، باعتباره سيشكل ثاني حالة استثناء للقاعدة في عالمنا العربي بعد سوار الذهب، وسيدخلنا مرحلة جديدة من تداول السلطة، فقد كنت أحد المتشككين، ليس بسبب انفرادي بمعلومات، وإنما استحضارا للامتياز العربي بلا منازع بأبدية رؤساء الجمهوريات وبتوريثها لأبنائهم، حاضرا ومستقبلا!، ف جاء إسدال المسرحية بتراجع الرئيس عن وعده، ليعلن تأجيل حلمنا العربي المؤجل أصلا بتغيير وإصلاح موعود لأجل غير مسمى!..

3 يوليو 2006

الطريق لتهديب طباع الرجال من النواب

رغم التوقعات المسبقة بانعدام فرص فوز المرأة المرشحة في الانتخابات النيابية الأخيرة في الكويت، فإن بقايا الأمل في إحداث مفاجأة واحدة على الأقل تهزم كل التوقعات كان يداعب نفوسنا المحبطة من وضعية تكاد تكون هي السائدة في الدول العربية، وبالأخص في الدولتين الخليجيتين، الكويت والبحرين، وهي وضعية لا تشاركها فيها دول إسلامية آسيوية أوصلت المرأة إلى مراكز قيادية فيها من بينها رئاسة الوزراء، دول تشكو من كثير مما يفترض أن يشكل معوقات حقيقية ضد مشاركة المرأة في الحياة العامة، من فقر وانتشار الأمية وسيادة التقاليد الاجتماعية المجحفة بحقوق المرأة اليومية، ولكن تركيبة نظامها السياسي وتنافس أحزابها، يبدو قد أوجد المعالجة التي لازالت تفتقر إليها مسيرة دولنا العربية، بتفاوت مراحلها المنجزة من العملية الديمقراطية، وبكل ما يطرح حول جديتها من شكوك، فهل هو عيب أو قصور في فهمنا الإسلامي لمكانة المرأة مقابل

فهم أكثر تطوراً لتلك المكانة في دول إسلامية غير ناطقة بالعربية، علماً بأن المنطقة العربية قد احتلت وبلا فخر المرتبة قبل الأخيرة في المقياس العالمي لتمكين المرأة ولا يليها سوى شبه الصحراء الإفريقية!.

ومع ذلك فقد كانت بعض مؤشرات نتائج الانتخابات البرلمانية البحرينية في عام 2002، قد تبعث بعض الأمل بتحول ممكن لصالح المرأة التي عندما ترشحت للانتخابات لأول مرة، انتقلت إحدى المرشحات للدور الثاني في منطقة كان ينظر إليها بأنها محافظة وقبلية، لتنافس أحد المرشحين الإسلاميين السلفيين، فيفوز عليها بفارق بسيط، وهو إن دل على شيء فإنما يدل على إمكانية قائمة، تتطلب المزيد من الدعم، إلا أنه في تصوري ليس من نوع الدعم الذي تبشر به لولوة العوضي أمين عام المجلس الأعلى للمرأة، من خلال دعوتها للتركيز على التوعية المجتمعية بأهمية تمكين المرأة لمشاركتها في الانتخابات البلدية والنيابية المقبلة، فمثل هذه الدعوة لن تكون كافية أو مؤثرة إلا بقدر ما يمكن للحملات الإعلامية وزرع اليافطات في الشوارع أن يؤدي

لتغيير في التوجهات المجتمعية، وهو ما نقطع مسبقا باستحالته دون أن يدعم بإجراءات جراحية حاسمة، لعل في مقدمتها رفع مطالبة عاجلة لجلالة الملك لاعتماد نظام الكوتة للمرأة، بحيث يتم تخصيص خمس مقاعد في البرلمان القادم للفائزات بأكثر نسبة أصوات في الانتخابات، وهو نظام معمول به في الأردن، ذلك البلد العربي الشقيق الذي يماثلنا أن لم يفوقنا تشددا في وضعه الاجتماعي القبلي المحافظ، ناهيك عن تونس والمغرب، وهو إجراء يصلح خلاا اجتماعيا ضد المرأة، ويسهم من جهة أخرى في إتاحة فرصة للمجتمع لكي يغير قناعاته المغلوطة والمتوارثة عن عدم أهلية هذا المخلوق بحكم متأصل في جنسه بمشيئة خالقه إلى يوم الدين، حيث تكون للمشاركة الفعلية واليومية للمرأة تحت قبة البرلمان، وأمام سمع وبصر الجميع تأثيرها الذي لا يعادله تأثير أكبر حملة توعية حتى لو تسلحت بأكثر تقنيات الإعلام حداثة وخبرة.

وبقدر ما سوف يشكل مشاركة المرأة البحرينية عن طريق اعتماد الكوتة إنصافا تاريخيا للمرأة طال انتظاره، ودعمته الشريعة

الدولية، ناهيك عن اتساقه مع عدالة الإسلام كما فهمها أخواننا في الدين من غير بني العرب، فإن جلوس المرأة بجانب أخيها الرجل في البرلمان القادم، من شأنه أن يفعل فعله المنشود من تهذيب طباع النواب الرجال، فيجعلهم أكثر حياء واحتشاما عند اختلافهم فلا يتشتمون ويتسابون ويتبادلون اللكمات كالرعاع، وغير ذلك مما قد لا تحمد عقباه مستقبلا والعياذ بالله!.

5 يوليو 2006

لماذا هذا التجاهل الظالم للكوادر المؤهلة؟

بعد نشر (رسالة إلى سين من الناس) في هذا العمود من عدد الوطن ليوم 19 يونيو الماضي، انهالت علي اتصالات ورسائل هاتفية عدة، وخاصة من موظفات وموظفي وزارة التنمية الاجتماعية، تؤيد ما جاء في المقال وتشكو سوء الحال، وتطالب بتخصيص مقال آخر للتعليق على ما استجد بعد نشر ذلك العمود بيوم واحد، عندما صعق الجميع بمفاجأة أشد مما توقعه المتشائمون، ففي قرار صدر في العشرين من الشهر الماضي، تم تعيين تسعة مديرين لإدارات استحدثها هيكل الوزارة الجديد، وباستثناء مدير أبقى على رأس إدارته السابقة، وموظفة أخرى تمت ترقيتها، فإن قرار التعيين استبعد جميع من كان مؤهلاً لهذه المناصب من رؤساء أقسام وغيرهم من العاملين في الوزارة، ممن تواصل عطاؤهم وقيامهم بمسؤولياتهم لفترات تتراوح ما بين عشرين إلى ثلاثين عاماً، يشهد الجميع للعديد منهم بالكفاءة،

ولم يكتف بأن يكون تعيين أغلب هؤلاء المديرين من خارج كادر الوزارة، بل كانوا كذلك ، وباستثناءات محدودة، من خارج التخصص والتأهيل العلمي ، بل ومن غير ذوي الاهتمام الشخصي أو الخبرة السابقة بالعمل الاجتماعي، الذي تتطلبه مسؤوليات مناصبهم الجديدة.

واستباقا لما سوف أطرحه من انتقاد لمنطلقات واعتبارات عملية التعيين الأخيرة، أود التأكيد بجلاء بأن هذا النقد لا يقلل بأية حال من الأحوال من تقديري واحترامي لأشخاص المديرين المعينين، ومباركتي لهم على هذا التعيين، ولا يسعى للتشكيك في كفاءة كل منهم في مجاله، وإنما أنا أتلمس في طرحي الذي أرجو أن أكون موفقا في دقة التعبير عنه، لحساسيته واحتمال فهمه على غير ما أقصد، هو أن هذه الوزارة كشأن أية وزارة خدمية أخرى، يتوجب أن تكون خاضعة لمستوى مقبول من النظام والانتظام المؤسسي، بحيث لا يحدث التغيير في قياداتها الأساسية، والتي تكاد تكون شاملة وجذرية بهذه الصورة المتتابعة والمتسارعة، حتى لو كان هذا التغيير بدعوى الارتقاء بالأداء أو

تطوير مفاهيم العمل الاجتماعي التنموي، وهي دعوى لن يكتب لها النجاح من دون أن تقودها كوادر مؤهلة علميا ومتمرسة ميدانيا.

فإذا تجاوزنا حالة الإحباط العامة التي شاعت بين موظفي الوزارة بسبب التعيينات الأخيرة، وإحساسهم بالظلم لتجاوزهم فيما يرون أنه حقهم، بحكم تراكم خبراتهم وكفاءاتهم في الميدان وأقدميتهم في الخدمة المدنية، وبينهم على سبيل المثال رئيسة قسم أوكل إليها، وبقرار رسمي من الوزيرة القيام بأعمال مدير إدارة لأشهر سابقة على هذا التعيين، فإن تعيين ستة مديرين دفعة واحدة من خارج كادر الوزارة، إضافة إلى التعيينات السابقة في مستوى الوكلاء المساعدين، فإن كل ذلك إنما يوحي لأي متابع محايد من الخارج، أن ثمة تخطيطا لتغيير جذري في قيادات هذه الوزارة، يتجاهل عن عمد كل خبرات كوادرها العاملة ويشكك بقدراتها وكفاءتها، خاصة عندما يتركز التغيير هذه المرة على مستوى مديري إدارات متخصصة تخدم فئات اجتماعية من ذوي الاحتياجات الخاصة والمتعددة، وتتطلب مهارات معرفية

تخصصية، وامتلاك خبرات ميدانية وشخصية تراكمية، فمنصب المدير بالذات يتعدى كونه منصبا إداريا إشرافيا إلى كونه مكلفا بمتابعة تخصصية ومسؤولة، تتعامل يوميا ومباشرة مع الفئات المستهدفة وتسعى لتلبية احتياجاتها المتجددة.

إنني كمراقب تابع عملية إعادة تشكيل وزارات التنمية الاجتماعية بعد استقلالها مؤخرا عن وزارات العمل بدول مجلس التعاون الخليجي، وشهد نهوضا من جديد على سواعد وخبرات كوادرها، أقف مستغربا ومتسائلا عن سبب التجاهل الظالم لخبرات كوادرنا المؤهلة في وزارتنا الوليدة، وبصورة تكاد تكون غير مسبوقه في أية وزارة أخرى في البحرين.

8 يوليو 2006

مؤتمرات وندوات ومهرجانات..

أشبه بموالد بلا حمص!

ذات مرة همس في أذني بلهجة يخالطها الأسي، وكيل بوزارة الشؤون الاجتماعية في إحدى دول مجلس التعاون الخليجي، خلال حفل افتتاح إحدى المهرجانات التي كانت تتناوب هذه الدول على استضافتها، بصورة دورية كل عامين، وتصرف عليها مئات الآلاف من الدنانير، ويشارك فيها عشرات المشاركين، وتقام خلالها فعاليات وندوات وتنظم معارض عظيمة الكلفة ماليا للدولة المضيفة وللدول المشاركة، في حين يكون مردودها في الغالب في غاية التواضع، همس ذلك الوكيل بأسي قائلاً: هل تصدق إنني أجاهد منذ سنوات لاعتماد موازنة لتنفيذ مشروع حيوي، قدمت للوزارة دراسة حول جدواه الاجتماعية، وعرضت بالأرقام والتفاصيل مردوداته ونتائجه المتوقعة، ورغم أن موازنته لا تقارب ربع موازنة هذا المهرجان، فإن ذلك المشروع

مازال يغط في سبات عميق في أدراج الوزير، والسبب المعين هو عدم توفر الإمكانيات!.

لازلت أتذكر حرجي حينذاك، وأنا أنصت لتلك الهمسة الخافتة التي لم تتعدانا نحن الاثنين، لكونها من جهة كانت همسة عبرت بصدق عن معاناة ذلك الوكيل، ولكوني من جهة أخرى كنت المنسق العام لذلك المهرجان الخليجي، ومنذ تلك المحادثة الهماسة أصبح همي الدائم هو البحث عن (الحمص!)، حسب التسمية الساخرة للمصريين لحال من يشارك في مولد فلا يخرج بحمص، أي بما يعود عليه أو على مجتمعه بفائدة يرجوها مسبقا من مشاركته في مؤتمر أو ندوة، خاصة حين تتحدد هذه الفائدة بكل جديد أو مفيد من معارف أو معلومات أو مهارات أو وجهة نظر غير مألوفة أو أسلوب عمل مبتكر، وهو أمر بدون مبالغة أصبح نادرا وقليل التحقق، فكثيرا ما تتكرر عناوين وموضوعات المؤتمرات والندوات التي تنظمها الوزارات والمؤسسات الرسمية، وتتسم بالمظهرية وبعمومية الأهداف وبضبابية المتوقع من مردوداتها للأفراد كما للمجتمع.

فحين تستهدف هذه المؤتمرات، على سبيل المثال، طرح وتدارس قضية مجتمعية أو عامة، أو الإعلان والترويج لسياسات وزارة أو لتوجه جديد لبرامجها، فإن صداها الحقيقي لا يتعدى جدران قاعاتها ومجموع حضورها، وغالبيتهم من القائمين والمشتغلين عليها أصلا، ولا ينال في أحسن الأحوال من تغطية الإعلام المحلي إلا جلستها الافتتاحية، وبدرجة تتناسب ومستوى الشخصية الرسمية الراحية، أما أوراقها ومناقشاتها فسرعان ما تتناقص تغطيتها حتى تتطفئ، وفي حال كان المؤتمر إقليميا يستهدف تبادل الخبرات والتجارب، فإن الخيبة سرعان ما تخيم على المشاركين لندرة تميز التجارب وتواضع الخبرات، فيما تتسابق الوفود الرسمية لعرض مشروعاتها من منطلق دعائي وليس علميا، فتزداد مساحة المسكوت عنه، وتضج المساحة المتبقية بعروض سطحية تتغافل عن كل شيء إلا التباهي بتضخيم المنجزات المتواضعة مقارنة بالتكلفة المعتمدة والأهداف الطموحة المعلنة!..

وللإنصاف لا يقتصر هذا الهدر الناجم عن مظهرية المؤتمرات والندوات على الوزارات والمؤسسات الرسمية، وإنما أصبح كالعُدوى فأصاب كذلك الجمعيات الأهلية، وخاصة في بعض دولنا الخليجية الغنية بمواردها المالية، فحسبما ذكر لي أحد المشاركين في ندوة دولية حول المعوقين، انعقدت مؤخرًا في دولة مجاورة، بدت حسب وصفه كندوة أجنبية تم اختطافها بخبرائها وأوراقها والمشاركين فيها ليتم احتجازها بين جدران قاعة فخمة في أحد فنادق خمسة نجوم، فأغلبية مشاركيها الساحقة كانت من غير المواطنين أو المقيمين، ولغة عروضها ومناقشاتها كانت اللغة الإنجليزية، فيما تركزت أوراقها المقدمة على تجارب بعيدة الصلة بقضايا المعوقين وواقعهم في الدولة المستضيفة وفي دول المنطقة، مما يدعو المرء للتساؤل عن مردود استضافة مثل هذه الندوة على تطوير خبرات المواطنين والعاملين مع المعوقين في تلك الدولة.

10 يوليو 2006

بمثلك تضىء ذاكرة الوطن

كيف للقاءات عابرة، مصافحة وقلبات تطبعها على وجنتيه الضامرتين، تعبيرا عن محبة واعتزاز بدوره المؤسس، بتاريخه النضالي الذي بدأه مبكرا مع مطلع شبابه في زمن مطاردة وتصفيات قيادات هيئة الاتحاد الوطني في أواسط الخمسينات، وتواصل عبر مراحل حياته التي عاصرت وتفاعلت مع أحداث وانتفاضات وثورات وهزائم وتحولات في مسيرة رحلة حافلة ممتدة ما بين قضبان الزنازن في معتقلات الداخل وما بين المطاردة وتكرار الابعاد لمنافي الخارج.

كيف للقاءات عابرة كهذه، أن تترك في النفس والذاكرة حضورا أسرا لشخصية بالكاد تبادلت معها بضع كلمات ود وترحاب، فما أن تسمع اسمه حتى تتداعى إليك المعاني الرائعة لتواضع متأصل فيه بلا تكلف، بألفة يلقاك كأنه يعرفك من سنين،

بهشاشة جسد ناكل ينضح رغم هدوئه بقوة الإرادة وجدل المثابرة
والصمود.

من أين تتسرب إليك هذه المشاعر والأحاسيس، هل يكمن
الجواب فيما سمعت عنه من مرويات زملائه في معتقلات الوطن
ومنافي الغربية، هل هو حصيلة قراءاتك لمقالاته التي حرص،
رغم معاناته لآلام مرضه، على مواصلة نشرها في الصحافة
المحلية، بما تطرحه من تحليل للأوضاع وتحديد للمواقف، قد
تختلف مع بعضها، ولكنك لا تملك إزاء أسلوبها وشخصية قائلها
إلا أن تحترمها وتحترمه، فهو لا يستثير حفيظة مخالفه رغم
انتقاداته لهم، حيث يبقى الاختلاف عنده اختلاف رؤى لا
اختلاف أشخاص، وما أشد الحاجة لترسيخ هذا الفهم فيما يدور
من حوار بين فصائل حركتنا الوطنية، وبين مجموعات كل
فصيل، من قراءاتي لمقالاته الصحفية كنت دائما أخرج بانطباع،
تيقنت الآن من صدقه بإجماع شهادات نعيه من رفاق دربه
وأصدقائه وكتابات غيرهم من الزملاء، انطباع بأن التفاؤل هو
الصفة الغالبة المتغلبة فيه، تلمسها في أكثر المقالات معالجة

لقضايا ووقائع شائكة تشيع معطياتها وتفاصيلها في النفس اليأس في إمكانية صلاحها وصلاحها، ولكنه ورغم إقراره بمراراتها وتشخيصه لما تتطوي عليها من تعارض مع ما يعتق ويسعى لتحقيقه من مبادئ وقيم، لا يستهويه التصعيد الانفعالي ولا المزايدات، فلا يجنح نحو التشاؤم ولا يقع في شركه، فدائماً أبدا ما كان يرى في نهاية كل نفق ضوء مهما تضاءل، فهو ضوء قابل للاشتعال وتوسيع مساحة الممكن في قلب ما يبدو مستحيلاً.

ليس لي أن أدعي أنني عرفته عن قرب، ولكنني أستطيع أن أدعي كما كثيرين ممن التقوا به مثل لقاءاتي العابرة، أنه رجل يترك في النفس انطباعاً لا سبيل لنسيانه، انطباعاً بأنه إنسان قد عاهد نفسه منذ زمن بعيد، بدون صخب ولا ادعاء، بل وقبل أن يعاهد حزياً أو رفاق، بمواصلة ما يعتقد ويؤمن به، هكذا نشأ وعلى هذا شب وشاب، فكيف لمن هو في مثل هذا الثراء الزاخر بتجارب وخبرات العمل الوطني، في سرية وعلانيته، في انتفاضاته وانكساراته وتفاعلاته وتحولاته، رجل توحد مع هذا

التفاؤل والإيمان توحد الوصفي في غير مجال التصوف، كيف
لمثل هذا الرجل أن يأتيه الندم أو يخامر لحظة، لذلك نحن نشعر
بصدق كلماته حين يقول (لم أندم يوما على عملي السياسي،
ولم أشعر أنني أخطأت بالطريق الذي اخترته لنفسى، ولو قدر
لي وعادت السنوات بي إلى ذلك الزمن فسأختار العمل
السياسي).

قد يختلف معك يا أبا قيس كثير أو قليل من الناس في
منطلقات وغايات وربما أساليب عملك السياسي، ولكن الجميع
يجمع على أنك كنت إنسانا بمعنى الكلمة قبل أن تكون رمزا
سياسيا بمعنى الكلمة، هكذا كنت، هكذا ستبقى، يا أحمد
الذوادي.

12 يوليو 2006

طلاق بحكم بطاقة الهوية الإلكترونية

نهض من مقعده حين ظهر رقم 23 على الشاشة المعلقة، معلناً أن دوره قد حان، بعد انتظار لم يتجاوز عشر دقائق، مما أعطاه انطباعاً إيجابياً عن دقة التنظيم، وتوجه للمكتب الذي حددته الشاشة وقدم أوراقه الثبوتية وهو يجلس قبالة الموظف الذي يواجهه بشاشة كمبيوتر مزدوجة، يتيح له مشاهدة ما يشاهده الموظف، وسرعان ما ظهر اسمه وبياناته الأساسية على الشاشة لحظة إدخال رقمه السكاني، وقبل أن يستوعب كل هذه البيانات، صدمه سؤال الموظف: أنت مطلق؟

وبالفعل كانت كلمة (مطلق) بارزة تتراقص في خاتمة حالته الاجتماعية، وبهدوء لم يتوقعه من نفسه في مثل هذه الحالات، أجاب: (قبل نصف ساعة فقط تركت منزلي، والتي كانت هناك هي زوجتي، فمتى طلقته أو طلقته؟!)، لكن الموظف لم يستوعب سخريته الإيجابية، وأكد بأن البيانات المحفوظة تقول بأنه مطلق، فواصل هدوء الأعصاب الذي يستشعره بشيء من الغرابة

ذلك الصباح، وقال: (يا أخي أقول لك تركت للتو زوجتي في البيت، فكيف ومتى حدث هذا الطلاق؟)، فما كان من الموظف إلا أن طلب وبآلية الروتين الحكومي: (أحضر لنا عقد الزواج رجاء)، وهنا ارتفع ضغط دمه وحدة صوته: (كلا.. لن أحضره، أنا أطلبكم بمستندكم، أطلبكم بصورة لورقة هذا الطلاق المزعوم)، وببقية عقل لم يذهب به الغضب، اقترح على الموظف أن ينتقلا معاً إلى صفحة المقيمين معه في المنزل، ليتصدر أسماءهم اسم زوجته وابنه وابنته وسلسلة طويلة لأسماء الخادمت المتعاقبات على منزله، ليشير وبهدوء إلى اسمها قائلاً بلهجة اختلط فيها الغيظ بالتشفي: (إذا كنت قد طلقت فكيف تعيش معي هذه المرأة؟)، ومع ذلك تردد الموظف للحظات قبل أن يراجع مديرته الجالسة إلى مكتبها خلفه، ليعود ويواصل استكمال مراجعة بقية البيانات والتي خلت تقريبا من المفاجآت!

كانت أعصابه قد هدأت بعد أن صحح وضعه الاجتماعي في البيانات الحكومية كمتزوج من زوجته! واستكمل بقية الإجراءات بكل سلاسة وسرعة بفضل أحدث التقنيات، من تصوير فوتوغرافي وتثبيت بالبصمات والتوقيع، ومن ثم استلام

بطاقة هويته الإلكترونية، والتي تختزل عدداً من البطاقات الحالية كالبطاقة السكانية والخاصة ورخصة السياقة، إضافة لكونها وثيقة سفر بين دول مجلس التعاون، كما إن البطاقة مهياة - حسب كتيبها الإعلامي - لإنجاز معاملات وخدمات حكومية وغير حكومية عن طريق الإنترنت، كتجديد رخصة السياقة وتسديد المخالفات المرورية، والاستفادة من مشروع الباحثين عن عمل، ومعاملات الهجرة والجوازات والخدمات التجارية وغيرها كثير مما يشكل مدخلا لنقل نوعية مستقبلية في التعامل اليومي لكل من المواطن والمقيم.

بكل هذا الكم من المعلومات المبشرة وبروح متفائلة، ذهب صاحبنا في نفس اليوم للبنك ليطلب قرضاً، وحين قدم بكل ثقة بطاقته الإلكترونية الجديدة، طلبت منه الموظفة الجواز أو بطاقة إضافية أخرى كرخصة السياقة مثلاً، وعندما استفسرها عن السبب ذكرت له بأن هذه البطاقة تفتقر في بياناتها المدونة على سطحها لعنوان الإقامة المثبت في البطاقات الأخرى، وإن قراءتها يتطلب جهازاً إلكترونياً غير متوفر!.

ومع تقديرنا للجهد الإعلامي لتعريف الجمهور بمزايا هذه البطاقة وحثه على اقتنائها، فإنه جهد ناقص إذا لم يستكمل بمواكبة الجهات لمتطلبات هذا المشروع الطموح، وفي مقدمتها البنوك وغيرها ذات العلاقة باستخداماتها المتعددة، حتى يتلمس حاملو البطاقة فوائدها بسرعة ويسر، مؤكدين أن إظهار عنوان الإقامة على سطح البطاقة لا يقل في جدواه للتعاملات اليومية والطارئة مقارنة ببيانات رخصة السياقة الظاهرة في خلفية البطاقة، فليس لكل هذه الرخصة، ولكن الكل يظل بحاجة دائمة لعنوانه السكني!

19 يوليو 2006

وزارة التنمية الاجتماعية ترد على:

لماذا هذا التجاهل الظالم للكوادر المؤهلة؟

نود من صحيفتكم الغراء أن يتم نشر الرد التالي رداً على خبر الأخ الكاتب خلف أحمد خلف في عموده تحت عنوان "لماذا هذا التجاهل الظالم للكوادر المؤهلة" والتي ورد في صحيفتكم العدد 210 بتاريخ 2006/7/8 م لزم توضيح التالي:

تسرنا الإفادة بأننا في الوزارة نسعى دائماً إلى العدالة والإنصاف، وإعطاء كل ذي حق حقه، ولم نتطلع يوماً إلى تجاهل أو إلحاق ظلم بأي إنسان سواء كان عاملاً في حرم الوزارة أو خارجها.

كما إننا ضمن فريق واحد نضع المصلحة العامة على رأس أولوياتنا والتي تصب في خدمة الوطن وإعلاء شأنه، وأنه ما كان لنا لنصدر تعيينات المديرين التسعة مؤخراً لولا دراستنا وقناعتنا

الواعية بكفاءتهم، وانسجام تخصصاتهم، وتناغم خبراتهم مع استراتيجية جدول أعمال الوزارة خلال السنوات المقبلة.

هذا، بالإضافة إلى احترامنا وتقديرنا العميق للخبرات والخدمات الطويلة لأصحاب الشكوى، ولا جدال في أننا نقدر جميع العاملين، ونعمل على تحسين أوضاعهم الوظيفية كلما سنحت الفرصة لذلك.

مرسل لسيادتكم برجاء نشر هذا الرد في نفس عمود "شؤون*شجون" في صحيفتكم الغراء.

وتفضلوا بقبول وافر التحية والاحترام

قسم العلاقات العامة والإعلام

ولي تعقيب

بداية أشكر لوزارة التنمية الاجتماعية على هذا الرد، ويتلخص تعقيبي عليه بالنقاط التالية، نظراً لضيق المجال وإغلاقاً لملف هو مغلق بحكم واقع الأمر:

1. لم يتضمن الرد أية معلومات أو وقائع محددة لتجعل منه رداً مقنعاً، واعتمد على صياغات إنشائية محشوة بالشعارات المجردة، وبعض الوعود.

2. إن الوعد بالعمل على تحسين الأوضاع الوظيفية لأصحاب الشكوى من ذوي الخبرات والخدمات الطويلة، كلما سنحت الفرصة، قد يعتبر مطلباً هاماً لمكافأة من يستحق، إلا أنه يشكل فهماً قاصراً لما طرحناه حول مسألة تجاوز هذه الكوادر المؤهلة في حركة تعيينات المدراء الأخيرة.

3. إن جوهر الطرح كان يتعلق بمبدأ وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، واعتبار ذلك تحقيقاً للمصلحة العامة التي يضعها الرد على رأس أولويات الوزارة، لذلك ظل التساؤل بلا جواب، إذ كيف تتناغم خبرات من تم تعيين أغلبهم من خارج التخصص مع (استراتيجية جدول أعمال الوزارة خلال السنوات القادمة!) - مع احترامنا لأشخاصهم ولخبراتهم في غير مجالات توظيفهم - بينما لا تتناغم هذه

الاستراتيجية مع خبرات الكوادر المؤهلة والمتمرسه في مجالات الوزارة المختلفة لسنوات عديدة، وهم أحق بأولوية التعيين، خاصة في وظائف هي فنية، بقدر ما هي إشرافية؟!.

4. لازلنا ننادي بضرورة ترسيخ العمل المؤسسي وانتظام آليات الترقى فيه، كما هو مطبق في وزارات التنمية والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الأخرى، وفي غيرها من وزارات البحرين، حيث يتدرج الموظف الكفاء ليصبح مديراً أو مستشاراً أو وكيلاً، بل قد يتبوأ مرتبة وزير في ذات الوزارة كما حدث في سلطنة عمان والإمارات، وفق الحراك الوظيفي القائم على اعتبارات ونظم إدارية تحتكم إلى التميز والكفاءة المهنية، وعلى نحو يعزز الإحساس بين كافة الموظفين بعدالة النظام السائد في الوزارة، وبالتالي ينعكس إيجابياً في تحفيزهم على تقديم المزيد من العطاء وتجويد الأداء، وبما يؤدي في المحصلة الأخيرة إلى تطوير العمل والارتقاء بمستوى الخدمات.

وأخيراً، سنظل بانتظار تحقيق الوزارة لسياساتها التنموية
الجديدة، داعين لها بالتوفيق.

24 يوليو 2006

هكذا يدافع الإرهابي عن نفسه!

ككثير من جيل ستينات القرن الماضي، كنت استشعر حساسية شديدة من تسمية خليجنا بالخليج الفارسي، والتي كانت ترد كثيرا في الصحافة والإذاعات الأجنبية، فضلا عن الكتب التاريخية، وكنا ندعو لتصحيحها، بل ونقوم بشطبها من الكتب واستبدالها بالخليج العربي!.

ولقد ظلت هذه الحساسية تلازمني، كما تلازم كثيرين غيري، إزاء عدد من التسميات/ المصطلحات اللاحقة التي بدأت تتداولها وكالات الأنباء العالمية وتجعلها شائعة على كل لسان وأذن، يخطأ من يتصور أنها مصطلحات محايدة وبريئة من أي مقاصد أخرى غير مقصد دلالتها على المسمى وحسب، فأول وسائل تعرف الطفل على الأشياء هو تسميتها، وعندما تكبر تسهم التسميات في تحديد مواقفنا واتجاهاتنا!، أحيانا بصورة واعية وكثيرا بصورة غير واعية، خاصة تجاه القضايا السياسية.

ويمكن لأي مدقق ومتابع أن يتلمس بوضوح توظيف هذه المصطلحات، ف (القضية الفلسطينية) مثلا اختفى تداولها من قبل وكالات الأنباء الأجنبية منذ زمن بعيد، وتبعتها أجهزة إعلامنا العربية، حيث استبدلت بمصطلح (قضية الشرق الأوسط) تحت دعوى حياديته لكل الأطراف، بينما تم تجريده من جوهره ومكونه الأساسي بالنسبة لنا نحن العرب، وجاء ملبيا لرغبة الكيان الصهيوني وأمريكا في تحويل المسألة لقضية بين دول الشرق الأوسط، أسقط منها بالتدرج ذكر الشعب الفلسطيني، وبالمناسبة فإن مصطلح (الشرق الأوسط) ذاته كان يراد به في الأصل تذويب هوية الوطن العربي بترسيخ منظومة جغرافية بديلة عنه في الأذهان، من أجل تثبيت موقع الكيان الصهيوني كتسليم بالأمر الواقع، وبعد الغزو الأمريكي للعراق توسع هذا المصطلح ليكون (الشرق الأوسط الكبير) بامتداده شرقا ليضم أفغانستان بعد أن دخلت تحت سيطرة القطب الأوحد!، وها هي وزيرة خارجيته كونداليزا رايس في تصريحاتها الأخيرة، وتمهيدا لعملية جراحية عاجلة بعد العدوان الصهيوني

على لبنان وغزة، تخرج علينا قبل أيام بمصطلح (الشرق الأوسط الجديد)!.
.

وغير (قضية الشرق الأوسط) مصطلحات عديدة برزت وأخرى اندثرت تبعا لتحولات وموازين القوى الدولية المسيطرة، ك(عدم الانحياز) الذي ربما لم يسمع به كثير من شباب اليوم، بل ربما لن يصدق البعض بأن الأمم المتحدة أصدرت في يوم من الأيام قرارا بتصنيف (الصهيونية) كحركة عنصرية، ليتحول الزمن ويجرم بحكم القانون كل من يشكك بمحرقة النازيين لليهود، ناهيك عن اتهام كل من ينتقد عدوانية إسرائيل بأنه (معاد للسامية)، بعد أن تم اقتصارها على اليهود دون العرب وغيرهم من بني اسم بن نوح.

ولعل أسطع مثال على قدرة أمريكا في توظيف المصطلحات السياسية هو مصطلح (الإرهاب) والذي جاء غداة أحداث سبتمبر (أيلول)، حيث رفضت وضع أي تعريف محدد لمفهومه عند مناقشة إقراره في الأمم المتحدة، يستثني منه حركات التحرير ومقاومة الاحتلال، وليكون مدخلا لوصم ومحاصرة حركات

المقاومة الفلسطينية واللبنانية، استثمرته إسرائيل ببراعتها المعهودة في محاربة حكومة حماس الشرعية، وفي عدوانها الحالي على لبنان، وهكذا تكون المصطلحات والتسميات في عالم السياسة مقدمة لإعلان نوايا يعقبها تخطيط استراتيجي وتنفيذ مرحلي، فيما كانت إسهامات النظام العربي في هذا المجال مخجلة للغاية من خلال مبادراته بإطلاق مصطلحات تبرر انهزاميته، كشعار (السلام كخيار استراتيجي) كما لو كان يمتلك خيارات فعلية أخرى!.

بمشاهد العدوان والتتكيل وتدمير البنى التحتية، يتواصل الإرهاب الصهيوني بدعوى العم سام (الدفاع عن النفس)، لتبلغ هذه المصطلحات والتسميات المخادعة ذروة زيفها وتناقضها الفاضح مع الواقع الدامي، وتسقط كل محاولاتها لتغطية وترويج المخططات الأمريكية المنفذة بأيدٍ إسرائيلية، وبصمت أطراف عربية، فوهج حرائق غزة ولبنان، بقدر ما يحرق فإنه يضيء.

26 يوليو 2006

بالأمس هوتيل رواندا.. واليوم هوتيل لبنان!

لمن لم يشاهد فيلم (هوتيل رواندا)، فإن قصته تفضح نفاق وعنصرية الحكومات الغربية، التي دوما تتغنى بادعاء المساواة بين سائر البشر في حق الحماية من الأذى والاعتداء والموت، دونما تمييز بين عرق أو جنس أولون أو معتقد أو.....إلى آخر هذه المترادفات التي بت أشعر إنها كلما اتسعت تقلصت إمكانية تحقيقها على الواقع!.

يحكي الفيلم عن أحداث واقعية في وحشيتها ومأساويتها كأنها جهنم، عندما تخلت قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام عن مد يد الحماية للمدنيين خلال الحرب الأهلية القبلية الدموية في روندا، مقارنة باستبسال وبطولة رواندي حاصل على جنسية إحدى الدول الغربية، ويشغل مديرا لفندق خمس نجوم، والذي صدم حين قامت هذه القوات بحماية وإجلاء الأوربيين وحدهم، مخلفة ورائها الروانديين المدنيين اللاجئين إليها بأطفالهم ونسائهم

لمصير محتوم من الذبح والاغتصاب، فيما عرض عليه باعتباره أوربيا بالتجنس فرصة الرحيل وترك قومه وراءه، لكنه وهو الأفريقي المنعوت بالتخلف، رفض الهروب بجلده وفضل البقاء مع أبناء جنسه.

لم تفارقني أجواء هذا الفيلم الكابوسي في أحداثه ومناظره، وأنا أتابع على شاشة التلفزيون طوابير المغادرين لبيروت وهي تنن وتدمر تحت وقع القنابل والصواريخ الإسرائيلية، مغادرين من مختلف الجنسيات الأوربية، بل وحتى غيرها من جنسيات العالم الثالث، فالإنسان يبقى غالباً طالما هو غير لبناني، وأعتقد أن كثيرين مثلي شعروا بمعاناة اللبنانيين المجنسين منهم بهذه الجنسيات، ومشاعرهم المتناقضة بين سعيهم للنجاة بأنفسهم وأطفالهم، و بين تركهم مرغمين أهلهم وذويهم ورائهم لخطر الموت.

ورغم بشاعة ما حدث في رواندا، فإن ما يحدث في غزة ولبنان اليوم يفوقه بشاعة، ليس بنسبة وعدد ضحاياه من المدنيين الأبرياء ولا في أساليب قتلهم وتهجيرهم، ولكنه يفوقه في لا

منطقيته، إن كان لأي عدوان في الأصل منطق وتبرير، حيث أن استمرار هذا التقتيل والتدمير الحالي بدم بارد تحت أسماع وأبصار العالم، ليس حرباً أهلية بين قبيلتين تتنازعان السلطة والثروة في دولة متخلفة، فينأى العالم المتحضر بنفسه عن التورط فيها، وإنما هي حرب إرهابية تقوم بها دولة تدعى تجسيدها لخلاصة الحضارة الأوربية ومنازة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، لا تتقيد بأي أعراف ولا ترتدع عن أي جريمة حرب، بما في ذلك استهداف الإعلاميين ومراقبي الأمم المتحدة في رسالة تحذير بالغة الوضوح، فضلا عن سيارات الإسعاف والمساعدات الإنسانية ومصانع ومخازن الأغذية، فيما تتباهى بتصوير أطفالها وهم يخطون تمنيات الموت على صواريخ طائراتها العسكرية، بينما العالم يترفق بهذه الدولة المعتدية.

لذلك يأتي فشل مؤتمر روما يوم الأربعاء الماضي، باتخاذ قرار بوقف فوري للنار لانفراد أمريكا بمعارضته، ليفضح الموقف الأخلاقي المتردي الذي تعاني منه حكومات دول العالم المتحضر، وقمة النفاق الدولي في تحويل الاهتمام وأولوية

التدخل نحو تقديم المساعدات الإنسانية، وفتح ممرات آمنة لإيصالها لضحايا العدوان، كما لو كنا سنشهد نوعاً من الفنتازيا والعبثية السوداء التي تدمي الوجدان، فحين تسعى هذه الدول لتأمين شحناتها من المساعدات دون تأمين مأوى للضحايا، فإن المشهد يبدو وكأنه تسابق بين المساعدات والاعتداءات، أيهما يصل قبل الآخر!، فتلك والله دول تعاني انفصاماً وازدواجية في معاييرها الأخلاقية قبل أن يكون انفصاماً في شخصيتها، أي منطق أعوج هذا، ولعل أغرب المواقف موقف الدولة الراعية لإرهاب إسرائيل، فكيف لأمريكا تخصيص ملايين الدولارات لمساعدة شعب ترفض أن تمنحه الأمان من القتل والتدمير، إنها لمفارقة تاريخية، أتحدى المؤرخين أن يعثروا لها سابقة في تاريخ البشرية!.

29 يوليو 2006

اطفىء مفاعلك النووي قبل أن ينهار

مهلاً.. إنها ليست دعوة موجهة لدولة ما، إنها موجهة لك ولي ولغيرنا من الناس، قد تتدهش لهذه الدعوة، ولكن هذا ما ينادي به بعض الأطباء، مؤكدين بأن أجسادنا كما هي أجساد الحيوانات والأسماك والطيور، محكومة بقوى كهرومغناطيسية، قوى لا يمكن رؤيتها أو سماعها أو لمسها، والأعجب أنها غير قابلة للدراسة والقياس بأية وسيلة معروفة من وسائل العلوم الطبية حتى الآن!، ولكن الدكتور فريد ستوتمان يقطع بوجودها وتأثيرها، مبرهنناً على ذلك بأنها سبب هجرة الطيور كل موسم، وسباحة الأسماك ضد التيار لمناطق معينة لتضع بيضها ليفقس، كما أنها سبب دخول الدببة لحالة البيات الشتوي وموعد استيقاظها منها، إنها باختصار تتحكم بالعديد من الوظائف الفسيولوجية، والكيمائية الحيوية، والنفسية لكل الكائنات.

أما في أجسادنا، فإن هذه القوى الكهرومغناطيسية تتحول إلى نبضات تحذير لجهازنا العصبي، عندما تصبح خلايا التوصيل

العصبية (أعصاب في المخ والحبل الشوكي) مثقلة ومحملة مثل أسلاك الهاتف التي تتلقى ضغطاً متزايداً من المكالمات في وقت واحد، أي بمصطلحات التقنية والكهرباء زيادة في التحميل، ولكنها بلغة علم نفس البشر تسمى (التوتر العصبي)، حيث تحذرنا تلك النبضات مطالبة: (افصل نفسك حالاً عن التيار الكهربائي!)، أو: (اطفئ مفاعلك النووي قبل أن ينهار!)، ففي جسد كل منا نظام عصبي، يمكن تشبيهه خطورة انفجاره على الإنسان والمحيطين به، مع الفارق طبعاً، بخطورة انفجار المفاعل النووي بدولة ما وما يجاورها من الدول.

لذلك، عندما يتحول التوتر والضغط لبخار متراكم حبيس في داخلنا يبحث له عن متنفس، فإن علينا عدم تجاهل تلك التحذيرات، المرة تلو المرة، بالتعلل بالتزاماتنا الوظيفية أو العائلية، أو بقلة إمكانياتنا المادية، فإن هناك قائمة واسعة من الخيارات، تبدأ برحلة سفر إلى خارج البلاد، طالت أم قصرت، وتنتهي بمجرد تغيير في روتين حياتنا اليومية، لكن الأهم من كل ذلك هو اعتياد المشي لمدة نصف ساعة يومياً، واعتباره مسألة أساسية لا نقوم بها في وقت فراغنا، وإنما أن نتفرغ للمشي

بمثل ما نتفرغ للأمور الحيوية في حياتنا، لأن المشي أصبح فعلاً مسألة حيوية في حياتنا المعاصرة، قد نتقنا الماشي ولكن لا ينقصنا الاقتباس من تجارب غيرنا، كالجوء لممارسة رياضة المشي في المجمعات التجارية خلال الأوقات المبكرة قبيل افتتاح المحلات مثلاً!.

عندما يحتدم خلاف بينك وبين شريك حياتك أو صديقك أو مديرك، حول مسألة ما وتوتر الأعصاب وتكاد تقلت، فسارع بالخروج للمتمشية وحدك في أي مكان هادئ، وليكن ليلاً وفي أضواء خافتة أو قريباً من البحر إن أمكن، وثق بأنك بعد أقل من نصف ساعة مشي بسرعة معتدلة بدون مشقة ولا إجهاد، ستشعر بالهدوء يتسرب إلى أعماق نفسك، وإن السكينة بدأت تحتضن أعصابك وتذيب عنها منغصات التوتر فتستعيد نضارتها، ستفاجأ بأن الدروب التي تخيلتها مسدودة لها مخارج عديدة، قد تكون هذه نصيحة طبيب، ولكنها كذلك نصيحة مجربين، أنا واحد منهم، وما عليك إلا أن تتضم إلينا، نحن أنصار المشي من أجل الفوز، كما هو عنوان كتاب الدكتور ستوتمان، الملقب بدكتور "مشي" لشدة حماسه للبرهنة على أن

المشي وحده دون جميع أنواع الرياضة والتمارين العنيفة والحميات الغذائية، المشي وحده طريق الفوز بالصحة واللياقة البدنية وإنقاص الوزن، بدون أي مضاعفات قد تؤدي أحياناً إلى العطب، كما إلى الموت، وقبل ذلك وهو الأهم أن المشي هو الطريق المضمون لتهدئة الأعصاب والاسترخاء النفسي واكتساب المناعة الدائمة ضد التوتر.

31 يوليو 2006

لكي لا تنشب حرائق أخرى

في شرارته المنشورة في جريدة الوطن، عن حريق القضية الأخير، الذي راح ضحيته 16 عاملاً هندياً وهم نيام، يصف الشاعر علي الشرقاوي سكن هؤلاء العمال بعلبة السردين، وهو بهذا محق، ليس كوصف مجازي تتطلبه مبالغة الشعر في رباعيته، وإنما كوصف حقيقي شاهده بنفسي حين أخذني الفضول ودعوة جاري لدخول منزل مجاور، مكون من خمس حجرات، قد حوله صاحبه لما وصفته بالثكنة السكنية، في موضوع لهذا العمود نشر في شهر مايو الماضي تحت عنوان (في أحياننا.. يسكن عزاب العمالة الأجنبية)، طالبت حينها بحملات مدهمة وتفتيش دورية على هذه المساكن للتأكد من عدم مخالفتها ل ضمانات حقوق العمالة الأجنبية ذاتها من حيث توفر السكن المناسب والأمن لها، فضلاً عن عدم توافق انتشار مثل هذه المساكن في وسط أحياء مدينة مخصصة للعائلات، وهو انتشار قدرته حينها بنسبة 10/1 من المنازل المأهولة في منطقة سكاني، لأكتشف لاحقاً أنني كنت مخطئاً، إذ يمكن

تقديرها وباطمئنان بما يتعدى 10/4، في حين إننا ساكني مدينة عيسى ما زلنا نذكر أنه قد سبق للجهات المعنية أن طردت ساكنين بحرينيين من منازلهم وشققهم قبل عقدين من الزمان فقط لكونهم عزابا!.

وعودة لعدد ساكني ذلك المنزل الذي دخلته، فإنه كان يمكن تقدير عددهم استدلالاً من عدد دراجاتهم الهوائية المصفوفة في كراج المنزل بالأربعين، فإذا أضيف لهذا العدد من لا يمتلك دراجة، فإن العدد الكلي للساكنين يمكن أن يتضاعف، ولنا في هذه الحال أن نتخيل أن حجرات المنزل الخمس تتحول واقعاً وليس مبالغة إلى علب سردين تغص بهذا العدد الكبير، مع كل ما يترتب على ذلك من مخاطر على سلامتهم في حال اندلاع أي حريق كحريق القضيبيية وهم نيام، وهو بقدر ما يشكل احتمالاً قائماً نظراً لطبيعة تعامل هذه العمالة المقتصد في تدبير معيشتها اليومية، فإن مخاطر عديدة تظل أيضاً قائمة من النواحي الصحية والأمنية، مما يتطلب تنشيط حملات المداومة والتفتيش لتشمل مختلف مناطق البحرين، وألا تستثني مثل هذه المنازل المؤجرة للعمالة الأجنبية من عملية التفتيش تلك، وبحيث

تتولاها فرق مشتركة من وزارات شؤون البلديات والصحة والعمل، وبمشاركة فاعلة للمجالس البلدية، للوقوف على مدى صلاحية وقانونية هذه المساكن وقانونية إقامة ساكنيها، وعلى أن تكون هذه الحملات نشطة ومستمرة وليس مؤقتة بتأثير مأسوية الحادثة وصدور توجيهات عليا.

إن معاودتي لطرح هذا الموضوع مجدداً هنا، هو أن حادثة القضيبيية المأساوية يتوجب أن تكون منطلقاً ليس فقط للتركيز على جوانب توفير اشتراطات السلامة في سكنى العمالة الأجنبية، فهذا الجانب على أهميته إنما يشكل جزءاً من مسألة أكبر، هي مراقبة شاملة لأوضاع هذه العمالة في البلاد من حيث توفير ضمانات حصولها على حقوقها كاملة غير منقوصة، بما في ذلك سكن إنساني لائق يضمنه القانون، ويلتزم به الكفيل ويحاسب في حال إخفاقه في توفيره بالمواصفات اللازمة، بمعنى أن تكون هذه الحادثة تحذيراً ليس من تكرار حرائق في مساكن هذه العمالة، وإنما من حرائق من نوع آخر كالاحتجاجات والإضرابات التي قد تتفجر نتيجة سوء ظروف وشروط عملها وتجاهل حقوقها، مما يتطلب تفعيل القوانين واستكمالها بما

يتمشى مع معايير العمل الدولية واتفاقيات حقوق الإنسان،
فهي عمالة تظل مسؤولة منا جميعاً بحكم تأثير أدوارها على
مختلف مناحي حياتنا، مما يجعل الدفاع عن حقوقها من صلب
قيم ومهام مؤسسات مجتمعنا المدني البحريني وحركته النقابية
والحقوقية، فالحقوق في الإنسانية كل لا يتجزأ.

7 أغسطس 2006

رضاعة التسلية

لم يعد هناك ثمة وجه للمقارنة بين بدايات البث التلفزيوني وبين طوفان القنوات التلفزيونية الفضائية الحالي، ليس فقط من حيث استمرارية بثها على مدار الساعة، ولا بهذا التنوع الهائل لبرامجها، ولا بحرب التنافس الناشبة فيما بينها، وإذا كان لنا أن نذكر بدايات تواصلها مع عولمة البرامج كبرنامج (من سيربح المليون) بتقديم جورج قرداحي نسخته العربية، وزخم المشاهدة العالية الذي حققه في سنواته الأولى لكونه جمع المتعة والمعلومة للمشاهد فضلاً عن جوائزهِ المجزية، ليبدأ مؤخراً رحلة الإنطفاء رغم كل محاولات تجديده، ولتحتل الساحة بدلاً عنه نوعية أخرى من البرامج الترفيهية، كنسخ عربية لبرامج أجنبية بدأت تجتاح أركان المعمورة بحكم العولمة، كبرنامج (سوبر ستار) و(ستار أكاديمي)، ونسخة خليجية لهذه البرامج، تميزت جميعها عما سبقها بتركيزها على صناعة النجومية السريعة، من خلال

احتضان مجموعة من الشباب ذكوراً وإناثاً، وتدريبهم وتصفياتهم في مسابقات أسبوعية، لتنتهي بإعلان أحدهم النجم الأول (سوبر ستار) فيفتح أمامه أبواب الشهرة ومجد الأضواء في عملية تسويق وترويج لم يحظ بها أكبر نجوم الغناء والتمثيل في عالمنا العربي.

وبسبب تسويقها بين الشباب خصوصاً لوهم إمكانية تحقيق حلم كل منهم ليصبح نجماً غنائياً بين ليلة وضحاها، فقد استطاعت هذه البرامج أن تحول المشاهدة التلفزيونية من مجرد عملية تلقي وتفرج سلبي، كما كانت في الغالب إلى عملية مشاركة وجدانية انفعالية بل وفعلية من خلال المشاركة بالاتصالات والرسائل الهاتفية، لتصبح هذه المشاهدة بالنسبة لشريحة مهمة من الشباب غذاء يومياً، وفق تشخيص الدكتور مصطفى حجازي، وإلى نوع من استبدال واقعهم الفارغ المحبط بمزيج جميل ومبهر من الواقع والخيال، فضلاً عن أن هذه النوع من المشاركة قد حقق لهذه البرامج دخلاً وبيعاً يتجاوز عائدها من الإعلانات، فقد جعلت الشباب من خلال اندماجهم في

المشاهدة يعيشون حالة خيالية من متعة التعبير عن الذات، في مجتمع تكثر فيه ممنوعات التعبير عن الجسد، وعن الرغبات والطموحات، فهو يتجرأ ويشعر بالحرية (ولو خيالية) بل إن المشاهدين باتوا يشعرون بأنهم هم صناع النجوم، بل وبلغ بهم حداً من التعصب القطري في مرحلة التصفيات النهائية أن سيروا المظاهرات ما بين مستنكرة وأخرى فرحة بالنتائج، وارتقى نجمهم البازغ بسرعة في نظرهم إلى مرتبة النجم الوطني، واستبدل بانتصاره فراغ حياتهم بخيبتها ومحاذيرها إلى نوع من التعويض بانتصار وقتي ووهمي بديل، في محيط يفتقر للانتصارات والأمجاد الحقيقية على الساحة السياسية، وتسد آفاق مستقبلهم معوقات ومشاكل مستحكمة إن كان على الصعيد الفردي أو على الصعيد الوطني والقومي العربي.

هذا تشخيص لحالة الهدر والتهميش التي يتعرض لها الشباب باعتبارها جزءاً من إشكاليات الهدر العام للإنسان العربي كما يقدمه ويتعمق في تشريحه الدكتور حجازي في كتابه الأخير (الإنسان المهدور)، حيث يورد مصطلح أحد كبار منظري

العولمة وهيمنة نظامها الجديد، بريجسكي:
(Tittytainment)، والمركب من كلمة (Tit) التي تعني حلمة
الثدي وتشير إلى الرضاعة وكلمة التسلية
والترفيه (Entertainment)، والذي يقابله بالعربية مصطلح
(رضاعة التسلية)، باعتباره يعني تخدير الوعي من خلال التسلية
والإلهاء.

وإنها لمفارقة ذات دلالة، فالتقنيات التي انشغلت بالأمس
القريب بتقديم برامج رضاعة التسلية تلك، هي ذاتها تتشغل اليوم
بتغطية وقائع الهجمة الصهيونية الهمجية المتواصلة على لبنان،
فترى كم من شبابنا المخدر والمغيب عن واقعة العربي الأليم
سوف يستيقظ أخيراً من وهمه الخادع، ويكتشف أن شباباً آخر
هو شباب المقاومة في بيروت، يسطر للأمة مجدداً مغائراً، ويبشر
بفجر حتماً هو آت.

9 أغسطس 2006

(مكتوب) باولو كويلو.. ديوان لتبادل الخبرات

الذين قرأوا للروائي البرازيلي الشهير باولو كويلو بعض رواياته، مثل (الخيماي) و(حاج كومبوستيلا) و(على ضفة نهر ببيدرا جلست وبكيت)، لأبد وأن شعروا بذلك النفس الروحاني الذي يصبغ كتاباته وأطروحاته، والذي بات مفقدا في حياتنا المعاصرة، حيث يحاول أن يقرأ هذا الروائي النفس البشرية ويقدمها في مختلف شخوص رواياته عبر موروثها الديني - الميثولوجي، والمستمد من جميع الأديان، وبروح من السماحة المثالية التي يكاد يراها البعض نوعا من السذاجة في حين يراها البعض الآخر حالة فريدة من الروحانية التي أصبحت مطلباً عزيزاً لمواجهة الحياة المدنية بكل إفرازاتها من قلق وصراعات وأنانية، وهو ما يعتبر السبب الذي جعله من أكثر الكتاب المقروئين في العالم، فقد ترجمت أعماله إلى 65 لغة. يقدم كويلو لكتابه (مكتوب) وعنوانه الأصلي أيضا (Maktub) بأنه ليس ديوان نصائح، بل تبادل خبرات، فنصوص الكتاب

تكاد تشكل خلاصة لتعاليم تلقاها المؤلف من معلمه الذي يكاد يكون شخصية تتكرر في أعماله، خلال رفقة دامت أحد عشر عاما، بخلاف نصوص من أصدقاء و قراءات متنوعة، لذا صور عمله هذا بأنه كمهمة النساج الذي لا يمكنه أن ينسب لنفسه مزايا القطن والكتان، ولكي أستطيع التعريف بهذا الكتاب، فإنني سوف أقدم فيما يلي مختارات من نصوصه، بكثير من التصرف والاختصار لها من أجل إيصال مضامينها، وليس صياغتها الأصلية:

على لسان معلمه يقول بأننا عندما نشعر بأن ساعة التغيير حانت، لا ينبغي أن نستعرض لا شعوريا شريط كل الإخفاقات التي تعرضنا لها حتى ذلك الوقت، فهذا يبقينا مشلولين، ولكن علينا أن نستعرض معه شريط كل خبراتنا التي حصلنا عليها لتجاوز تلك الإخفاقات، هكذا فنحن دائما بحاجة إلى الشريطين معاً.

راقب المسافر (وهو المؤلف) عند مهبط أحد الشلالات، صخرة لفتت انتباهه، تأمل بعناية الحجر الذي صقله الزمن

والأشكال الجميلة التي أبدعتها الطبيعة بصبر، ثم اكتشف فوق لوحة أبيات رابندرانات طاغور: ليست المطرقة هي التي جعلت هذه الصخور بهذا الكمال، حيث لا يمكن للقسوة إلا أن تحطم، تستطيع العذوبة أن تتحت.

فيما كان المسافر يبدي لزوجته وهما يتناولان العشاء، أسفه لحدث لم يجر كما تمنى في السنة التي توشك على الانتهاء، لاحظ عدم اهتمامها وأنها تنظر إلى شجرة عيد الميلاد بثبات، فغير الموضوع قائلاً: زينة هذه الشجرة جميلة، فأجابته: صحيح، ولكنك إذا نظرت جيداً وجدت مصباحاً محروقاً وسط عشرات المصابيح هذه، كذلك أنت بدلاً من أن تنظر إلى الخيرات العديدة التي أضاءت العام الماضي، تركز نظرك على المصباح الوحيد الذي لم يضيء!.

كان الفيلسوف أريستيب يتملق ذوي النفوذ في بلاط دنييس حاكم سرقسطة الطاغية، فالتقى يوماً ديوجين وهو يعد لنفسه طبقاً متواضعاً من العدس فقال له: لو كنت تجامل دنييس لما اضطررت لأكل العدس، فرد عليه ديوجين: لو كنت تكتفي بأكل العدس لما اضطررت لمجاملة دنييس، صحيح إن لكل شيء ثمناً، ولكن هذا الثمن نسبي، وعندما نمضي خلف أحلامنا قد نعطي الانطباع بأننا بؤساء وتعساء، ولكن ما يفكر به الآخرون ليس مهماً أبداً، المهم هو الفرح في قلوبنا.

يطلب المعلم من تلميذه أن يقطع غصناً من شجيرة، وعندما يفعل يسأله هل ما تزال الشجيرة حية وعندما يجيبه بالإيجاب يطلب منه قطع جذر الشجيرة فيجيبه بأنها ستموت، فيقول المعلم كذلك هي الصلوات أغصان الشجرة التي جذرها الإيمان.

14 أغسطس 2006

بالأمس أطفال التلفزيون.. واليوم أطفال الإنترنت

رغم أن تفاخر الأجداد، الذين دخلت في سلوكهم حديثاً، بمهارات أحفادهم اعتبرها خصلة حميدة لكوني أصبحت منهم!، خاصة حين يمنحني حفيدي (فضل) سعادة لا توصف عند مرافقته ومحادثته واللعب معه، فإن مشكلة أثارها هذا الحفيد البالغ الآن عامين وسبعة شهور بالتمام والكمال، مشكلة لم تكن تخطر على البال، تتلخص في أنه وبعد كل محاولات الترغيب لا يصبر كثيراً على الاستماع لرواية قصة أو مشاركتي في تصفح كتاب مصور، كما لا يصبر على مسك القلم ليرسم به على الورق بضعة دوائر يتصورها وجوهاً ضاحكة، حتى يتركه سريعاً ويطلب بمواجهة الكمبيوتر والإمساك بالفأرة (الماوس) ليحركها منتقلاً بمهارة ما بين الملفات المحفوظة له في خانة (المواقع المفضلة) من الإنترنت، ويختار ما يرغب من الألعاب

وحماية لحفيدي، فقد أوصتني جدته لتشتيت سهام عيون الحاسدين عنه إلى تذكير القراء بخبر نشرته الصحافة مؤخراً عن طفل هندي، استطاع أن يصمم برامج إلكترونية وعمره لم يتجاوز عاماً ونصف، ونشرت له مع الخبر صورة وهو يتلقى هديته من إمبراطور المايكروسوفت بيل غيت، ولكنني بالمقابل ووفقاً لملاحظاتي الشخصية في محيط المعارف والأصدقاء، أعتقد بأن حفيدي قد يكون أصغر سناً من بعض نظرائه من الأطفال المولعين بالإنترنت، ولكنه مثلهم ابن جيل بدأ ينشأ وحواسه مشدودة لشاشة الكمبيوتر، ويده تتقن تحريك الماوس أفضل من مسك القلم والشخبطة به على الورق، فهو بهذا ابن عصره، ويشكل مع أمثاله ما يمكن تسميتهم بـ (أطفال الإنترنت)، تماماً كما كان آباؤهم (أطفال التلفزيون).

ومع إنني أحرزت بعض النجاح في "ترويض" حفيدي بتعويده الاستمتاع بروايتي لقصة أو بمشاركتي تصفحها في كتابها أو تلوين بعض رسومها، بعد عديد محاولات استنفذت طاقتي وصبري!، فإنني أعتقد إنها قضية تربية هامة تستحق من

الآباء، وكذلك أمثالي من الأجداد، الالتفات إليها وعدم التهاون معها، باعتبارها مدخلاً نحو غرس عادة التعامل والاستمتاع بالكتاب، وتأصيلها كعادة في نفوس أطفالنا الغضة، خاصة في هذه المرحلة المبكرة التي تتكون خلالها السمات الأساسية لشخصياتهم، وعدم التهاون والاستسلام لغواية عالم الإنترنت، دون أن يعني هذا إننا في حالة صراع ومواجهة بينه وبين الكتاب، فكلاهما يتوجب أن يبقى مصدرًا للتنشئة والتذوق، كما للعلم والمعرفة.

ولكي لا يبقى طرحي للمسألة نظرياً، فإنني أعرض هنا مثلاً للتنوع الهائل لبرامج الإنترنت المصممة للأطفال، والمبهرة لي قبل أن تبهر حفيدي، فما أن تفتح برنامجاً حتى تطل عليك شخصيات عديدة، ولكل شخصية منها صممت مجموعة من القصص والألعاب والأغاني والموسيقى، وحدد مستواها ما بين (سهل) و(صعب) لتناسب مع عمر وقدرات كل طفل، فلو قرر طفلك مثلاً اختيار لعبة ما، فإنه إلى جانب تمتعه باللعبة وتعويدته على مهارة تحريك (الماوس)، فإنه يكتسب من خلالها معرفة

الألوان وقواعد السلامة المرورية، والتعرف على الحيوانات وحسن معاملتها، فضلاً عن تعلم مبادئ الحساب واللغة الإنجليزية، ولعل أهم ما لحظته عدم نمطية دور الأم؛ فهي منشغلة بالكمبيوتر بينما الأب هو من يساعد ابنته على إعداد بعض الطبخات، أو التقاط صور للحيوانات والأماكن في رحلة، وفي القصة يتصفح الصغير الكتاب الإلكتروني صفحة صفحة ويتاح له اللعب والاستماع لشخصيات القصة، فضلاً عن إمكانية تلوينها أو تركيب صورها، أي باختصار كل ما تتوق لطفلك أن يتعلمه ويستمتع به، هذا مجرد مثال ربما يبرز مدى سحر عالم الإنترنت الذي لا يقاومه حفيدي!

16 أغسطس 2006

صدر للمؤلف

في مجال القصة:

1. (الحلم وجوه أخرى) . 1975.
2. (فيزنار) . 1985.
3. (أقرب من صحوة) . 2019.

في مجال المسرح:

1. (اللعبة) . 1981.
 2. (هواجس العمر)
- ضمن كتاب (5 تجارب مسرحية من البحرين) . 2000.

في مجال مسرح الأطفال:

1. (العفريت ووطن الطائر) . 1983.
2. (النحلة والأسد) . 1989.
3. (وديعه الأمل . 4نصوص مسرحية للأطفال) . 2013.

في مجال الدراسات الاجتماعية:

1. أهم ميول واحتياجات الأطفال في البحرين كما عبر عنها تلاميذ المدارس، دراسة ميدانية، مشتركة، 1981.
2. رعاية الأحداث الجانحين في الدول العربية الخليجية. مع آخرين، 1984.
3. ظاهرة المربيات الأجنيات.. الأسباب والآثار. مع آخرين، 1987.
4. القيم والتحويلات الاجتماعية المعاصرة.. دراسة في الإرشاد الاجتماعي في أقطار الخليج العربية. مشتركة، 1990.
5. رعاية المسنين في المجتمعات المعاصرة. مع آخرين، 1992.
6. تطوير السياسات الاجتماعية القطاعية في ظل العولمة، مقارنة اجتماعية لوزارات الشؤون والتنمية الاجتماعية في دول مجلس التعاون. مشتركة، 2006.
7. واقع تمهين الاجتماعيين في مملكة البحرين. مشتركة، 2008.
8. تقييم واقع المراكز الاجتماعية وبرامجها في دول مجلس التعاون، 2009.

9. حول واقع أبناء الأسر المتصدعة في مملكة البحرين،
مشتركة، 2015 (غير منشورة).

في مجال القصة للأطفال:

من أوائل من نشرت له العديد من القصص في البحرين وخارجها